مجلة العلوم الاجتماعية

العدد الأول - السنة الخامسة - نيسان / ابريل ١٩٧٧

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة الكويت

العدد الاول ـ السنة الخامسة ـ نيسان ـ أبريل ١٩٧٧

فصلية أكاديمية علمية محكمة تعنى بالشؤون النظرية والتطبيقية في مختلف حقول العلوم الاجتماعية وتنشر بلغتيها العربية والانجليزية

توجه جميع المراسلات والأبحاث باسم سكرتير التحرير على العنوان التالي :

مجلة العلوم الاجتماعية - كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية ص.ب : ٥٤٨٦ - جامعة الكويت

الكويت - تلفون : ٥١٠١٨٨١/٢٧٢/٢٥٠

* ثمن العدد : ٢٥٠ فلسا كويتيا أو ما يعادلها في الخارج .

* **الاشتراكات :**

للافراد سنويا ، دينار في الكويت ، ديناران كويتيان أو ما يعادلهما في الوطن العربي (بالبريد الجوي) ، ثلاثة دنانير أو ما يعادلها في سائر أنحاء العالم (بالبريد الجوى) ، وللطلبة أسعار خاصة مخفضة .

أما الأسعار للشركات والمؤسسات والدوائر الرسمية في الكويت وخارجها فمفتوحة بحدها الأقصى ، ولا تقل عن عشرة دنانير في حدها الأدنى .

محتويات العدد

كلمة العدد :

هيئة التحرير ، بمجموع اعضائها ، اختارت ان تكونوحيدة في القول بأن ـ مجلة العلوم الاجتماعية ـ لا تزال دون المستوى المطلوب • وهي بهـــذا القول محقــة •

وهيئة التحرير ، بكامل اعضائها ، شاءت ان تشكل نواة الاقلية ـ التي نامل ونعملُ من اجل ان تبقى في حدود الاقلية ـ حين اكدت على انها ما تزال تنتظر من ـ المجلة ـ الكثير الكثير • وهي بهذا القول تصيب مجددا كبد الحقيقة

وهذا الموقف من ـ هيئة التحرير ـ ليس نابعا من نزعة سادية او ما سوشية او نتيجة تواضع زائف هو منسجم ، ومتطابق ، مع ما قالته سكرتارية التحرير الجديدة في العام الفائت من ان العدد الاول الذي اصدرته كان دون طموحنا الان سقف طموحنا يعلو ، مع اصدار كل عدد جديد ، بقدر المسافة التي قطعها العدد الذي سبقه صعودا

وها هي ـ المجلة ـ ، باصدار هذا العدد ، تفتح الباب على مصراعيه امام عامها الثاني كمجلة فصلية ثبتت نفسها في الاسواق ، ونجحت في استقطاب الاكاديميين العرب في طول العالم العربي وعرضه • ونحن نعلم انها ما كانت لتستطيع ذلك لولا الجهد المبذول ، ولولا الرعاية والعناية والدعم الذي تتلقاه من ادارة الجامعة ، مديرا وامينا عاما ، ومن قطاعات واسعة من الإساتذة والطلاب داخل دولة الكويت ، وضمن حدود الوطن العربي وخارجه • وفـــي هذا المجال • تعتز ـ المجلة ـ على نحو خاص بالمبادرات التشجيعية التـــي وردتها من د• حسن الابراهيم والاستاذ انور النوري ـ الكويت ـ ومن د• هشام شرابي ـ الولايات المتحدة الاميركية ـ ، ومن د• بهاء ابو لبن ـ كندا ـ ، ومن د• عمار بوحوش ـ الجزائر ـ ، ومن د• اسماعيل مقلد ـ مصر ـ ، ومن د• فيصل مرار ـ الاردن ـ ••• وغيرهم حيث يضيق المجال عن ذكر الاخرين ، فعذرا •

وانه لعهد علينا ان نستمر في جعل كل عدد من هذه ـ المجلة ـ خطوة جديدة في مسيرة اكاديمية واثقة نحو اعادة صياغة وتطوير العلوم الاجتماعية عنـــد العـــرب ٠

سكرتير التحرير

مكانة المرأة الاجتماعية والطلاق في الأردن

د٠ محمد عيسى برهوم *

مقـــدمة (١)

لقد طرأ تغير ملحوظ على مكانة المرأة في الاردن خلال العشرين سـنة الماضية ، فمثلا ، يشهد المرء مشاركة اعظم واكبر للمرأة في مجال الحيـاة الاجتماعية ٠ ولقد اظهرت المرأة الاردنية قدرة فائقة في عدة مجالات ، وبشـكل خاص في مجال الصحة والتعليم ، وهي الان تنافس الرجل في مجالات اخـرى تطرقها لاول مرة مثل الهندسة ، المجال الذي يحتكره الرجل دون منـازع ٠ وقد نجحت مؤخرا في الحصول على حق الانتخاب والتصويت(٢) ٠ الا ان تحرر المرأة ليس امرا سهلا في بلد كالاردن حيث عاشت المرأة في ظـل انواع مختلفـة من الكبت والاضطهـاد لفترة طويلة من الزمن ٠ ومن الميادين التـي تتجلى فيها تلك الصعوبة على اكمل وجه ميدان الطلاق الذي يعكس بحق وضع او مكانـة المرأة الحرج والذي هو موضوع هذا البحث ٠

هنـاك سببان رئيسيان لاجراء هذه الدراسة :

اولهما ، الحاجة الماسة الى تصنيف كيفية حدوث الطلاق والاجـراءات السابقة واللاحقـة لتلك العملية ، فموضوع الطلاق في الاردن موضوع هـام تكمن اهميته في اعميق الظروف الاجتماعية و الاقتصادية والدينية التي تحيط به والتي بدورها تؤثر في المشكلة من قريب او من بعيد ٠ ان المجتمع الاردني قد مر بنوع من التغير الاجتماعي في فترة زمنية قصيرة ٠ فمن الحقـائق البارزة ، ازدياد حرية المرأة عما كانت عليه قبل عقدين من الزمن ٠ فهي تستطيع الان ان تخرج الى السوق لشراء حاجاتها بحرية تامة وكذلك تستطيع ايضـا السفر لوحدها داخل وخارج المملكة ٠ ففي اقل من ربع قرن ، اختفى عـالم الحريم واصبحت المرأة الاردنية اليوم مستقلة بعض الشـيء تستطيع دون صعوبة تذكـران تؤمن قوتها وان تسكن لوحدها اذا اقتضت الضرورة ٠ ومع ذلك ، لم يحدث تقدم ملحوظ في مجال الطلاق ، فالمرأة خارج مجتمع المدنية مثلا ، لا تملك حق التعبيرعن نفسها وارادتها في موضوع الطلاق بينما يمكن

* استاذ علم الاجتماع بكلية الاداب في الجامعة الاردنية

للرجل ان يطلق زوجته اذا قال « انا اطلقك » ثلاث مرات • وفوق كل هـذا فان المرأة هي التي تلام على وقوع الطلاق في كل الحالات • وتكون النتيجـة لصالح الرجل باستمرار والمرأة المطلقة لديها فرص قليلة للزواج ثانية • فالمرأة التي ليس لها دخلهـا الخاص بها ، تعود غالبا الى اهلها او تعتمـد على مصادر دخل تعتمـد على الصدقة المقدمة لها من الاخرين لتؤمن بقائها وتحافظ عـلى وجودهـا •

وثانيهما ، ان الدراسات التي تمت في مجال الطلاق قليلة ولم تتم دراسة الطـلاق بشـكل واف كموضوع مستقل عن الاردن حتى لان • فدراسات كل من بروثرو (Prothro) وذياب (Diab) ، ووليم جود (Goode) وبول جارني (Charneay) ، على سبيل المثيل لا الحصر ،تعالج موضوع الطلاق في الاردن معالجة جزئية ومحدودة ضمن انماط الاسرة المتغيرة • ان هذه الدراسات تطرق موضوع الطلاق في اطار اسلامي او عربي عام •ومع اننا لا ننكر بان الاردن جزء من الاثنيـن معا ، ولكن له ظروفه الاجتماعية الخاصة به والميزة له والتي يشعر الباحث هنـا باهمية تحليلها تحليلا متكاملا بقصـد الوصول الى نتائج مترابطة وذات معنى •

وعليه ، سيتجنب الباحث مي بحثه هذا التعميم الذي يكون في العادة نتيجة طبيعية لتصوير المشكلة كمشكلة لها صفة العموميـــة والشمول • وبالحصول على معلومات اكثـرعن موضوع الطلاق ، سواء بالدراسة الميدانية او الاحصائيات التي تمثل وضع الطلاق في الاردن ، قد نستطيع ان نصـل بالقاريء الى ملاحظة ما اذا كان بالامكان تطبيق النظريات الخاصة بالطـلاق في المجتمع الغربي على مجتمع اسلامي عربي كالمجتمع الاردني • وفي الوقت نفسه ، قد يلقي ذلك كله ضوءا جديدا على ظاهرة الطلاق في الاردن •

ان اجراء الطلاق متاثر الى حد كبير بالقرآن الكريم والاحاديث التي رويت عن النبي (صلعم) • لذا ، فان الجزء الثاني من هذا البحث سيعالج موضـوع الطلاق في الاسلام • وستتم معرفة ما اذا كانت التفسيرات الحاليـة في الشريعة الاسلامية متفقـة تماما مع ما هو ممارس في المحكمة الشرعية •

اما المعلومات الاحصائية الخاصة بالطلاق في الاردن فسيتم عرضهـا في القسم الثالث من هذا البحث ، فتقديم بعض المعلومات عن النساء المطلقـات يزود القاريء بفكرة عن المرأة المطلقة • وستعقد مقارنة بين انواع الطـلاق موقعة من قبـل المحكمة الشرعية خلال عامي ١٩٦٨ و١٩٧٤ لمعرفة ما اذا حدث

تغييريذكر في حركة الطلا ق ٠واخيرا ، سيتم طرح ومناقشةموضوع زواج المطلقة بعد طلاقها من زوجها الاول ٠

اما القسم الرابع فيحلل المقابلات الشخصية التي تم اجراؤها مع ثلاثين امرأة مطلقة ٠ ونطمح ان تعطي هذه الحالات صورة اوضح عن الصعوبات والمشكلات التي تواجهها هالنساء المطلقات خلال عملية الطلاق وبعدها ٠ كذلك، ستتم مناقشة فترة انخطوبة والزواج ، واسباب الطلاق كما تصفها المطلقات ، ومن الذي اوقع الطلاق ٠ اضف الى ذلك بحث النتائج التي تترتب على الطلاق فيما يتعلق بالاطفال ، ووضع المطلقة اقتصاديا ، والمشكلات النفسية ـ الاجتماعية التي تعاني منها المطلقة بعد الطلاق ٠ ويختتم هذا القسم بالافكار المقترحة فيما يتعلق بالتغيرات المرجو تحقيقها في اجراءات الطلاق بما يحقق تحسينا لوضع المرأة الاجتماعية في الاردن ٠

الاسلام والطلاق :

يعتبر الطلاق احد الانظمة الدينية غير الواضحة في ذهن كثير من الناس نظرا لوجود كثير من سوء الفهم الذي يحيط بهذا النظام ٠ فعلى النقيض مما هو متعارف عليه على المستوى الشعبي ، تتمتع النساء المسلمات بكثير من الامتيازات التي لا تتمتع بها النساء المسيحيات او اليهوديات ٠ ومن هذه الامتيازات ، بل واهمها على الاطلاق ، ان الزوجة تستطيع ان تطلب الطلاق من زوجها بينما لا تستطيع ذلك من تخضع لقوانين الشرائع اليهودية او المسيحية ٠ ومما يؤسف له ان هذا الجانب من الشريعة الاسلامية هو اكثرها اهمالا ليس من قبل غير المسلمين ، بل وايضا من قبل المسلمين انفسهم ٠

وبما ان قانون العائلة الذي يستخدم في توقيع الطلاق مبني على القرآن الكريم فانه من الضروري أن نعرض لبعض الايات القرآنية التي تعالج هذا الموضوع ٠ وتجدر الاشارة هنا الى ان تعاليم الاسلام تفسر تفسيرا مختلفا في الدول الاسلامية ، وان المحاكم الشرعية الاردنية تستند في تفسيرها الى المذهب الحنفي من قانون الشريعة الاسلامية ٠ وفي هذا الجزء ، سيتم عرض الاجراءات الخاصة بالطلاق والتي تتم في المحكمة الشرعية في الاردن وكذلك سيتم بحث الانواع المختلفة للطلاق ٠ والمعلومات التي سيتم عرضها هي في اساسها معلومات تم الحصول عليها من خلال الاحاديث والمناقشات التي تمت مع قضاة المحكمة الشرعية بمختلف فئاتها ، ومع المطلقات ومع الاشخاص ذوي العلاقة بموضوع الطلاق بشكل او باخر ٠

١ ـ انواع الطلاق :

يمكن ايقاع الطلاق قبل اتمام مراسيم الزواج ، او بعبارة اخرى ، بعد عقد القران • فعندما يقرر شخصان الزواج ، يقوم الزوج وفي العادة ممثل الزوجة ـ على اعتبار ما سيكون ـ بتوقيع عقد الزواج ، ويوافق الزوج بموجب ذلك على دفع مبلغ محدد من المال كمهر لعروسه • ويقسم المهر الى قسمين : المهر المعجل الذي يدفع في العادة بكامله قبل الزواج ، والمهر المؤجل الذي يدفع في حالة وقوع الطلاق • هذا وتعمد كثير من الاسر في الوقت الحاضر الى طلب مبلغ اكبر من المال كمهر مؤجل يكتب في عقد الزواج يتم دفعه من قبل الزواج اذا قرر الطلاق ، ويمثل ذلك في رأي اهل الزوجة صمام الامان الذي يحمي بناتهم في حالة وقوع الطلاق • وتجدر الاشارة في هذا المجال الى انه قد يذكر في عقد الزواج بأن من حق الزوجة ان تطلب الطلاق اذا شاءت •

يذكر القرآن الكريم ثلاثة انواع رئيسية من الطلاق • طلاق رجعي (٣)، طلاق بائن بينونة صغرى (٤) وطلاق بائن بينونة كبرى (٥) والنوعان الاول والثاني يمكن ان ينتهيا الى النوع الثالث وذلك اذا وقع الطلاق اكثر من مرتين سواء أكان رجعيا او بائنا بينونة صغرى •

١ ـ الطلاق الرجعي : وهو الطلاق الذي يملك الزوج بعده ان يعيد مطلقته الى الزوجية من غير عقد جديد ما دامت في العدة • وفي هذا النوع من انواع الطلاق يمكن استئناف العلاقات الزوجية خلال فترة العدة من غير حدوث اية اجراءات خاصة او معينة ، ولكن الشرط الضروري لحدوث كل من الطلاق والمصالحة بالرجوع هو الشهود • والاية التالية تبين بوضوح بأن الطلاق الرجعي يمكن ان يقع مرتين فقط :

« الطلاق مرتان فامساك بمعروف او تسريح باحسان ••• »
(سورة البقرة ، الاية ٢٢٩)

٢ ـ الطلاق البائن بينونة صغرى : وهو الطلاق الذي لا يستطيع الرجل بعده ان يعيد مطلقته الى الزوجية الا بعقد ومهر جديدين • ويمكن ان يقع هذا النوع من انواع الطلاق اذا طلق الزوج زوجته طلاقا رجعيا ولم يعدها الى الزوجية قبل انقضاء العدة • عندها يقع الطلاق ويصبح بائنا بينونة صغرى • وكل طلاق يعتبر طلاقا بائنا بينونة صغرى اذا لم تعد العلاقات الزوجية الى طبيعتها خلال فترة العدة • وهذا يعني بالطبع انتظار الرجل والمرأة لثلاثة شهور او ثلاث دورات حيض • والاية التالية توضح ذلك :

« والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قرؤ ولا يحل لهن ان يكتمن ما خلق الله في ارحامهن ان كن يؤمن بالله واليوم‌الاخر وبعولتهن احق بردهن في ذلك ان ارادوا اصلاحا » ٠

(سورة البقرة ، الاية ٢٢٨)

ففترة الانتظار ــ العدة ــ هي بمثابة فصل او تفريق مؤقت يعطي الزوجين فترة كافية للتفكير في الامر قبل اتخاذ قرار العودة ٠ وفي حالة العودة وحدوث المصالحة بعد انقضاء فترة العدة او بعد ان تضع الزوجة حملها اذا كانت حاملا ، يجب على الزوجين ان يذهبا الى المحكمة ليتم التوقيع على عقد زواج جديد موقع من كلا الطرفين برضاهما ٠ ويمكن للزوجة ان تضع شروطا جديدة في العقد الجديد قبل التوقيع على الرجوع الى زوجها الاول ٠

وعلى الرغم من ان طلاق التفريق يعتبر احد انواع الطلاق البائن بينونة صغرى ، الا انه يختلف عن بقية انواع هذا الطلاق في الاجراءات المتبعة‌لاحداث الطلاق ، اذ ان القاضي نفسه هو الذي يقرر ايقاع الطلاق ٠ وفي هذه الحالة فان الزوجة هي التي تتقدم الى المحكمة طالبة الطلاق ويعطي لها الحق في الطلاق من زوجها في الحالات التالية فقط : اذا كان الزوج مسجونا لمدة ثلاث سنوات فاكثر فللزوجة ان تطلب التفريق بعد انقضاء سنة على سجنه ، اذا كان الزوج عاجزا جنسيا ، اذا كان يعاني من مرض صحي او عقلي مزمن، اذا لم يدفع المهر المعجل، اذا طلقها دون ان يسجل الطلاق في المحكمة الشرعية (اذ انها في حالة كهذه لا تستطيع ان تتزوج مرة اخرى لانه ليست لديها الاوراق الثبوتية الخاصة بذلك) ، اذا ترك او غادر البلاد ولم يزودها بالدعم المادي اللازم لاعالتها‌لاكثر من سنة ، او اذا كانت بينهما خلافات عائلية مستمرة مشفوعة بمعاملة قاسية من جانب الزوج ، او عجز الزوج عن النفقة على زوجته اذ انه عند اعسار‌الزوج او عجزه عن النفقة على زوجته يجوز‌لزوجته ان‌تطلب التفريق ٠ وعلى اية‌حال، فان على الزوجة ان تحدد السبب الرئيسي الذي دفعها الى التقدم بطلب الطلاق امام المحكمة ٠

٣ ــ طلاق بائن بينونة كبرى :

يعتبر الطلاق طلاقا بائنا بينونة كبرى اذا اوقع الزوج الطلاق على زوجته ثلاث مرات مما يجعلها محرمة عليه بعد ذلك ٠ وبناء على ذلك ، يمكن القول ان هذا النوع من انواع الطلاق يضع حدا للحياة الزوجية ٠ ويصبح الطلاق بائنا

بينونة كبرى اذا وقـع ثلاث مرات ، وقد يتبـع المرة الاولى والثانية محـاولة للاصلاح بين الزوجـين وتسوية الخلافات بينهما • وتجدر الاشارة هنا الى انـه يمكن للرجل ان يتزوج من زوجتــه التي طلقها طلاقا بائنا بينونة كبرى في حالة واحدة فقط وهي ان تتزوج اولا من شخص غير زوجها الاول على ان لا يكون ذلك باتفـاق مسبق بين الزوجين ويطلقها هذا الاخير بمحض ارادته • ومن ثم يمكن لزوجها الاول ان يتزوجها مرة ثانية ولكن بعد اخذ موافقتها • والايــة الكريمــة التاليــة توضـح ذلك :

« فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فان طلقها فـلا جناح عليهما ان يتراجعـا ان ظنـا ان يقيما حدود الله وتلك حدود الله يبينهـا لقوم يعلمون • »

(سورة البقرة ، الاية ٢٣٠)

هذه هي الانواع الثلاث للطلاق التي يكون الرجل هو المحرك الرئيســي في احداثها ، وفي كل حالة من هذه الحالات قد توافق الزوجة على الطـلاق وقد لا توافق • وفي حالة حدوث الطلاق فان الزوج يصبح مكلفا بدفـــع نفقة(٧) للزوجة حتى نهاية فترة العدة ، ويدفع لها مؤخر الصداق كاملا بعد صــدور الحكم بالطلاق • ويمكن ان تتنازل الزوجة عن بعض حقها او كله في مؤخـر الصداق او عن حقهـا في النفقة مقابل حصولها على الطلاق ، وهذا ما يشـار اليـه في المحكمة الشرعية بالابراء(٨) • وقد يحدث ذلك من جانب الزوج في حـالة رفض الزوجـة قبول احداث الطلاق فيعرض عليها مبلغا من المـــال او يعطيهـا ما تطلبــه من مال مقـابل الحصول على الطلاق بالاضافة الى مؤخـر الصـداق والنفقـة •

اجراءات الطـلاق : على الرغم من ان الطلاق محلل في الدين الاســلامي الا انــه مشروط بشروط معينة • والاية الكريمة التالية تشير الى ان الطـلاق هو الحـل الاخير لمشاكل الزواج والذي يجب الا يلجـأ اليه الا في حالة فشـل كافـة الحلول الاخرى :

« وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من اهله وحكما من اهلهـا ان يريدا اصلاحا يوفق الله بينهما ان الله كان عليما خبيرا • »

(سورة النساء ، الاية ٣٥)

تبين الاية السابقة الاجراءات التي يجب اتباعها في حالة وقوع سوء تفـاهم بين الزوج والزوجة ، فالهدف الاساسي من وجود الحكمين هو وضع الامور في اطارها الصحيح بين الطرفين المتخاصمين ـ الزو جوالزوجة • واذا فشلت عملية التوفيق لسبب او لاخر فان الطلاق سيكون الحل الاخير الـذي لا مندوحـة منـه •وفي العادة ، عندما يذهب الزوج الى المحكمة ليطلب الطلاق فان القاضي يطلب منـه ان يحاول اسلوب المصالحة بينه وبين زوجته ، واذا لم يفلـح هذا الاسلوب فانه يطلب اليه ان يعود بعد اسبوع ، ولكن اذا اصـر الزوج على ذلك فانه يمكن ان يحصل على الطلاق في اليوم نفسه • هذا وان تسجيل الطلاق في المحكمة يتطلب وجود شاهدين ذكرين او اربعة شهـود اناث في المحكمة من اجل هذا الغرض • وعندما يتم الطلاق يبرز موضـوع حضانة الاطفال والنفقة • وفي العادة ، يترتب على الزوج ان يدفع نفقة لزوجته لمدة ثلاثة شهور بالاضافة الى مؤخر صداقها • وهذا لاينطبـق على تلك الحالات من الطلاق التي تتنازل فيها الزوجـة عن حقوقها المادية • اما فيما يتعلـق بالزوجات الحوامل ، فان لهن الحق في الحصول على النفقة حتى يضعن حملهن• وينطبق ذلك ايضا على النساء المرضعات • اما بخصوص القرارات الخاصـة بالارضـاع فانها عملية متروكـة للزوج والزوجة ليقررا بينهما ، بعيـدا عن المحكمـة ، الطريقة السليمة لعملية الرضاعة • هذا وتبين الاية الكريمة التالية اهميـة المعاملة الحسنـة للنساء خلال فترة العدة :

« اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضيقوا عليهـن وان كن اولات حمل فانفقـوا عليهن حتى يضعن حملهن فان ارضعن لكم فأتوهن اجورهـن واتمروا بينكـم بمعروف وان تعاسرتم فسترضع له اخرى • »

(سورة الطلاق ، الاية ٦)

اما بالنسبة للاطفال ، فان الزوج مكلف بدفع النفقة لاولاده طالما انهم في رعاية وحضانة الام ، الا اذا تقرر عند حدوث الطلاق عدم التزامه بالدفـع لها • وعلى اية حال ، فان الزوجة تستطيع ان ترفع قضية ضد زوجها تطالبه فيهـا بدفـع النفقة لاولاده • وللزوجة في العادة حق الاحتفاظ بالاولاد حتى سـن السابعة في حالة الذكور والتاسعة في حالة الاناث • وبعد بلوغهم هذه السن يستطيعون الالتحاق بوالدهم • واذا اثبت الزوج او حتى عائلته بأن الام ليست لديها القدرة على رعاية ابنائها ، فان الاب يملك الحق في حضانة الاولاد • واذا استطاعت الام من جهة اخرى ، انتثبت بأن زوجها السابق لا يستطيع رعاية ابنائه فانه يمكنهـا ان تحصل على حق حضانة ابنائها حتى ولو كانوا قـد

وصلوا سن السابعة او التاسعة · ولكنها اذا تزوجت قبل بلوغ الاولاد الاعمار المحددة انفا فانهم سيلحقون بالاب رأسا · وفي بعض الحالات يوافق الزوج على طلاق زوجته اذا هي تخلت عن حقها في النفقة وفي مؤخر الصداق وحق حضانتها لابنائها وبناتها ·

بيانات احصائية عن ظاهرة الطلاق في الاردن :

ان الدين الاسلامي يعطي الحق للرجل المسلم ان يجمع بين اربع زوجات وان يطلقهن عندما يريد · ومن المتوقع في حالة كهذه ان تزداد نسبة الطلاق· ولكن النتائج لا تشير الى وجود مثل هذا الوضع ، وذلك لان هناك وعوامل اجتماعية كثيرة تتدخل في منع وقوع الطلاق في هذا المجتمع · ومع انه يحق للرجل المسلم ان يتزوج من اكثر من زوجة واحدة فان هذا الحق مشروط بتحقيق العدل في المعاملة بين زوجاته جميعا واذا لم يستطع ان يقوم بذلك فعليه ان يتزوج بواحدة فقط ·

أ ـ تكرار الطلاق : ان نسب الطلاق في المجتمع الغربي بحسب رأى وليم جود في ارتفاع مستمر بسبب ضعف الضغط الاجتماعي ضد عملية الطلاق · ولكن الوضع مختلف في المجتمع العربي حيث تنخفض النسب كلما تحسن وضع المرأة ومكانتها الاجتماعية · ويسجل بروثرو وذياب الملاحظات نفسها التي أشار اليها وليم جود والخاصة بأن نسب الطلاق تنخفض في البلدان الاسلامية · وقد وجدا بناء على النتائج التي توصلا اليها من دراستهم لاحصائيات (١٩٥٠ ـ ١٩٦٩) بأن هناك انخفاضا في نسب الطلاق في الاردن وسوريا ولبنان (١٠) ·

وقد لاحظ كل من بروثرو وذياب بأن العواصم العربية تتمتع بنسب طلاق أكبر من تلك التي توجد في البلدان التي تنتمي اليها تلك العواصم · وتصدق هذه الاراء على الاردن أيضا كما تشير لذلك الارقام الواردة في جدول رقم (١) · فمنذ ١٩٦٩ ، هناك زيادة ملحوظة في نسب الطلاق في الاردن وفي عمان العاصمة كذلك ، كما هو مبين في الجدول المذكور اعلاه · وهذه الزيادة واضحة في كل السنوات في كل من العاصمة عمان والاردن بوجه عام ، باستثناء الارقام الخاصة بعام ١٩٦٩ حيث انخفضت نسبة الطلاق في تلك السنة في منطقة عمان بشكل ملحوظ · ويمكن تفسير هذا الانخفاض في اطار الاوضاع السياسية في الاردن ، حيث كان الاردن في حالة حرب منذ ١٩٦٧ وكانت منطقة عمان أكثر مناطق المملكة تأثرا بهذا الوضع (١١) ·

جدول رقم (١)

عدد حالات الطلاق لكل ١٠٠٠ حالة زواج في الاردن وفي محافظة عمان (١٢)

السنة	الاردن	محافظة عمان
١٩٥١	١٦٩	—
١٩٥٨	١٣٣	٢٠٤
١٩٦٣	١٣١	٢٢١
١٩٦٩	١٣٨	١٤٤
١٩٧٢	١٥٤	٢٦٥
١٩٧٣	١٧١	١٨٦

ب -معلومات عن المطلقين في الاردن :

بناء على المعلومات المستقاة من احصائية ١٩٧٣ يبلغ عدد حالات الطلاق المسجلة لهذه السنة ١٩١٩ حالة طلاق مقابل ١١١٥٨ حالة زواج ٠ وهذا يعني ان هناك ١٧١ حالة طلاق لكل ١٠٠٠ حالة زواج ٠ وعندما نصنف حالات الطلاق بموجب فئات السن فان ٣٠٪ من الحالات تقع في فئة السن ٢٠ ــ ٢٤ في حالة الاناث بينما هي في حالة الذكور فوق ٣٥ ٠

جدول رقم (٢)

عدد حالات الطلاق في ١٩٧٣ موزعة بحسب السن والجنس :

فئة السن	الذكور		الاناث	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة
١٥ ــ ١٩	٤٤	٣ر٣	٥١٦	٢٦ر٨
٢٠ ــ ٢٤	٣٥٥	١٨ر٥	٢٧١	٢٩ر٧
٢٥ ــ ٢٩	٥٤٨	٢٨ر٦	٣٨٦	٢٠ر٢
٣٠ ــ ٣٤	٣٨٠	١٩ر٨	١٧٢	٩ر٠
٣٥+	٥٩٢	٣٠ر٨	٢٧٤	١٤ر٣
المجموع	١٩١٩	١٠٠ر٠	١٩١٩	١٠٠ر٠

لو نظرنا الى فترة الزواج قبل وقوع الطلاق نجد ان حوالي ٥٠٪ من حالات الطلاق تقع في السنتين الاولتين من الزواج ٠ ولكن يجب ان نأخذ بعين الاعتبار ان هذه النسبة تشتمل على عدد حالات الطلاق التي تقع بعد كتب الكتاب وقبل حدوث الزواج فعلا (الطلاق قبل الدخول) ٠ أما نسبه حالات الطلاق التي تقع بعد أربع سنوات من الزواج فتبلغ ١١٪ ٠ وأما باقي الحالات فتقع بعد اكثر من أربع سنوات ٠ وهذا يعني بأن ثلثي حالات الطلاق تقع قبل أربع سنوات من الزواج ٠ ويمكن ان يفسر ذلك تفسيرا اجتماعيا مفاده ان معظم حالات الزواج في الاردن هي زيجات مرتبة ٠

يعطي الجدول رقم (٣) حالات الطلاق والزواج بحسب المهنة للرجال فقط، وذلك نظرا لعدم توفر بيانات كافية عن مهنة الزوجة وفي حالة عدم توفرها أشير اليها كربة بيت (١٣) ٠

جدول رقم (٣)

عدد حالات الزواج والطلاق ونسبة الطلاق موزعة بحسب المهنة سنة ١٩٧٤ ٠

المهنة	عددحالات الزواج	عدد حالات الطلاق	نسبة الطلاق
١ ـ المتخصصون والفنيون ومن اليهم	١١٥٢	١٠٥	٩ر٠٢
٢ ـ الاداريون العاملون في الادارة	١٤٤٣	٢١٣	١٤ر٨
٣ ـ العاملون في البيع	٣٧٧	٨٣	٢٢ر٠
٤ ـ عمال المناجم ومن اليهم	١	—	—
٥ ـ المشتغلون في الخدمات	٦٩٨	٧٩	١١ر٣
٦ ـ المشتغلون بالزراعه وتربية الماشيه وصيادو البر والبحر	١٥٢١	٢٥٢	١٦ر٦
٧ ـ عمال الانتاج ومن اليهم وعمال تشغيل وسائل النقل الالية والعمال	٢٥٤٣	٥١٢	٢٠ر٠
٨ ـ عمال غير مصنفين حسب المهنة	٥٦٤	١٢٨	٢٤ر٥
٩ ـ القوات المسلحه	٢٧٤٥	٤٨٤	١٧ر٦
١٠ ـ غير معروف	١١٤	٥٤	٤٧ر٤
المجموع	١١١٥٨	١٩١٩	—

لو نظرنا الى جدول رقم (٣) نلاحظ بأن الفئات ٣و٦و٧و١٠ تتمتع بنسبة عالية من الطلاق ٠ والنتيجة التي يمكن ان نخلص اليها من ذلك هي ان هناك ارتباطا بين نوع المهنة والطلاق ٠ ويمكن القول بأن الفئات السابقة يمكن ان

تقع تحت فئـة اقتصادية واجدة وهي ان الطبقات ذات الدخل المحدود ومستوى التعليـم المنخفض تعطي نسبة عالية من الطلاق اذا ما قورنت بالفئات الاخرى٠

يبين الجدول رقم (٤) توزيع الطلاق بحسب مسـتوى التعليم (امي ومتعلم) وهو المعيار الوحيد المتوفر فيما يختص بمستوى التعليم على الرغم من ان هذه المعلومات غير كافية لانها لا تظهر بشكل مفصل اية معاملات ارتباط بين مستويات التعليم ونسبة الطلاق ٠ ولكن على الرغم من ذلك كله، يمكن القول بأن وقوع الطلاق اكثر احتمالا بين الاميين ٠ ولكن هذا لا يعني بالضرورة ان النـاس الاكثر رتعليما هم اقـل اتجاها او ميلا للطلاق ٠لذا فنحن بحـاجة لمعلومات اكثر حولهـ ذه النقطة لنعطي اجابة اكثر دقة وتكاملا عن وجود مثـل هذا الارتبـاط او العلاقـة ٠

جـدول رقـم (٤)
عـدد ونسبة الزيجات ووقوعات الطلاق في عام ١٩٧٣
موزعـة بحسب الجنس ومستوى التعليم

مستوى التعليم	حالات الزواج: ذكور – عدد	ذكور – نسبة	اناث – عدد	اناث – نسب	حالات الطلاق: ذكور – عدد	ذكور – نسبة	اناث – عدد	اناث – نسبة
متعلم	١٠١٦٧	٩١	٧٥٤٣	٦٧	١٥١٥	٧٩	٧٨١	٤١
امي	٩٩١	٩٠	٣٦٢٤	٣٣	٤٠٤	٢١	١١٣٨	٥٩
المجموع	١١١٥٨	١٠٠	١١١٥٨	١٠٠	١٩١٩	١٠٠	١٩١٩	١٠٠

يعتبر انجاب الاطفال من العوامل الهامة في المحافظة على استمرار الزواج والحياة الاسرية في الاردن ، ففشل الزوجة في انجاب الاطفال لسبب او لاخر يعتبر سببـا جيـدا وكافيا لطلاقها من زوجها ٠ فلو نظرنا الى نسبة النسـاء المطلقات في ١٩٧٣ لوجدنـا ان ٥٦٪ منهن لم ينجبن اطفالا (١٠٧٦ حـالة من ١٩١٩ حـالة طـلاق سجلت للسنة نفسها) ٠ ان تحليل البيانات يبين ان اكـثر من نصف المطلقات تم طلاقهن بعد سنة من زواجهن او حتى اقل من هذه المـدة في بعض الحـالات ٠

جـ ـ بيانات احصائية عن حالات الطلاق في محافظة عمان (١٤)٠

ان الهدف من دراسة الانواع المختلفة للطلاق للسنوات ١٩٦٨ و١٩٧٤ هو

معرفة ما اذا كانت هناك اية تغيرات قد طرأت على نسبة الطلاق خصوصا على طلاق التفريق الذي يتم في العادة من قبل المرأة ، اي انها هي التي تطلب الطلاق من زوجها ومن الاسباب التي دعت الى اختيار سنة ١٩٦٨ كون حرب ١٩٦٧ كانت عاملا معوقا الى حد يصعب معه اخذ أية سنة قبل هذا التاريخ، وذلك لصعوبة المقارنة من الناحية العملية ، اذ ان الاحصائيات المتوافرة بعد حرب ١٩٦٧ اصبحت تقتصر على الضفة الشرقية من الاردن (١٥)٠

جدول رقم (٥)
عدد ونسب انواع الطلاق المختلفة في محافظة عمان لسنتي ١٩٦٨ ــ ١٩٧٤

طلاق رجعي	٢١١	٢٩	٢٤٣	٢٧ر٠
طلاق بائن بينونة صغرى (ابراء)	٣٤٣	٤٦	٥١٤	٥٦ر٥
طلاق بائن بينونة صغرى (قبل الدخول)	١٧١	٢٣	١٣٨	١٥ر٠
طلاق بائن بينونة كبرى	١٨	٢	١٤	١ر٥
المجموع	٧٤٣	١٠٠	٩٠٩	١٠٠ر٠

يبين جدول (٥) ان نسبة الطلاق البائن بينونة صغرى ــ ابراء ــ هي اعلى نسبة في السنتين ١٩٦٨ و١٩٧٤ ، ففي سنة ١٩٦٨ بلغت النسبة ٤٥٪، بينما بلغت ٥٥٪ في ١٩٧٤ ٠ اما الطلاق الرجعي فجاء في الدرجة الثانية حيث بلغت نسبته ٢٩٪ في ١٩٦٨ و٢٧ ٪ في ١٩٧٤ ٠ اما الطلاق البائن بينونة كبرى فهو غير شائع حيث لم تتعد نسبته في كل من السنتين ٢٪٠

ومما هو جدير بالملاحظه ان نسبة الطلاق البائن بينونة صغرى (قبل الدخول) انخفض انخفاضا ملحوظا في ١٩٧٤ عنه في ١٩٦٨ كما هو مبين في الجدول رقم (٥) ٠ ويمكن ان يفسر ذلك في اطار التغير الذي طرا على الحياة الاجتماعية في الاردن نتيجة للانفتاح الحضاري على العالم من خلال وسائل الاعلام المختلفة ، لاسيما التلفزيون ٠ فقد اصبح من السهل على الشبان والشابات هذه الايام ان يختلطوا مع بعضهم البعض في التجمعات الاجتماعية التي تتشكل في المدارس وداخل حرم الجامعة اكثر من اي وقت مضى ٠ويمكن القول ان من الصعب على الابوين في هذه الايام ان يرغما ابنتهما على الزواج

من شخص لاتريده • فالامر متروك الى حد ما للبنـت والولد ليختارا شـريك حياتهما مع قليـل من التدخل من قبـل اهل كل من الطرفين •

اما طـلاق التفريق فتعطي الزوجة بموجبـه الحق في ان تطلق زوجهـا اذا كانـت لديها الاسباب المنطقية والكافية لايقاع الطلاق كما ذكر انفـا • وفوق هذا وذاك لا بد من احراز موافقة المحكمة الشرعية في الطلاق اولا ومحكمة الاستئنـاف في الدرجة الثانية •

ويعود سبب عدم ادراج حالات طلاق التفريق في جدول رقم (٥) الى ان بعض الطلبات لم تتم الموافقة عليها بعد من محكمة الاستئنـاف • وجـدول رقم (٦) يبين عدد حالات التفريق لكل من ١٩٦٨ و١٩٧٤ ويبين عقد مقارنة بيـن السنتـين زيادة في عدد حالات التفريق مما يمكن ان يشير الى تغير في الاتجاه نحو المـرأة •

جـدول رقـم (٦)
عدد حالات طلاق التفريق الموافق عليها والتي لاتزال قيد البحث والطلبات المرفوضة وطلبات التفريق لسنتي ١٩٦٨ و١٩٧٤.

السبب	طلب تفريق ١٩٦٨	طلب تفريق ١٩٧٤	رفض الطلب ١٩٦٨	رفض الطلب ١٩٧٤	الطلب قيد البحث ١٩٦٨	الطلب قيد البحث ١٩٧٤	ووضعه على التفريق ١٩٦٨	ووضعه على التفريق ١٩٧٤
الزوج خارج البلاد اكثر من سنة •	٢٠	١٧	٢	—	٦	١٠	١٢	٧
قسوة الزوج	١٣	٢٤	١٠	١٧	٢	—	١	٧
كونها مطلقة	١١	٤٣	٤	١٢	٢	١٠	٥	٢١
لم يدفع مهرها	٤	—	—	—	—	—	٢	—
عدم المسؤولية	١	—	—	—	—	—	١	—
سجن الزوج	—	—	—	—	—	—	—	٩
العنة الجنسية	—	١٣	—	—	—	—	—	١٣
مرض الزوج	—	٦	—	—	—	—	—	٦
المجموع	٤٩	١١٢	١٨	٢٩	١٠	٢٠	٢١	٦٣

ولو نظرنا الى جدول رقم (٦) لتبين لنا ان عدد طلبات طلاق التفريـق قد تضاعف بين ١٩٦٨ و ١٩٧٤ بينما الحالات التي تمت الموافقة عليها قـد وصلت الى اربعـة اضعاف • وبمقارنـة حالات الطلاق لسنتي ١٩٦٨ و ١٩٧٤ في جدول رقم (٥) بحالات التفريق في جدول رقم (٦) يمكن ملاحظة الزيـادة

العاليـة في نسبة حالات التفريق التي تبلغ حوالي ٣٠٠٪ وهي اعـلى من الزيادة في نسبة الطلاق بشـكل عام حيث تبلغ النسبة ٢٢٪ فقط ٠ وهـذه الزيـادة في حالات التفريق يمكن تفسيرهـا في اطار التغيرات التي طرأت على دور ومكانة المرأة في المجتمع الاردني والتي اثرت بدورها تأثيـرا كبيرا عـلى وضـع المرأة اثنـاء وقـوع الطلاق ٠ ومكانة المرأة الجديدة اعطتها القـدرة والجـرأة للذهـاب الى المحكمة الشرعية ومحكمة الاستئناف لتطلب الطـلاق اذا كانـت لديها الاسباب الكافية لحصولها على الطلاق ٠

تحليل لدراسة حالة ثلاثين في منطقة عمان (١٦) ٠

يثير هذا الجزء بعض الاسئلة مثل : لماذا يطلق الناس ؟ من الذي يطلـق؟ ما هي الاسباب الرئيسية للطـلاق ؟ وما هي النتائج المترتبة على الطلاق ؟ ان الاجـابة على هذه الاسئلة تعتمد على معلومات استقيناها من ثلاثين مطلقـة تمت مقابلتهـن من قبـل مساعدتي باحث في منطقة عمان (١٧) وتجدر الاشارة هنا الى ان ثمان وعشرين مطلقـة تم طلاقهن شرعيا وان اثنتين من كل افـراد العينـة تعيشان بعيـدا عن زوجيهما اي انهما مهجورتان من اكثر من خمس سنوات ٠ وقد تم اختيار العينةبشـكل عشوائي ٠ ويمكن القو لبانها تمثل معظـم طبقـات المجتمع الاجتماعية ٠ونأم ل ان تلقي المعلومات المستقـاة من المقابـلات التي تمت مع المطلقـات الضوء على اجراءات الطلاق والتعديـلات المقدمة لتحسين وضـع المرأة فيما يختص بالطلاق وموقفها منه ٠

بما ان هذه الدراسة تتناول مكانة المرأة في عملية الطلاق فان التحـدث مع المطلقـات او من هن على وشـك الطلاق سيعطي صورة اوضح عن المشكلات والعقبـات التي تواجهها النساء قبـل عملية الطلاق وبعـدها ٠ ومن اهم الصعوبـات التي تواجهها المرأة بعد الطلاق الاتجاه السلبي للمجتمع نحـو المطلقـات وما يرتبط بهذا الاتجاه من شعور عميق لدى كثير من افراد المجتمع بأن المرأة هي المسؤولة بالدرجة الاولى عن حدوث الطلاق ٠ ونتيجة لهذا فـان المطلقـات يترددن في الادلاء باية معلومات عن طلاقهن ٠ ونظرا لوجود بعـض الصعوبات في الحصول على عناوين المطلقات من ملفـات المحكمة الشرعية بعمان فقـد تـم الاتصـال بهن من خلال اتصالنا ببعض الاسر والاصدقاء او بعض الطلبـة الذين يعرفونهن ٠ وقد تـم اختيـار العينة من المطلقات اللواتي مضى على طلاقهن اقل من عشر سنوات ، وتـم اجراء المقابلة معهن بعد اخذ موافقتهن٠

أ ــ معلومات عن خلفية المطلقات :

تتألف العينة من ٢٧ مطلقة تحمل الجنسية الاردنية وثلاث مطلقات يحملن جنسية اجنبية، واربعمن المطلقـات من الاردنيات يعشن في مخيم اللاجئين

وكانت غالبية النساء الاردنيات متزوجات من المنطقة نفسها ٠

ان الجدول رقم (٧) لا يبين اختلافا كبيرا في مستوى التعليم بين الزوج والزوجة ويمكن القول بان الاختلاف ليس بالوضوح نفسه الذي هو عليه في المجتمع الاردني ككل ٠ ففي ١٩٧٢، على سبيل المثال ، وجد بان نسبة السكان الاميين كانت ٢٤٪ بين الذكور و٥٧ر٦٪ بين الاناث ٠ ولو القينا نظرة على المسح الاجتماعي الذي قام به مكتب الامم المتحدة في عام ١٩٦٦ فاننا نجد ٢٧٪ من السكان بالعاصمة عمان هـ ممن الاميين ، في حين ان نسبة الاميين في هذه الدراسة هي ٢٠٪ اذ ان تسع مطلقات من العينة المختارة للدراسة كن لا يزلن في المدرسة او انهين المدرسة الثانوية قبل زواجهن بفترة وجيزة فقط مما يدلل على ان الفتيات يتزوجن في سن مبكرة ٠ وتجدر الاشارة هنا الى ان اربعا من هؤلاء التسع تابعن دراستهن بعد الطلاق ٠

جدول رقم (٧)

توزيع افراد العينة بحسب مستوى التعليم للزوج والزوجة

امي	٦	٢
ابتدائي	٢	٦
اعدادي	٩	٣
ثانوي	١١	٦
مستوى جامعي – بكالوريوس	١	٧
مستوى جامعي – ماجستير	١	٤
شهادات اخرى	–	٢
المجموع	٣٠	٣٠

ومما يذكر ان ١٢ من ازواج المطلقات او ٤٠٪ من العينة بلغ دخلهم اقل من ٥٠ دينارا اردنيا شهريا في حين بلغ الدخل الشهري لعشرة من ازواج المطلقات (٣٣ر٤٪) من ٥٠ – ١٠٠ دينار ؛ واما الدخل الشهري للازواج الثمانية الباقين فقد بلغ اكثر من ١٠٠ دينار ٠

ب – الخطبة والزواج :

لا يزال ينظر الى الزواج على انه عقد بين اسرتين وليس بين شخصين لهما المصلحة الاولى في عقد هذا الاتفاق ٠ ويترتب على ذلك ان الاسرة تمارس

ضغطا كبيرا على الطرفين في اختيار شريك او شريكة الحياة ، وكذلك على الحياة الزوجيةللطر فين حتى بعد الزواج الى الحد الذي يمكن ان يؤدي الى وقوع طلاق قد لا يرغب الزوجان في وقوعه . وهذا التأثير السلبي على الحياة الزوجية يمكن ان يعزى الى ان بعض الاسر في الاردن لا تزال تتوقع ان يعيش ابنهما معها في البيت نفسه بعدالزواج مما يخلق جوا من التوتر والصراع الذي يمكن ان ينشأ بين اسرة الزوج من جهه والزوجة من جهة اخرى . ومن الاسباب التي تدعو الى تفضيل الزواج الداخلي تدعيم التماسك الاجتماعي داخل الاسرة الممتدة وداخل القبيلة والذي يعمل بدوره على تدعيم وتعزيز لشعور بالانتماء او التعصب القبلي . وكنتيجة لهذا كله فان الزواج من ابنة العم او ابن العم لا يزال تقليدا متبعا ويمارس على نطاق واسع . وعلى سبيل المثال قام الباحث بدراسة قرية في شمال الاردن تدعى قرية جابر ووجد ان ٥٨٪ من ارباب الاسر متزوجين من قريبة و٨٥ ٪ منهم اظهروا تفضيلهم للزواج من ابنة العم على غيره من انواع الزواج الاخرى . اما عن النسبة المتبقيةومقدارها ١٥٪ والتي لم تؤيد الزواج من ابنة العم فهي تعتقد بان لزواج من ابنة العم يمكن ان يؤدي الى خلافات عائلية(١٨) . كذلك يبين البحث الذي اجراه عدد من اساتذة قسم الاجتماع في الجامعة الاردنية عن تغير بناء الاسرة في المنطقة الحضرية في الاردن ان ٦٨٪ من الامهات و٤٠٪ من الاباء يفضلون لابنائهم الزواج من اقاربهم (١٩) .

لقد تبين من هذه الدراسة ان ٢٠٪ من افراد العينة تزوجن من ابناء عمهن و ٢٦ر٦٪ من احد اقاربهن ، في حين ان ٥٣ر٤٪ من المجموع الكلي تزوجن من شخص غير قريب . ان هذهالنتائجالتي سبق ذكرها انفا تشير الى ان الزواج الداخلي ـ من الاقارب ـ لايزال نمطا شائعا من انماط الزواج في الاردن .

كذلك تبين ان كثيرا من افرادالعينة التقين بازواجهن ما عن طريق الاصدقاء او عن طريق بعض المؤسسات التعليمية سواء في داخل الاردن او خارجه .وهذا يؤيد ما توصل ليه كل من ذياب وبورثرو في درساتهم حول هذا الموضوع في مدن من سوريا ولبنان اذ وجدا ان اكثر من نصف الناس الذين قاما بمقابلتهم قد تعرفوا على شريك حياتهم عن طريق الاقارب . وقد قالا بان النسبة بين القرويين في هذه الناحية اكثر ارتفاعا منها في المدن المذكورة انفا (٢٠) .

لقد بلغت نسبة اللواتي كن يشعرن بشعور ايجابي نحو ازواجهن من المطلقات قبل زواجهن ٣٣ر٣٪ ، اذ كن يحببنهم ، ولذلك قررن الزواج منهم . فقد بلغت نسبتهن ٢٦ر٧٪ ، في حين بلغت نسبة اللواتي كان اتجاههن يتسم باللامبالاة تجاه ازواجهن قبل الزواج ٤٠٪ ويمكن ارجاع سبب وجود مثل هذه

الاتجاهات الى ان الطريقة التي تم بها الزواج مرتبة بين الزوج واهل الزوجة الذين ارادوا لها ان تتزوج هذا الزوج دون سواه • وباختصار فانه يمكن القول ان غالبيــة المطلقات ٧ر٦٦٪ كن يشعرن بالنفور او اللامبالاة تجاه ازواجهــن قبل الزواج ، ممــا يكون اسهم في زيادة امكانية حدوث الطلاق كحل وحيد للمشاكــل التي تعترض سبيل الزواج • والبيانات المتوفرة عن درجة التعارف بين الزوج والزوجة قبل الخطبة تبرز بوضوح ان الغالبية العظمى من المطلقات ٧ر٨٦٪ لم تسنح لهن الفرصة للتعرف على ازواجهن ، بل ان بعض هــؤلاء لم تتــح لهن فرصة الالتقــاء مطلقــا قبل الخطبــة •

ان قلق الابوين تخف حدتــه قليــلا بعد توقيــع عقد الزواج فيما يتعلق بسلوك ابنتــهم مع خطيبها ، اذا انه بعد توقيــع العقد يصبح زوجها من وجهــة النظر الشرعية ، ويبدأ الخطيبان بالتمتع بقسط وافر من الحريــة نسبيا • لقد بلغت نسبة المطلقات اللواتي سمح لهن بالخروج مع خطيبهــن بمفردهن خلال فترة الخطبة ٣ر٣٣٪ في حين بلغت نسبة من خرجن مع خطيبهن برفقة احد افراد اسرتهن واسرته ٤ر٦٣٪ • اما اللواتي لم يسمح لهن بالالتقاء بخطيبهن خلال فتر ةالخطبة على الرغم من ان بعضهن كن يعرفن خطيبهن من سنوات قبــل الخطبة بحكم الجيرة ، فقد بلغت نسبتهن ٣ر٣٪ فقط • هــذا وقد سجــل كل من بروثرو وذياب ملاحظات متشابهة عن النساء اللــواتي تزوجن قبــل ١٩٣٠ في كل من ارطاس وعمان ؟

ان فترة الخطبــة في العادة مقيدة اذ ان اكثر من ثلثي المطلقات تمــت خطبتهن بعــد اقل من ستة اشهر • ومن شأن ذلك الا يعطي الخطيبين فرصة كافيــة ليعرف كل منهما الاخر جيدا وليتمكن الطرفان من عمــل الاجــراءات اللازمــة والخاصة بالاعداد للاحتفــال بالزواج •

جـ ـ توزيــع افراد العينة بحسب فئات السن :

يقول كل من بيرلسون وشتاينر ان الزواج المبكــر مرغوب فيــــه في المجتمعات الزراعية التي يقوم بناؤها الاجتماعي على اساس العشائر والاسر الممتدة (٢٢) • ان نتائج هذه الدراسة تظهر بأن الناس يتزوجون في ســن مبكرة في المجتمع الاردني (٢٣) • فقد بلغت نسبة المطلقات اللواتي تزوجن في سن اقــل من ١٨ سنة ٥٠٪ ، وبلغت نسبة من تزوجن في سن ١٨ ــ ٢٠ سنة ٤ر٣٦٪ ، في حين بلغت نسبة من تزوجن وعمرهن فوق ٢٠ سنــــة ٤ر١٣٪ • يتضح مما تقــدم ان الغالبية العظمى من الزوجات تزوجن عندما كان عمرهن اقــل من عشرين (جدول رقم ٨) •

جـــدول رقم (٨)
توزيـــع افراد العينة بحسب السن عند الزواج

السن عند الزواج	عـدد	نسبة ٪
اقل من ١٨	١٥	٥٠
من ١٨ ــ ٢٠	١١	٣٦ر٦
اكثر من ٢٠	٤	١٣ر٤
المجموع	٣٠	١٠٠ر٠

يتبين من جدول رقم (٩) ان الزوجات اصغر سنا من ازواجهن ٠ وان الفرق بالسنوات بين الزوج والزوجة فرق شاسع نسبيا ، فقد بلغت نسبة من تزوجن بازواج يكبرونهن باكثر من عشر سنوات ٦٠٪ من مجموع افـراد العينة ٠ ويمكن تفسـير ذلك على اساس ان الشبان صغار السن يميلون الى قضـاء وقت اطول في التحصيل العلمي وبناء المستقبل الذي يسعون الى بنائه، يضـاف الى ذلك ان الذكور في اطار هذه الثقافة يتوقع منهم ان يتحملـوا مسؤولية اعـالة اسرهم ٠ ولو نظرنـا الى الجدول رقم (٩) لوجدنا ان متوسط الفرق في العمـر بين الازواج والزوجات يبلغ ٥ر٧ سنة ٠ وهذا ينسجم تماما مع ما توصلت اليه دراسـات اخرى اجريت في هذا المجال (٢٤) ٠

جـدول رقم (٩)
الفرق في السن بين الزوج والزوجة عنـد الزواج

الفرق بالسنوات	العدد	النسبة
اقل من ٥	١٢	٤٠ر٠
٦ ــ ١٠	١١	٣٦ر٧
١١ ــ ١٥	٦	٢٠ر٠
١٥	١	٣ر٣
المجموع	٣٠	١٠٠ر٠

ان الحصول على دعم الاسرة الاقتصـــادي والمعنوي عند الزواج امـر ضروري ومرغوب فيـه في المجتمع الاردني ٠ ففي حالة ٣٠٪ من المطلقـات تم الحصول على موافقة الاهـل والاصدقاء على الزواج ٠ وفي الحقيقة ان ٣ر٢٣٪ من بين هذه الزيجـات قامت بترتيبها الاسرة نفسها ٠ اما في حالة ٣ر٣٣٪ من افراد العينـة فقد عارضت اسرة الزوج الزواج و لم توافق وفي حالة ٦ر٦٪ كان اتجاه اسرة الزوج اللامبالاة واما البقية الباقية (١ر٣٠٪) فـان

اتجاه اسرة الزوج تجاه الزواج كان سلبيا ٠

د ـ اسباب الطلاق :

لم يتعرض القسم الثالث من هذا البحث لاية معلومات عن اسباب الطلاق او من الذي يطلب احداث الطلاق ٠ ويعود السبب في ذلك الى ان سجلات المحكمة الشرعية لاتوفر المعلومات الخاصة بذلك لدائرة الاحصاءات العامة ٠ هذا وسنحاول في الصفحات التالية ان نقدم مثل هذه المعلومات ٠

على الرغم من ان الطلاق يضع حدا للمشاكل التي قد تعترض الزواج فانه يعتبر في العادة عملا خاطئا وبغيضا من وجهة النظر الدينية والاجتماعية وهو كذلك من وجهة نظر الزوجة لانه يعتبر تهديدا لامومتها واستقرارها النفسي والاجتماعي ٠ وينعكس هذا كله في اجابات المطلقات على السؤال الموجه اليهن بخصوص رغبتهن في العودة الى ازواجهن والعيش معهم كزوجات شرعيات مرة اخرى ، فقد ابدى عدد لا بأس به منهن (٤٣ر٤٪)

رغبتهن في العودة الى ازواجهن مرة اخرى ، في حين لم تفكر البقية الباقية من النساء المطلقات (٥٦ر٧٪) بالعودة الى ازواجهن ، بل عبرن عن فرحتهن لانهن طلقن ٠ وتجدر الاشارة هنا الى ان كل النساء اللواتي تزوجن بغير ارادتهن وبلا استثناء اظهرن سرورا بالغا لخلاصهن من ازواجهن وحصولهن على الطلاق٠ بينما نجد ان اللواتي كان لهن يد في اختيار ازواجهن قد عبرن

عن رغبتهن في العودة الى ازواجهن كما هو واضح من الارقام التي وردت في جدول رقم (١٠) ٠ وجدير بالملاحظة هنا ان هذه النتيجة تؤكد بل وتدعم الحقيقة المعروفة بأن ارغام الفتيات على الزواج ضد رغبتهن من شأنه ان يزيد الفرص المواتية لحدوث الطلاق ٠

جدول رقم (١٠)

توزيع افراد العينة بحسب الرغبة في العودة الى الزوج

العودة	العدد	النسبة
ترغب	١٣	٤٣ر٣
لا ترغب	١٧	٥٦ر٧
المجموع	٣٠	١٠٠ر٠

لو نظرنا الى جدول رقم (١١) لوجدنا ان ٦٣ر٣٪ من افراد السينة قد اعطين اهمية كبرى لتدخل اسرة الزوج في وقوع الطلاق • بل وذهبن الى ابعد من ذلك في جعله السبب الاول والوحيد لوقوع الطلاق • ويصدق هذا على الازواج الذين سكنوا مع اسرة الزوج بعد الزواج والذين سكنوا لوحدهم في بيوت مستقلة •

جـدول رقـم (١١)
توزيع افراد العينة بحسب سبب الطلاق ومكان اقامة الزوجين بعد الزواج

	يسكنون مع اهل الزوج		يسكنون لوحدهم		مجموع	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
تدخل اسرة الزوج كسبب وحيد	٤	١٣ر٣٪	٤	١٣ر٣	٨	٢٦ر٦
تدخل اسرة الزوج مع اسباب اخرى	٤	١٣ر٣	٧	٢٣ر٤	١١	٣٦ر٧
لم يكن هناك تدخل	٤	١٣ر٣	٧	٢٣ر٤	١١	٣٦ر٧
المجموع	١٣	٤٠ر٠	١٨	٦٠ر٠	٣٠	١٠٠ر٠

يبين الجدول رقم (١٢) ان تدخل اسرة الزوج هو السبب الرئيسي للطلاق اذ بلغت نسبة المطلقات لهذا السبب ٣٣ر٣ • واما السبب الذي يأتي بالدرجة الثانية فهو سوء التفاهم وفقدان المشاعر الصادقة من قبل الزوج تجاه زوجته ، اذ بلغت النسبة ٢٤ر٦٪ في حين بلغت نسبة المطلقات بسبب خيانة الزوج لزوجته ١٩ر٤٪ • واما فيما يتعلق بالعقم فان نسبة من طلقن بسببه تكاد لا تذكر (٣ر٤٪) •

لقد بلغت نسبة النساء المطلقات اللواتي اخذن على عاتقهن طلب توقيع الطلاق ٤٠٪ ، بينما بلغت نسبة من تم انفصالهن عن ازواجهن دون وقوع الطلاق ٦ر٦٪ • وان احدى المطلقات اللواتي انفصلن عن ازواجهن لم ترغب في توقيع الطلاق بصفة رسمية لخوفها من فقد اولادها وارغام اهلها على الزواج من زوج اخر في حالة حدوث الطلاق •

جــــدول رقــم (١٢)
توزيــع افراد العينة بحسب سبب الطلاق

الســبب	العدد	النسبة
تدخل الاسرة مع اسباب اخرى	١٩	٣٣ر٣
ســوء التفاهم مع اسباب اخرى	١٤	٢٤ر٦
وجود نساء اخريات في حياة الزوج مع اسباب اخرى ٠	١١	١٩ر٤
مشاكل جنسية مع اسباب اخــرى	٧	١٢ر٣
مشاكل اقتصادية مع اسباب اخرى	٣	٥ر٤
العقم م عاسباب اخرى	٢	٣ر٤
غياب الــزوج	١	١ر٦
المجمــوع	٥٧	١٠٠

جــــدو لرقــم (١٣)
توزيع افراد العينة حسب انواع الطلاق

نوع الطلاق	العدد	النسبة
طلاق رجعي	١٠	٣٣ر٣
طلاق بائن بينونة كبرى	٥	١٦ر٦
طلاق بائن بينونة صغرى	١١	٣٦ر٧
طلاق تفريق	٢	٦ر٧
انفصــــال	٢	٦ر٧
المجمــوع	٣٠	١٠٠ر٠

يتضح من جدول رقم (١٣) ان الطلاق البائن بينونة صغرى ـ والطلاق الرجعي هما اكثر انواع الطلاق شيوعا اذ تبلغ نسبته ٣٦ر٧ والثاني ٣٣ر٣ ٠

هـ ـ النتائج المترتبــة على الطلاق :

ان سكن الفتاة او حتى الفتى مستقــلا عن اهله وهو اعزب تقليد غير

محبب او مرغوب فيـه في المجتمعات التقليدية خصوصا في حالة الفتاة ، بعكس ما هو حادث في المجتمعات المتقدمة ٠ وبناء على ذلك ، فان النسـاء المطلقات يتوقـع منهن ان يعـدن الى بيوت اهلهن بعد وقوع الطلاق٠ فالنتائج التي انتهى اليها هذا البحث تدعم هذا الرأي اذ بلغت نسبة من عدن الى بيوت اهلهن رأسـا بعد حدوث الطلاق ٤ر٧٣٪ ، بينما بلغت نسبة من عشن لوحدهن بعـد الطلاق ١٠٪ فقط من افراد العينة ، في حين بلغت نسبة من سـكن في المكان الذي يعملن فيـه ، وهنممرضات ٦ر١٦٪ ٠

ان كل النساء المطلقـات اللواتي كن يعملن قبل زواجهـن من الزوج السابـق لديهن الخبرة في ميدان عمل معين ، اذ ان معظمهن مدربات على اعمال التعليـم او التمريض او تصفيف الشعر او الطباعة والاختزال الى اخر ذلـك من اعمال ٠ وهكذا فانهن لم يجدن صعوبة كبيرة في تأمين نوع من انـواع العمل بعد حدوث الطـلاق ٠ ونتيجة لهذاكلـه اصبحن مستقلات من الناحية الاقتصادية ٠ اما النسـاء الاميات او شبـه الاميات واللواتي تبلغ نسبتهـن ٦ر٢٦٪ فقـد وجدن ان من المستحيل عليهن اعالة انفسهن بعد الزواج ،وذلك لصعوبة حصولهن على اي عمل من الاعمال ، مما ادى الى اعتمادهن على اهلهن اعتمادا كليـا من الناحية الاقتصادية ٠ وتظهر هذه النتيجة بشكل واضـح اهميـة التعليـم في استقـلال المرأة حتى في المجتمعات التقليدية كالمجتمـع الاردني ٠ وعلـىالرغم من ان بعض النساء المطلقات لم يعملن قبـل الزواج واثنائـه فقد استطعن الحصول على عمل بعد حدوث الطلاق ٠ والجدول رقم (١٤) يبـين بوضوح ان نسبة العمالة بين النساء القادرات على ممارسـة نوع معـين من العمل قد ارتفعـت من ٣٠٪ قبل الزواج الى ٥٠٪ بعـد الطلاق٠ وفي المقابل نقصـت نسبـة غير العاملات من ٧٠٪ قبل الزواج الى ٥٠٪ بعد الطـلاق ٠

جدول رقم (١٤)

توزيع أفراد العينة بحسب ممارسة العمل قبل الزواج وبعد الطلاق ٠

	قبل الزواج		بعد الطلاق	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة
تعمل	٩	٣٠	١٥	٥٠
لا تعمل	٢١	٧٠	١٥	٥٠
المجموع	٣٠	١٠٠	٣٠	١٠٠

ان بحث كثير من المطلقات عن عمل يعتمدن فيه على أنفسهن قد حقق لهن مكانة اقتصادية مقبولة منحتهن الشعور بالاستقلال ٠ فقد بلغت نسبة المطلقات اللواتي اعترفن بأنه قد حصل تحسن ملحوظ على وضعهن الاقتصادي ٤٠٪ ٠ وفي المقابل اظهر ٥٠٪ من المطلقات استياءهن من الطلاق لان وضعهن الاقتصادي قد ساء بعد حدوث الطلاق ، في حين لم تسجل البقية الباقية منهن ١٠٪ اى تغيير يذكر بعد طلاقهن سواء فيطريقة حياتهن او دخلهن ٠

وتجدر الاشارة في هذا المجال ان اسرة الفتاة تتحمل باستمرار مسؤولية اخلاقية وادبية تجاه الفتاة في المحافظة عليها والعمل على اسعادها ورعايتها خصوصا بعد وقوع الطلاق ، اذ انها تكون احوج من ذى قبل الى الوقوف الى جانبها في ساعة المحنة ٠ وعلى أية حال ، فان بعض المطلقات قد يقفن وحيدات ليواجهن الحياة بكل متاعبها ٠ ويعود السبب في ذلك اما لعدم وجود اسرة للمطلقة لتعود وتسكن معها ، او لقطيعة بين المطلقة وبين أهلها ٠ وقد تبين من النتائج التي توصل اليها هذا البحث بشكل عام ان المطلقات اللواتي يسكن بمفردهن يواجهن صعوبات اقتصادية واجتماعية كبيرة أكثر من نظيراتهن اللواتي يسكن مع أهلهن ٠

ان للمطلقة الحق في الحصول على النفقة من زوجها خلال فترة العدة ٠ وعلى الرغم من ان أربعة عشر مطلقة (٤٦٪ من أفراد العينة) كن يتمتعن بمثل هذا الحق عند اجراء المقابلات مع المطلقات فان اربعة منهن فقط كن يحصلن على النفقة من ازواجهن ٠ كذلك ، فان من حق الزوجة الحصول على نفقة للاولاد اذا كانت ترعاهم ٠ ولكن تسعة من المطلقات فقط كن يحصلن على مثل هذا الحق ٠ والمبلغ الذي كن يتقاضينه من ازواجهن يكاد لا يذكر اذ انه بحدود ٥ر٢ ـ ٥ دنانير شهريا ٠ ان هؤلاء المطلقات لا يتمتعن بحقوقهن الشرعية اما بسبب جهلهن بالقانون أو بسبب القيود الاجتماعية الموضوعة والتي تحول دون ظهورهن في المحكمة بغرض المطالبة بحقوقهن ٠

يبدو ان لمشاعر أبوي الزوج والزوجة اثر في حدوث الطلاق ٠ فقد بلغت نسبة المؤيدين لحدوث الطلاق من جانب أهل الزوجة ٥٠٪ ، في حين بلغت نسبة المعارضين ٥٠٪ ٠ أما عن والدي الزوج فقد بلغت نسبة من عارضوا الطلاق ٧ر٢٦٪ ، وقد نوهوا بالدور الذي لعبوه في المحافظة على استمرار الزواج والمحافظة عليه ولكنهم فشلوا في الوصول الى اتفاق بين الطرفين المتنازعين ٠

لقد عبرت ٥٠٪ من المطلقات عن استيائهن للاتجاه السلبي الذي تبناه

المجتمع تجاه النساء المطلقات ، اذ ينظر اليهن كما لو انهن ارتكبن فعلا سيئا ٠ هذا وقد شعرت بعض المطلقات بالاحراج الشديد بعد الطلاق مما جعل كثيرا منهن يتحاشين الحديث عن موضوع الطلاق مرة أخرى ٠

ان عملية الطلاق كانت تجربة قاسية بالنسبة لكثير من المطلقات اللواتي أجريت معهن المقابلة ٠ فقد شعر بعضهن بالوحدة الشديدة واصيب البعض الاخر بالمرض لفترة طويلة ٠ وقد بلغت نسبة المطلقات اللواتي تم طلاقهن بدون علمهن ٢٦ر٦٪ مما سبب لهن صدمة نفسية شديدة خصوصا بالنسبة للمطلقات اللواتي اعتبرن زواجهن ناجحا وموفقا ٠

لقد شعر ٣٣ر٣٪ من المطلقات بالراحة النفسية بعد الطلاق لانهن احسسن بان مشاكلهن انتهت الى غير رجعة ٠ فقد كان الطلاق بالنسبة لبعضهن ضرورة حتمية لانه اعاد لهن حريتهن المسلوبة ٠ والحرية بالنسبة لهن مهمة جدا ، بحيث دفعت الكثير منهن الى عدم التفكير بالزواج مرة أخرى ٠ أما المطلقات اللواتي مررن بخبرات سيئة مع ازواجهن فيما يتعلق بممارسة الجنس فقد عبرن عن قلقهن الشديد عن الحديث عن موضوع الجنس الى حد انهن كن خائفات من اعادة الخبرة بالزواج مرة أخرى ٠

تعتبر مشكلة حضانة الاطفال مشكلة كبيرة تبدأ عندما تنتهي المشاكل الاخرى ٠ والنتائج المبينة في جدول رقم (١٥) تبين بوضوح قسوة بعض الازواج ، اذ ان ١٣ر٤٪ من الازواج حرموا زوجاتهم من رؤية ابنائهن ، وان ٢٠٪ تخلوا عن حقوقهم في رعاية ابنائهم فقط لانهم تزوجوا زوجات اخريات (٢٥) ٠

جدول رقم (١٥)

توزيع أفراد العينة بحسب حق الحضانة

	عدد	نسبة
بدون اولاد	٨	٢٦ر٦
الاولاد مع الزوجة لان الزوج لا يريدهم	٦	٢٠ر٠
الاولاد مع الزوجة لمصلحة الاولاد	٢	٦ر٦
الاولاد مع الزوجة لانهم دون التاسعة	٥	١٦ر٧
الاولاد مع الزوج ولكن يسمح للزوجة برؤيتهم	٥	١٦ر٧
الاولاد مع الزوج لكن لا يسمح للزوجة برؤيتهم	٤	١٣ر٧
المجموع	٣٠	١٠٠ر٠

تلخيص ونتائج :

يعتقد كثير من الاردنيين بأن من العيب ان يكون في الاسرة امرأة مطلقة ٠ فهم لا يرغبون في الحديث عن المطلقات أو حتى الاعتراف بوجودهن ٠ وان أكثر من ٥٠٪ من اباء المطلقات هم ضد الطلاق بغض النظر عن الظروف التي تحيط بعملية الطلاق ٠ وقد عبر عن هذا الاتجاه السلبي أيضا ٥٠٪ من عينة المطلقات ٠ أما المؤشر الاخر الذي يشير الى عدم موافقة المجتمع على الطلاق فهو ان ٣٧٪ من المطلقات من أفراد العينة لا يستطعن الزواج مرة ثانية بسبب طلاقهن ٠ وكنتيجة لهذا الاتجاه السلبي فقد كان من الصعب على الباحث الوصول الى المطلقات على الرغم من تأكيده للناس الذين اتصل بهم للحصول على العناوين والاسماء بأنه يقوم باجراء دراسة علمية لاغراض علمية بحتة ٠ وقد زاد الامر تعقيدا امتناع بعض المطلقات عن الادلاء بأية معلومات خوفا من ان ينكشف امرهن ٠

وكما هو متوقع ، فان المطلقات مررن بظروف اقتصادية واجتماعية صعبة خلال فترة وقوع الطلاق وما بعد وقوعه ٠ وهذا يصدق بصورة خاصة على اللواتي يسكن لوحدهن بعيدا عن أهلهن وتبلغ نسبتهن ٢٦ر٦٪ ٠ وقد وجد بأن ٢٠ر٦٪ من المطلقات من أفراد العينة قد اعتمدن على اسر ابائهن بعد الطلاق ٠ ويعود السبب في ذلك الى أنهن كن أميات أو شبه متعلمات ٠ ان ٥٠٪ من المطلقات ، من جهة ثانية ، كن مستقلات اقتصاديا ٠ وقد اعترفن بأنه قد طرأ تحسن على وضعهن الاقتصادي بعد حدوث الطلاق ٠ وتجدر الاشارة الى ان هؤلاء النساء كن متعلمات وان الغالبية العظمى منهن وجدن عملا بعد طلاقهن ٠ وتبين هذه الحقيقة ان التعليم ضروري لاستقلال المرأة حتى في المجتمعات التقليدية ٠ هذا وان كثيرا من النساء اللواتي كن مستقلات من الناحية الاقتصادية لم يظهرن استعدادا أو رغبة في العودة الى ازواجهن ٠ أما اللواتي تزوجن ضد ارادتهن فقد أظهرن درجة عالية من المقاومة لاية محاولة للتوفيق او المصالحة ٠

على الرغم من ان النساء لا زلن لا يملكن حق التعبير عن رأيهن في موضوع الطلاق ، اذ انه حق من حقوق الرجل بموجب التعاليم الدينية ، فانهن يعتبرن في العادة الملومات والمسؤولات عن انهيار الزواج وفشله ٠ ويمكن ان نرجع ذلك جزئيا الى سوء التفسيرات السائدة حول موضوع الطلاق والتي هي نتيجة طبيعية للتفسيرات الخاطئة للايات القرانية التي لها علاقة بموضوع الطلاق ٠ ولا بد من الاشارة في هذا المقام الى ان التفسيرات الحالية لقانون الشريعة الاسلامية لا تتفق مع ما هو مطبق فعلا في المجتمع الاسلامي ٠ فهناك على

سبيل المثال أكثر من ٤٠٪ من المطلقات من فراد العينة ممن يحق لهن تسلم النفقة ، الا ان ٢٨٪ منهن فقط يتسلمن النفقة ، والمبلغ الذي يتسلمنه كل شهر يكاد لايذكر اذ يتراوح ما بين ٥ر٢ ـ ٥ دنانير (٥ر٧ ـ ١٥ دولارا) ٠

ويمكن ان يقال الشيء نفسه عن حق المطلقة في رؤية اطفالها اذا كانوا في حضانة ابيهم ، حيث ان بعض المطلقين (٤ر١٣٪) يقسمون على زوجاتهم السابقات الى درجة منع زوجاتهم من رؤية ابنائهن بعد الطلاق ٠

وبما ان المجتمع الاردني ما يزال مجتمعا عشائريا الى حد بعيد يكون فيه الفرد شديد الاعتماد على عائلته من أجل الضمان الاجتماعي والاقتصادي ، فان العلاقة بين الزوج وأهله تكون من القوة بحيث يضحي بزواجه أحيانا من أجلهم ٠ ان أعضاء العائلة الممتدة يساعدون بعضهم بعضا في حالات الولادة ، والموت ، والامراض الخطيرة ، وما أشبه ذلك ٠ وفي العادة يلجأ الفرد الى عائلته طلبا للمعونة في أغلب مضامر الحياة سواء أكانت المسألة مسألة صحة او مال ، او زوجة ، أو تعلم ، اووظيفة ، او تجارة ٠ لهذا ، يكون من الصعب على اى انسان أن يفهم العلاقة بينه وبين أهله من أجل ان يحتفظ بعلاقته مع زوجته حين تصل القضية نقطة الاختيار بين هذه أو تلك ٠ ولعل هذا هو السبب الذي يشجع الزواج من القريبات ٠ لقد بلغت نسبة المطلقات من العينة ممن كن متزوجات من أبناء عمومتهن أو اقربائهن الا بعد ٤٧٪ وهي نسبة سببها الاعتقاد بأن هذا النوع من الزواج يحافظ على وحدة العائلة ٠

يبدو ان ازدياد مشاركة النساء في النشاطات الاجتماعية والاقتصادية قد أثر على وضعهن فيما يتعلق بالطلاق ٠ فبدلا من ان يقبلن ما تمليه عليهن ارادة ازواجهن ، أخذ العديد منهن يذهبن الى المحاكم طلبا للطلاق ٠ وهذا تصرف بعيد الاحتمال قبل فترة لا تتجاوز العقد الواحد من السنين ٠ وقد أظهرت نتائج بحثنا الراهن ان ٤٠٪ من نساء العينة اخذت على عاتقهن المبادرة في طلب الطلاق ٠ ومما يلفت النظر ان عدد طلبات التفريق قد زاد على الضعف ما بين العام ١٩٦٨ (٤٩ حالة) والعام ١٩٧٤ (١١٢ حالة) ٠ ومن الناحية الاخرى ، تضاعف عدد الحالات التي ووفق عليها ثلاث مرات (٢١ حالة في العام ١٩٦٧ مقابل ٦٣ حالة في العام ١٩٧٤) ٠ وقد كان عدد حالات الطلاق (الابراء) مضافا اليه عدد حالات التفريق التي ووفق عليها عام ١٩٦٨ ـ ٥٠٠ حالة بينما زاد هذا العدد الى ٦٩٠ عام ١٩٧٤ ٠ هذا ، بينما ظل العدد الاجمالي لبقية أنواع الطلاق (الطلاق الرجعي ، الطلاق البائن بينونة صغرى ، والطلاق البائن بينونة كبرى) على حاله تقريبا ، ٢٦٤ حالة في العام ١٩٦٨

مقابل ٢٨٢ حالة في العام ١٩٧٤ • ولعل السبب في ازدياد عدد حالات طلاق (الابراء) راجع في جانب منه الى ان الازواج يفضلون المماطلة في تطليق زوجاتهم الى ان يوافقن على التنازل عن حقوقهن في النفقة والمهر المؤجل • ولربما كان ذلك من العوامل المساعدة على ازدياد عدد حالات الطلاق في البلد ككل ، اذ تزيد نسبة حالات الطلاق الرجعي او الطلاق البائن بينونة صغرى ـ ابراء على ٧٠٪ • أما النقصان في عدد حالات الطلاق قبل الدخول فقد تفسره حقيقة ان هناك الان فرصا أكثر للقاء بين الشباب من الجنسين • وعلى اى حال فان هذه النتائج تعارض ما توصل اليه «جود» من ان نسب الطلاق تتناقص في العالم العربي المسلم نتيجة لتحسين وضع المرأة (٢٦) • ومن العوامل التي يقترحها الباحث المذكور لتعليل الزيادة او النقصان في مدى الاستعداد للطلاق قصر مدة التعارف قبل الزواج ، قصر فترة الخطوبة ، الزواج المبكر جدا ، ومعارضة الاهل والاصدقاء للزواج (٢٧) • ونتائج البحث الحالي تدعم فيما يبدو ما ذهب اليه «جود» بقدر ما يتعلق الامر بهذه العوامل • فقد تزوجت نسبة ٦ر٨٨٪ من مطلقات العينة قبل ان يبلغن العشرين من عمرهن ، وكان فارق السن بين الزوجين يزيد على عشر سنوات في ٦٦٪ من الحالات التي درسناها • وقد بلغت نسبة من لم تتوفر لهن فرصة التعرف على ازواجهن او لقائهن قبل الخطبة ٦ر٧٦٪ من أفراد العينة • وهذا يفسر ارتفاع نسبة من كان عندهن اتجاه سلبي او لا أبالي نحو ازواجهن قبل الزواج ، وهي نسبة بلغت ٧ر٦٦٪ • أما فترة الخطبة فلم تتعد الستة أشهر في حالة ما يزيد على ثلثي أفراد العينة • وقد تم نصف حالات الطلاق خلال العامين الاولين من أعوام الزواج وما يزيد على عشرها بعد أربعة أعوام • وهذه النسب العالية تشير الى ان السنتين الاوليين من سني الزواج ذات أهمية قصوى في حياة الزوجين من وجهة النظر السوسيوسيكولوجية • لا غنى عن القول ان انجاب الاطفال عامل مهم في المحافظة على الزواج والحياة العائلية • فمثلا ، كانت ٥٦٪ من المطلقات عام ١٩٦٨ و ١٩٧٣ بدون اطفال • وقد طلق نصفهن بعد مضى سنة واحدة فقط على زواجهن • ومن بين اسباب الطلاق ، كان تدخل الاهل هو السبب الرئيسي (٣ر٣٣٪) من الحالات • اما انعدام العاطفة والتفهم عند الازواج فقد جاء ترتيبه الثاني (٦ر٢٤٪) ، بينما لعبت علاقات الحب بين الزوج وغير الزوجات من النساء دورا ثانويا (٤ر١٩٪) •وهذه نسب تخالف ما نجده في المجتمعات الغربية •

وملخص القول فانه على الرغم من ان تغيرات كبيرة قد حدثت في المجتمع

الاردني في مجالات عدة مثل مثل المجال الاجتماعي والاقتصادي والديني ، فان اثر هذه التغييرات على موضوع الطلاق ليس كبيرا • فلا تزال المرأة عاجزة عن ممارسة حقها في هذا الموضوع في كثير من مناطق المملكة • ويمكن ان يعزى ذلك الى ان بعض النصوص القرانية التي لها علاقة بموضوع الطلاق تفسر تفسيرا خاطئا • ورغم ان هذه الدراسة استطلاعية الا انها محاولة لاعطاء معلومات وافية عن موضوع الطلاق مبنيةعلى الاحصائيات وعلى الدراسة الميدانية التي تعالج موضوع الطلاق في وقتنا هذا • وما هذه المحاولة الاستطلاعية الا خطوة تتبعها خطوات يمكن ان تشجع الباحثين لدراسة الجوانب المختلفة من ظاهرة الطلاق بشكل أكثر تفصيلا •

الحواشي

١ـ تم دعم هذه الدراسة من قبل مجلس البحث العلمي الاردني عام ١٩٧٥ •

٢ ـ اعطيت المرأة الاردنية حق الانتخاب بموجب المادة رقم ٨ من قانون الانتخاب لعام ١٩٧٤ •

٣ ـ يعتبر هذا الطلاق خطوة أولى لوقوع النوع الثاني من الطلاق وهو الطلاق البائن بينونة صغرى ويقع خلال فترة العدة •

٤ ـ يقع هذا الطلاق اذا فشل الزوجان في اعادة الحياة الزوجية الى طبيعتها خلال فترة العدة •

٥ ـ هذا النوع من أنواع الطلاق يعتبر الخطوة النهائية في اجراءات الطلاق اذ تصبح الوساطة بعدها مستحيلة لان الزوج طلق زوجته مرتين والطلاق الثالث ينهي العلاقة بينهما من الناحية الشرعية كما هو منصوص في القران الكريم •

٦ ـ العدة هي الفترة التي تنتظرها المرأة المطلقة قبل الرجوع الى زوجها وهي في العادة ثلاث حيضات •

٧ ـ ان مقدار النفقة يحدده القاضي بناء على مقدار دخل الزوج ، ويدفع هذا المبلغ للزوجة بعد طلاقها من زوجها •

٨ ـ يمكن للزوج في حالة رفض الزوجة الموافقة على الطلاق ان يدفع لها مبلغا من المال يتفقان عليه يحصل بعد دفعه لها على الطلاق ويسمى هذا النوع من أنواع الطلاق طلاق الابراء •

٩ ـ W. Goode, World Revolution and Family Patterns (New York: The Free Press, 1970) p. 158.

١٠ - Prothro & L. Diab, Changing Family Patterns in the Arab East (Beirut: The American University of Beirut, 1974) p. 174.

١١ - من الملاحظ دائما ان عدد حالات الطلاق تقل في اوقات الحروب والازمات الاقتصاديـــة .

Berelson & Steiner, Human Behavious (1964) p. 311.

١٢ - المملكة الاردنية الهاشمية ، الاحصاء السنوي (عمان : دائرة الاحصاءات العامة ، ١٩٧٣) .

١٣ - من الاسلم في بلد نام كالاردن ان نفترض بأن الفئة التي تنطبق اكثـر ما تنطبق على معظم النساء في الاردن هي فئة ربة البيت .

١٤ - لقد تم استعراض السجلات الاحصائية الخاصة بالمحكمة الشرعيـــة استعراضا كاملا للحصول على المعلومات اللازمة لانواع الطلاق .

١٥ - نظرا لاحتلال الضفة الغربية من الاردن عام ١٩٦٧ فقد كان من الصعب الحصول على المعلومات اللازمة عن الطلاق الخاصة بالضفة الغربية بعد هذا التاريخ . لذا فقد قصرت الارقام الخاصة بالطلاق على الضفـــة الشرقية واخذت السنوات ١٩٦٨ و ١٩٧٤ بهدف عقد مقارنة بـــين الاحصائيات الخاصة بالطلاق .

١٦ - يعود السبب في قصر المقابلات على المطلقات الى ان المنحة المقدمة لاجراء البحث لم تكن كافية لتوسيع مجال الدراسة لتشمل المطلقين كذلـك . لهذا فقد عقدت المقابلات مع المطلقات استنادا الى الفرضية القائلة بـان الاخيرات هن أكثر الطرفين تأثرا بالنتائج المترتبة على حدوث الطلاق . وهذ بدوره يفتح الباب لاجراء دراسات اخرى تحقق تكامل هذه الدراسة سيما وان هذه الدراسة هي دراسة استطلاعية .

١٧ - قامت باجراء المقابلات مع المطلقات مساعدتا البحث : السيدتان امـال لطفي عبود وجوزي لن وهما متخصصتان في علم الاجتماع .

١٨ - M. T. Barhoum, "Marriage System in a Jordanian Village", 1975 (Unpublished).

١٩ - I. Othman & Others, "The Changing Family Structure in Urban Jordan" (a research report sponsored by the UNESCO, 1974).

٢٠ - Prothro & Diab, Op. Cit., p. 27.

٢١ - Ibid., p. 305.

٢٢ - Berelson & Steiner, Op. Cit., p. 305.

٢٣ - لقد اقتصرت المقابلات على ثلاثين مطلقة كلهن من مدينة عمان .

٢٤ - Prothro & Diab, Op. Cit., p. 31.

٢٥ - تجدر الاشارة هنا الى ان حق حضانة الاطفال يعطي للزوج اذا اثبت بان الام غير قادرة على القيام بهذه المهمة بالشكل الصحيح حتى ولو كان الاطفال دون السن القانونية التي تعطي الحق للام برعاية الاطفال .

٢٦ - Goode, Op. Cit., p. 158.

٢٧ - Ibid., p. 181.

الدور الجديد لشركات النفط في مجالات الطاقة البديلة

بقلم : الدكتور حميد القيسي *

مقدمـــة :

فقدت شركات النفط الكبرى قابلياتها الاحتكارية في السيطرة على انتاج النفط وتعيين أسعاره وبذا فقدت أرباحها الاحتكارية ٠ وكان ذلـــك بسبب سيطرة الدول المنتجة للنفط على مواردها النفطية ، وزيادة عدد العارضـــين للنفط سواء كانوا دولا أم شركات وطنية او مستقلة ٠ كل ذلك قد قضى علـى القاعدة التي كانت تستند اليها الشركات النفطية الكبرى في جني أرباحهـــا الاحتكارية مما حدى بها ان تلجأ الى ايجاد مصادر طاقة بديلة تهتم بها لتحمي نفسها ، فتضمن جريان أرباحها ، ليستمر وجودها ٠ فطرقت أبوابا جديدة في دروب الطاقة تتجلى في كسب السيطرة على موارد بديلة للحصول على النفط الخام ، تتمثل في رمال القار وحجر السجيل وفي امتلاك بدائل متعددة للطاقة متخذة من الذرة بداية لطريق طويل في هذا المنحني ٠كما أخذت تهتم باهتمامات أخرى نفطية الاساس كانتاج البروتين والمنتجات البتروكيماوية ، ناهيك عن اهتمامات أخرى غير نفطية الاساس كالتعامل بالعقار وبيع التكنولوجيا ٠ كل ذلك مرجعه فقدانها لسيطرتها على الموارد النفطية وانتفاء قابليتها الاحتكارية ٠

سنستعرض في هذا البحث سبب فقدان الشركات لقابليتها في جنـــي الارباح الاحتكارية من انتاج النفط الامر الذي جعلها ان تبحث في مجـــالات اخرى للربح حماية لها وضمانا لاستمرارها ٠

أولا : اضمحلال اسس القابلية الاحتكارية لشركات النفط :

تمتعت شركات النفط تقليديا بقابلية احتكارية نجمت عن بعض الصفات التي ميزت صناعة النفط خلال الفترة الزمنية ما قبل السبعينات ٠ ان هــذه الصفات قد أعطت للشركات النفطية الكبرى أهلية الحصول على ربح احتكاري، الا ان هذه الصفات أو الاسس قد أخذت بالاضمحلال خلال الفترة ما بعد سنة ١٩٧٣ رغم ان تباشير الاضمحلال هذه قد ظهرت في وقت اسبق من هـــذا التاريخ ، الامر الذي جعل الارباح الاحتكارية تختفي وبالتالي دفعت الشركات النفطية الى أن تبحث عن سبل واهتمامات أخرى تعوضها خسارتها وتحميها من وطأة الفقدان ٠ وان أهم الاسس لقابلية الاحتكار هي ما يلي :

---

* استاذ اقتصاديات البترول في جامعة الكويت

١ ـ ضخامة رؤوس الاموال المطلوبة في الصناعة :

من البديهيات الاقتصادية التي ميزت صناعة النفط تقليديا ضخامة رؤوس الاموال المطلوبة في هذه الصناعة · والحاجة الى مثل هذه الضخامة قد نجمت عن كون النفط يستهلك كمنتجات نفطية وليس كمادة خام ، الامر الذي يوجب تصفيته وتحويله الى منتجات متعددة تصلح للاستهلاك منزليا وصناعيا ، كما أن النفط الخام يوجد بوفرة في مناطق نامية بينما يستهلك في مناطق متقدمة اقتصاديا ، ،الامر الذي يتطلب نقله اليها بناقلات أو أنابيب ، كما أن البلدان المنتجة للنفط ذات الاقتصاد النامي تفتقر الى الكثير من المرافق العامة والمنشآت الهيكلية من طرق وجسور وموانىء ، مما يتطلب بناؤها أو توفرها قبل التمكن من نقل النفط من ابار انتاجه الى موانىء تصديره · ومن ثم لا بد من صرف مبالغ طائلة من المال في البحث والتنقيب والحفر قبل الحصول على النفط الخامرغم أنه ليس من الضروري ان تضمن هذه الاموال وجود النفط · كل ذلك جعل الحاجة ماسة الى رؤوس اموال ضخمة قبل الولوج في عالم صناعة النفط · الا أن توفر مثل هذه الاموال ليس في ميسور العديد من المؤسسات التجارية أو حتى الحكومية منها ، ناهيك عن الحكومات التي تمتلك الموارد النفطية في الفترة ما قبل السبعينات ، كل ذلك جعل المشاريع التي تعمل في هذه الصناعة محدودا ، وبالتالي سهل مهمة الاتفاق فيما بينها ، وبالتالي تكوين تنظيم احتكاري لها مكنها من السيطرة على كمية الانتاج ، والهيمنة على تسعير النفط المنتج حسبما تمليه مصالحها الاحتكارية · وهذا ما جعل عددا قليلا من الشركات الكبرى ، التي لقبت « بالاخوات السبع » ، والتي عقدت فيما بينها العديد من الاتفاقيات الاحتكارية التي ضمنت لها ارباحا احتكارية ، جعلها تسيطر على صناعة النفط (١) ·

الا ان تباشير اضمحلال هذه الصفة بدأت تظهر في الافق في مطلع الستينات عندما ظهرت شركات أخرى غير السبع ، « مستقلة » عنها ، ذات هوية وطنية اى مملوكة من قبل الدولالمالكة للموارد النفطية ، أو ذات هوية خاصة ، أى مملوكة من قبل الافراد ،وظهور الاتحاد السوفيتي كبائع للنفط الخام في السوق العالمية ·

وقد أدى اتقاد الوعي القومي لدى شعوب الدول المالكة للنفط الخام ، وما ال اليه من السيطرة الكاملة او الجزئية على الموارد النفطية الوطنية ، وتكاتف هذه الدول فيما بينها لصد اى خطوة من قبل الشركات الاجنبية لتخفيض الاسعار وبالتالي تقليص العوائد البترولية ، والتكاتف الذي تجسد في ظهور منظمة الاقطار المصدرة للبترول (الاوبيك) ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (الاوابيك) ، وما انتجته حرب رمضان ١٩٧٣ من ارتفاع

في أسعار النفط وبالتالي زيادة في ايرادات النفط وتوفر رؤوس الاموال لدى الدول المنتجة للنفط ، كل ذلك جعل من أمر توفر رؤوس الاموال لولوج صناعة النفط ليس بالامر الصعب المانع ٠

كما ان هذه الحقائق جميعا جعلت عدد العارضين للنفط في السوق العالمية يكثر بحيث لم تعد شركات النفط السبع الكبرى هي الوحيدة المهيمنة على هذه الصناعة ، وبذا أفلت زمام السيطرة على كمية الانتاج ، وبالتالي التحكم بالاسعار الذي يضمن جني أرباح احتكارية ٠ هنا اذن تحطم ركن من الاركان الاساسية التي اعتمدتها شركات النفط في تبرير بقائها ٠ ومن أجل البقاء ، كان لا بد لها من ان تزحف نحو مصادر أخرى للدخول (٢) ٠

٢ ـ ارتفاع نسبة التكاليف الثابتة في مجموع التكاليف :

ومن الصفات البارزة لصناعة النفط أنها رأسمالية الطابع ، اى ان نسبة التكاليف الثابتة عالية في مجموع التكاليف ٠ وهذه الميزة تبرز في كل جوانب الصناعة ، منذ لانتاج الى التسويق ٠ ذلك ان عنصرا العمل والطاقة وهما العنصران اللذان يكونان بصورة رئيسية التكاليف المتغيرة يحتلان نسبة أقل من التكاليف الثابتة والتي تتكون عادة من الموجودات الرأسمالية والايجار والاقساط والفوائد وغيرها ٠ وان أهمية هذه الحقيقة تبرز عندما نتذكر بأن المنتج لا يتمكن من الاستمرار في الانتاج في الامد البعيد ما لم يكن معدل الايراد وهو السعر مساويا لمعدل التكاليف ٠ الا أنه ربما يقوم بالانتاج في الامد القصير حتى ولو كان معدل التكاليف أقل من معدل الايراد طالما ان التكاليف الحدية مساوية للايراد الحدي ، اذ هو في هذه الحالة في وضع أحسن مما لو وقف الانتاج كليا ، اذ يتمكن في مثل هذه الوضعية من تغطية ولو جزء صغير من التكاليف الثابتة ٠ ولكنه لا يتمكن من البقاء على هذه الشاكلة لمدة طويلة من الزمن ، اذ لا بد له من تغطية معدل التكاليف اذا أراد ان يستمر في الانتاج ٠

لذلك ، اذا كان عدد المنتجين كبيرا واضطرمت المنافسة بينهم وانخفض السعر فهذا بدون شك سيؤدي الى خسارة الجميع حتى ولو كانت الايرادات الحدية مساوية للتكاليف الحدية ٠ وعلى ذلك لا بد من الاتفاق بين المنتجين على الحد من المنافسة وتقليص الانتاج لرفع السعر الى الحد الذي يتساوى فيه معدل التكاليف مع الايراد (٣) ٠ وتسهل مثل هذه العملية اذا كان عدد المنتجين قليلا ، وتصعب اذا كان العدد كبيرا ٠ لذا كان من السهولة لصناعة النفط ان تحصل على هذه الوضعية عندما كان عدد المشاريع في الصناعة قليلا ، اما بعد ازدياد هذا العدد فقد أصبح من الصعب الوصول الى اتفاق بين المنتجين ٠ ان صناعة النفط لم تصل الى وضعية المنافسة الصارمة بين

العدد الكبير من المنتجين في الوقت الحاضر · لكن غياب العدد القليل يجعل هذه الصناعة مؤهلة لان تصبح كذلك ، وفي هذا تهديد للعاملين فيها لانه يفقدها الكثير من ميزتها الاحتكارية هذه · وهذا عامل اخر حدى بالشركات ان لا تطمئن لمستقبلها ، لذا لجأت لنواحي أخرى أكثر طمأنينة على أرباحها ، نواحي تتميز بقابلية السيطرة على الكمية المعروضة من الانتاج · ولعل في تدهور الاسعار في الوقت الحاضر الخلفية النظرية التي نحن بصددها الان ·

٣ ـ عدم المرونة النسبية للنفط الخام ومنتجاته في ظل بدائل الطاقة :

احتلت منتجات النفط تقليديا مكانة كبيرة في الاستهلاك مقارنة بالفحم والكهرباء وبدائل الطاقة الاخرى · والسبب في ذلك كان مرجعه انخفاض سعر هذه المنتجات مقارنة بأسعار البدائل الاخرى للطاقة · وهذا ما يوضحه الجدول رقم (١) المرفق الخاص بالفترة ما قبل ارتفاعات أسعار النفط بعد سنة ١٩٧٣ · وكانت مرونة الطلب على منتجات النفط في ذلك الوقت تتميز بدرجة واطئة في ظل أسعار بدائل الطاقة الاخرى · أو بعبارة أخرى ان الارتفاع في سعر المنتجات في الفترة ما قبل ١٩٧٣ كان لا يأتي بتقليص أكبر في الكمية المطلوبة منها ، والسبب هو ان الارتفاع هذا لم يكن من الكبر بمكان بحيث يشجع البدائل او المعونات ، وخاصة ان نسبة الارتفاع كانت قليلة او جزئية · ولكن عندما أخذت أسعار النفط ترتفع بصورة كبيرة بعد سنة ١٩٧٣ وبمعدلات عالية وصلت الى ثلاثة أضعاف أو أكثر ، أصبح من الممكن ان تدخل البدائل أو المعوضات الى الصورة ، اى أصبحت مثل هذه المعوضات أو البدائل مهددة لهذه المنتجات النفطية ، أو بمعنى اخر أصبح من الممكن أن تحتل هذه البدائل مكان النفط في الاستهلاك أو اشغال جزء من الحيز الذي تشغله هذه المنتجات في الاستهلاك · لذا أخذ الفحم والكهرباء يحتل بعض مكان النفط الاسود بعد أن ارتفعت أسعار الاخير · وهكذا ستستمر عملية الاحلال أو الابدال كلما ارتفعت أسعار المنتجات النفطية اى كلما زادت درجة مرونة الطلب عليها في ظل أسعار بدائل الطاقة ·

هذه الحقيقة جعلت قابلية شركات النفط في الهيمنة على أسواق النفط تتقلص ، او تهدد مصالحها بالبدائل · ولذلك واطمئنانا على مصالحها وأرباحها ، لجأت الشركات الى هذه البدائل من فحم ويورانيوم وغيرها من مصادر الطاقة · وفي هذه الحقيقة تحطيم لركن من الاركان التقليدية التي أعتمدتها شركات النفط في تعاملها بتجارة النفط · وفي اتجاهها الاخير اخذت الشركات تهتم بالحصول على مصادر لهذه البدائل ومحاولة انتاج الطاقة منها بسعر يتنافس مع أسعار النفط وبذا تتمكن من الاستحواذ على أرباح البدائل الجديدة للنفط اذا ما حلت مثل هذه البدائل محل النفط ·

جـــدول رقـم (١)
الاستهلاك العالمي للطاقة بما يعـــادل
ملايـــين البراميل يوميـــا *

النفط الخام	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
العالـــم	٥١ر٦	٥٥ر٥	٥٤ر٨
الولايات المتحدة	١٥ر٥	١٦ر٤	١٥ر٧
اوروبا الغربية	١٤ر ــ	١٥ر ــ	١٤ر ــ
اليابـــان	٤ر٧	٥ر٤	٥ر٢
الدول الاشتراكية	٧ر٩	٨ر٧	٩ر٤
الغاز الطبيعي			
العالـــم	٢٠ر١	٢٢ر ــ	٢٢ر٧
الولايات المتحدة	١١ر٢	١١ر٤	١١ر٢
اوروبا الغربية	٢ر٢	٢ر٦	٢ر٩
اليابـــان	١ر	١ر	١ر
الدول الاشتراكية	٤ر٤	٤ر٩	٥ر٣
الفحـم			
العالـــم	٣٤ر٢	٣٥ر ــ	٣٥ر٤
الولايات المتحدة	٦ر ــ	٦ر٧	٦ر٦
اوروبا الغربية	٥ر٢	٥ر٤	٥ر٢
اليابـــان	١ر ــ	١ر٢	١ر٢
الدول الاشتراكية	١٨ر٦	١٧ر٩	١٨ر٥
الطاقة النووية			
العالـــم	٢٤ر	٠٩٨ر	١ر٢٤
الولايات المتحدة	١ر	٤٤ر	٥٨ر
اوروبا الغربية	١ر	٣٣ر	٣٧ر
اليابـــان	٠٢ر	٠٤ر	٠٨ر
الدول الاشتراكية	٠١٤ر	٠٦٢ر	٠٨٦ر

* **المصـــدر :**

منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ،**تطورات بدائل الطاقة** ، م٠س ، ص١٢

ثانيا : اللجؤ الى بدائل النفط كمصدر للطاقة بدا بالاعتداء الثلاثي على مصر في سنة ١٩٥٦ ونمي بالحصر العربي على النفط في تشريـــن اول اكتوبر ١٩٧٣ ٠

لجؤ الشركات الى الاهتمام ببدائل النفط ليس بالحدث الجديد الـــذي ظهر بظهور ما يسمى بأزمة الطاقه بعد حرب تشرين سنة ١٩٧٣ ٠ ذلك ان العالم الغربي المستهلك للنفط اخذ بالتفكير في موضوع تنويع مصادر النفـط والحصول على بدائل للنفط منذ حدوث الاعتداء الثلاثي على مصر في سنـــة ١٩٥٦ وغلق السويس ٠ في ذلك الوقت ، أخذت الحكومات الغربية تفكـــر ببدائل للنفط وتنويع مصادره لتحمي نفسها من مغبة انقطاع نفـــط الشرق الاوسط عنها ٠ وفي هذا المجال اهتمت كل من منظمة التعاون الاقتصــادي الاوروبي (OEEC) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التي حلت محل المنظمه الاولى ليس في الحصول على موارد متنوعة للنفط فقط بـل بتوفير بدائل له استعدادا للطوارىء ٠ ولقد قام تعاون بين دول هاتين المنظمتين وشركات النفط لتحقيق هذا الهدف منذ انشاء المنظمتين ٠ كما ان المؤسسات التي قامت مي الولايات المتحدة لمعالجة مشكلة انقطاع امدادات النفط على أثر غلق قناة السويس في سنة ١٩٥٦ ، اهتمت هي أيضا بالوسائل الكفيلة مي الحصول على بدائل للطاقة ٠ الا أن هذه المجهودات توجت أخيرا بما هـدفت اليه وكالة الطاقة الدولية التي تأسست سنة ١٩٧٤ من اثني عشر دولـــة مستهلكة للنفط والتي تسعى في جملة ما تسعى اليه الى انشاء صندوق تابع للوكالة للانفاق على مشروعات الطاقة البديلة وتنميتها ووضع اطار دائـــم للتشاور مع الشر كات بشأن امدادات النفط ومصادر الطاقة الاخرى ٠ ولقد شمل مفهوم الشركات هنا جميع أنواع الشركات العاملة في الصناعة النفطية من شركات عالمية الى شركات وطنية ، والكيانات الاخرى التي لها دور مميـز في الصناعـة (٤) ٠

وبناء على ماتـقدم ، اهتمت الحكومات الغربية المستهلكة للنفط فـــي تطوير المعرفة عن امكانات مصادر الطاقة البديلة ، وذلك باجراء البحوث العلمية المتعلقة بها ٠ ولقد اسندت العديد من مشاريع التجارب العلمية الى بعـــض الشركات العاملة في حقل الطاقة ، او قامت باعطائها مساعدات للقيام بمثــل هذه المهمات ، علاوة على قيام الحكومات نفسها باجراء مثل هذه البحـــوث الخاصة بالمعرفة ٠

جدول رقم (٢)

الانفاق الحكومي على الابحاث في مجال الطاقه الشمسية والجيوثرمال ورمال القار في بعض الدول الصناعية لعامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ بملايين الدولارات

الدولة	السجيل ورمال القار		الجيوثرمال		الطاقة الشمسية	
	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٤
الولايات المتحدة	٢ر٣	٣ر٢	٤ر٤	٩ر١٠	ر٤	٨ر١٣
المملكة المتحدة	–	–	–	–	–	٨ر
المانيا الاتحادية	–	–	–	–	٣ر	ــر١
فرنسا	–	٥ر٠	٨ر٠	٢ر١	١ر١	٧ر١
اليابان	–	–	٢ر١	٠ر٣	–	٢ر٣
كندا	–	ر١٤*	–	٢ر٥**	–	٢ر٥ **

* تشمل الانفاق على النفط والغاز ورمال القار .
** تشمل الانفاق على الجيوثرمال والطاقة الشمسية .
المصدر : منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، **تطورات بدائل الطاقة** ، م . س . ص ٦١ .

جدول رقم (٣)
النفقات الحكومية على الابحاث والتنمية في مجال الطاقـــة
فـــي الولايـات المتحدة في السنوات ١٩٧٣ ـ ١٩٧٧
بملايـــين الـدولارات *

	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
النفط والفحم	١٠٣ر٨	١٨٣ر٥	١٦٢	٣٨٩	٥٠٨
الفحـم	٨٥ر١	١٦٤ر٤	غ٠م	٣٣٣	٤٠٩
الطاقـة الشمسية	ـر٤	١٣ر٨	٣١	٨٨	١١٩
الجيوثرمـال	٤ر٤	١٠ر٩	٢٥	٣٣	٤٧
الحفاظ على الطاقة	٣٢ر٣	ـر٦٦	٣٠	٦٣	١٠٦١
الحفاظ على البيئة	٣٨ر٤	٦٥ر٥	٢٨	١١٢	١٠٦
الانشطار النووي	٤٠٦٥	٥٣٠ر٥	٧٠٥	٧٥٠	١٠٦١
الانصهار النووي	٧٤ر٨	١٠١ر١	١٥١	٢٢٤	٣٠٤
بنـود أخرى	٨ر١	٢٨ر٨	ـ	ـ	ـ
المجمـوع	٦٧٢ر٢	١٠٠٠ر١	١١٣٢	١٦٥٩	٢٢٣٩
أبحاث داعمة للطاقة :	ـ	١٠٠ر٨	٢٤٣	٢٦٩	٣٢٦
أبحاث أساسية	ـ	١٠٠ر٨	٢٤٣	٢٦٩	٣٢٦
دراسة الاثار البيئوية	ـ	١٦٩ر٧	١٦٢	٢٣٧	٢٦٣

* **المصـــدر :**
منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ،**تطورات بدائل الطاقة** ، م٠س ، ص٦٢

الفنية أو بمكامن بدائل النفط ٠ والجدول رقم (٢) والجدول رقم (٣) يوضحان بأن الولايات المتحدة لوحدها قد صرفت ما يقرب عن ٣ر٢ مليو نحولار في سنة ١٩٧٤ للبحوث في مجال السجيل ورمال القار و ٨ر١٣ مليون دولار في البحوث في الطاقة الشمسية و ٩ر١٠ مليون دولار في البحوث الخاصة بالطاقة الجيوثرمالية و ٤ر٦٣٣ مليون دولار في تنمية الموارد والمعرفة الفنية النووية ٠ هذا بالاضافة الى المبالغ الاخرى التي صرفت من قبل بعض الدول الاوروبية واليابان المستهلكة للنفط ٠ ومما لا شك فيه ان مثل هذه المبالغ قد شجعت ودفعت العديد من الشركات النفطية الى الولوج في عالم بدائل الطاقة ، الحقيقة التي جعلت منها أن تسمى « بشركات طاقة » وليس شركات نفط ٠

ثالثا : شركات النفط مجالات الطاقة البديلة :

لعبت العوامل التي ذكرت سابقا الدور البارز في دفع شركات النفط الى التعامل في بدائل الطاقة المختلفة ، رغم انه يمكن ان يضاف اليها عوامل أخرى أقل أهمية ٠ فقد قيل بأن ظهور مشاكل تلوث البيئة جعلت الشركات تفكر جديا في نوع مصدر الطاقة الذي سيسود مستقبلا ٠ كما أنها قد تعلمت بأن السيطرة على مصادر الوقود (موارد المواد الاولية) سيمكنها من الاحتكار وبالتالي الحصول على أرباح احتكارية وهذا ما دفع الشركات الى السعي نحو السيطرة على موارد الفحم واليورانيوم ٠ ولما كان الفحم يحول الى نفط وغاز ، فالسيطرة على اليورانيوم سيقوي من مركزها التجاري لما يتميز به سوق الكهرباء من استقرار واستمرارية ٠ كل هذا التفكير حدث في بيئة كان الاعتقاد السائد فيها ان موارد النفط والغاز ستنضب في يوم ما ٠ وما علينا الا أن نتذكر بأن مشكلة نضوب الموارد النفطية كانت مثلا تشغل الفكر الامريكي النفطي منذ العشرينات ٠ ولهذا اعتقدت شركة اكسون على سبيل المثال بأن عشر انتاج الولايات المتحدة الامريكية في الثمانينات من الفحم سيستخدم لانتاج الغاز ٠ وعلى الرغم من ان الشركات النفط الامريكية كانت في الولايات المتحدة تسيطر على ١٤٪ من انتاج اليورانيوم في نهاية الستينات ، و ٤٠٪ من فعاليات البحث والتنقيب ، و ٤٥٪ من احتياطي اليورانيوم ٠ الا أن التفاوت في نسب السيطرة بين الانتاج والاحتياطي يدل بصورة واضحة على قناعتها بتطورات المستقبل في التحول نحو بدائل النفط وفي رغبتها الحصول على تمركز احتكاري (١) ٠

١ ـ الاهتمام بالسيطرة على الطاقة النووية :

ان اهتمام البشرية بالطاقة النووية ليس بالامر الجديد ، اذ منذ ما يزيد على الثلاثين سنة والعالم مهتم بالحصول على طاقة من مصادر الذرة ٠ الا أن

هذه الطاقة لا زالت تحتل نسبة واطئة (١٪ تقريبا) بين مجموع نسب الطاقة المستهلكة في الوقت الحاضر ، على الرغم من المعرفة الفنية الواسعة التي اكتسبتها البشرية من جراء البحوث والتطوير في هذا الحقل . كما ان الاعتقاد السائد هو أن الطاقة النووية هي أكثر البدائل احتمالا للاحلال محل مصادر الطاقة الهيدروكربونية ، على الرغم من كل المشاكل التي تعترض استخدامها . ذلك انه ، كما هو معروف ، لا زالت هناك بعض العراقيل الفنية التي تحول دون توسع استعمال هذا النوع من الطاقة امثال مشكلة استخدامها بكميات قليلة ومشكلة تغليف الاجهزة ومشاكل التلوث وغيرها .

آخذت شركات النفط بالاهتمام بهذا المصدر للطاقة . ولقد اختلفت درجة الاهتمام بين شركة وأخرى وبين ناحية وأخرى من نواحي مفعولية هذا المصدر . فبعضها اهتم بالسيطرة على المادة الاولية المتمثلة باليورانيوم والثوريوم ، وبعضها ركز اهتمامه على تنقية واغناء المواد الاولية ، في حين اخذ البعض يصنع الوقود الذري الصلب ، او يركز اهتمامه على المفاعل الذرية . وفي سبيل استقصاء اهتمام شركات النفط في هذا المصدر من الطاقة لا بد من الالمام ببعض الجوانب الفنية من الصناعة الذرية :

فعملية الحصول على وقود الذرة تتطلب الفعاليات التالية :

أ ـ تعدين وطحن اليورانيوم .

ب ـ تحويل الخام المركز الى هكسافلورايد اليورانيوم UF6

جـ ـ اغناء نظير اليورانيوم ـ U235

د ـ تحويل اليورانيوم الغني الى وقود ـ UO2

هـ ـ اعادة معالجة الوقود المستهلك ـ Reprocessing

جـدول رقـم (٤)

شركات النفط العاملة في حقل اليورانيـوم *

١٩٧٠

	الصنف الاول : شركـات نفط	الصنف الثاني : شركات تنتج نفط	الصنف الثالث : شركات غاز وفحم
ملكية اراضي يورانيوم	٢٢٫٩٪	٤٫٦ ٪	٤٫٢ ٪
الحفر لاجل اليورانيوم	٥٥٫٣٪	١٢٫٨٪	١٠٫٢٪
ملكيـة احتياطي	٤٣٫٥٪	٦٫٩ ٪	١٥٪
عقود تسليم يورانيوم	٤٧٫١٪	٤٫٤ ٪	٩٫٦ ٪
قابليـة انتاجيـة	٣١٫٤٪	١٧٫٩٪	٢٠٪

* المصدر : مقتبس من احصائيات مدرجة في Duchesneau, Thomas D., Competition in The U.S. Energy Industry, Ballinger publishing Co., Cam. Mass. 1975, P.89

وبعد الحصول على هذا الوقود ، يستخدم في المفاعل النووية لتوليد الطاقة • وهناك عدة أنواع من المفاعل التي تنتج الطاقة الحرارية وأهم المفاعل الناجحة تجاريا هي ما يلي : ـ

أ ـ مفاعل الماء الخفيف (LWR) والتي تتكون من مفاعلات الماء الغالي (BWR) ومفاعلات الماء المضغوط (PWR) وقد طورت الولايات المتحدة واوروبا هذا النوع •

ب ـ مفاعل الماء الثقيل (HWR) والذي طورته كندا تحت اسم (CANDU)
ولقد طورت بريطانيا مفاعل الماء الثقيل المولدة للبخار (SGHWR) التي تجمع بين خصائص النوعين من المفاعل التي أشرنا اليهما أعلاه (ماء خفيف وماء ثقيل) •
وجميع هذه الانواع من المفاعلات تستخدم مادة اليورانيوم بصورة كثيفة • ولقد طورت مفاعل جديدة تعرف باسم المفاعلات المولدة السريعة (FBR) ومفاعلات الاندماج (Fusion R) التي تتمكن من اطالة عمر الوقود النووي المستخدم •

مع هذه المقدمة الفنية نستمر بالقول بان اهتمامات الشركات في الجوانب المختلفة من الصناعة النووية قد تباينت فيما بينها • والجدول رقم ٤ يوضح اهتمام شركات النفط في السيطرة على اليورانيوم في الولايات المتحدة • اذ انه وبدون ذكر أسماء الشركات يعطينا ثلاثة أنواع من الشركات ، الصنف أ ، و ب ، و جـ • وفي حين يختص الصنفان الاولان بالنفط او يكون فيها النفط من جملة منتجات ، نجد ان الصنف جـ يتالف من شركات غاز او فحم • وكما هو واضح من هذا الجدول ،فان عدد الاقدام المحفورة بحثا عن اليورانيوم في سنة ١٩٧٠ كان ٢٣٫٥٠٠ قدم ، يعزى ٥٥٫٣٪ منها للصنف الاول و ١٢٫٨٪ للصنف الثاني • أما عن الاحتياطات ، فعلى فرضية سعر ٨ دولارات ، تسيطر شركات النفط على ٤٣٫٥٪ من مجموع الاحتياطي •

وأكثر وضوحا من كل ذلك ما يبينه الجدول رقم ٥ ، حيث يقسم الشركات العاملة في حقل تعدين اليورانيوم الى صنفين : شركات النفط والاخرين • فمن الواضح من الجدول ان شركات النفط قد أنجزت ٤٪ من عمليات الحفر في سنة ١٩٦٦ بينما أصبحت النسبة ١٧٪ في سنة ١٩٧١ • وأكثر أهمية من ذلك موضوع السيطرة على احتياطي اليورانيوم ، اذ يبين الجدول أنه بينما كانت شركات النفط تسيطر على نسبة ٣١٪ من مجموع احتياطي اليورانيوم الامريكي في سنة ١٩٦٦ ، أصبحت نسبة السيطرة ٤٨٪ في سنة ١٩٧١ •

جدول رقم (٥)
شركات النفط عاملة في حقل اليورانيوم
الحفر والاحتياطي ١٩٦٦ ـ ١٩٧١ *

عدد الشركات النفطية التي تحفر لاجل اليورانيوم	١٩٦٦ العدد	١٩٦٦ النسبة من المجموع	١٩٧١ العدد	١٩٧١ النسبة من المجموع
شركات النفط	٣	٤ ٪	١٧	١٦٪
اخـــرون	٦٥	٩٦٪	٨٩	٨٤٪
	٦٨		١٠٦	

السيطرة على احتياطي اليورانيوم في الولايات المتحدة	١٩٦٦ الاف الاطنان		١٩٧١ الاف الاطنان	
شركات نفط	٤٤	٣١٪	١٢٨	٤٨٪
اخـــرون	٩٧	٦٩٪	١٣٨	٥٢٪

* المصدر : Duchesneau, op. cit. P.91.

كما ان الجدول رقم ٦ يعطي بعض الادلة نحو المستقبل ، وليس اكثر دلالة على ذلك من حجم الحفرة كما هو مبين في الجداول ، يساوي ما قامت به شركات النفط من حفر لاجل اليورانيوم ٣٣٪ من مجموع الحفر في سنة ١٩٦٦ ٠ وقد أصبحت النسبة ٥٦ ٪ في سنة ١٩٧١ ، اما عن الانتاج ، فبعد ان كانت نسبة انتاج الشركات تساوي حوالي ٢٦٪ في سنة ١٩٦٦ ، ارتفعت النسبة في سنة ١٩٧١ فاصبحت ٢٨ ٪ ٠ اما اهم الشركات النفطية التي لها مصالح يورانيوم في الولايات المتحدة فهي :

شركة اتلانتك ريجفيلد ، شركة ستي سرفيس ، شركة كونتنينتال للنفط ، شركة كيتي ، شركة انييكو ، شركة كير مكي ، شركة موبيل ، شركة ماراثون ، شركة بينز اويل ، شركة فيلبس ، شركة ستاندارد نيوجرسي ، شركة ستاندارد اومايو ، شركة ستاندارد انديانا ، شركة سن ، شركة تنيكو ، شركة يونيون اويل كاليفورنيا ٠

جدول رقم (٦)
شركات النفط العاملة فى حقل اليورانيوم
الطاقة الانتاجية والاقدام المحفورة*
١٩٦٦ — ١٩٧١

الطاقة الانتاجية	١٩٦٦ اطنـــان (١٠٠٠)	١٩٦٦ النسبة فى المجـــموع	١٩٧١ اطنـــان (١٠٠٠)	١٩٧١ النسبة فى المجـــموع
شركات النفط	٢ر٧	٪٢٦	٤ر٤	٪٢٨
اخرون	٦ر٧	٪٧٤	١ر١١	٪٧٢

فعاليات الحفر	١٩٦٦ مليون قـــدم	١٩٦٦ النسبة فى المجمـــوع	١٩٧١ مليون قـــدم	١٩٧١ النسبة فى المجمـــوع
شركات النفط	٤ر١	٪٣٣	٣ر١٣	٪٥٦
اخرون	٨ر٢	٪٦٧	٢ر١٠	٪٤٤

* **المصدر** : Duchesneau, Op.Cit. p.91

أما بالنسبة للشركات الاوروبية واهتماماتها فى بدائل الطاقة ، فيجب ان يذكر ان جل اهتمام شركة النفط البريطانية هو الفحم . اذا فانها تهتم باليورانيوم من خلال حصتها فى ملكية شركة ستاندرد فى أوهايو كما مبين فى الجدول رقم ٧ . أما بالنسبة لاهتماماتها فى الفحم ، فنتعرض لـــه لاحقا(٦) . وقد لاحظنا اهتمام شركة شل الهولندية الملكية باليوارنيوم فى الولايات المتحدة الامريكية من خلال شركتها الفرعية العاملة والذىاشرنا اليه فيما تضمنه الجدول رقم ٧ والجدول رقم ٨ . أما بالنسبة لاهتمامات هذا الشركة فى الموارد النووية الاوروبية فلا بد من القول بأن الشركـــة حتى ١٩٧٢ كانت لا تملك أكثر من ١٠٪ من مجمــــوع الحصص فى مؤسسة الترا سنترفيوج الهولندية التى تأسست سنة ١٩٦٩ كشريك فى المشروع الثلاثي الالماني — البريطاني — الهولندي لتطوير اغنـــاء اليوانيوم . ان حصة الشركة تديرها شركة شيل كيرنيجي والتى تملك أيضا ٣٠٪ فـــى شركة انتيرفيول الهولندية التى تعمل فى صنع وقود للمفاعل الذرية خفيفة الماء فى هولندة . ولقد تم اتفاق بين شركة شل الهولندية الملكية وشركة

جدول رقم (٧)
اهتمامات اكبر خمسة وعشرين شركة نفط اميركية
فى مجالات الطاقة المختلفة منذ سنة ١٩٧٠*

شركة النفـــط	الغاز	نفط ال جيل	الفحم	اليورانيوم	ـال الثار
	مجـــالات الطـــاقة				
ستاندارد نيوجرسي	×	×	×	×	×
تكســـــاكو	×	×	×	×	
غلــف	×	×	×	×	×
موبيـــــل	×	×		×	
ستاندار فى كاليفورنيا	×	×			
ستاندار فى انديانا	×	×			
شـــــــل	×	×		×	×
اتلانتك ريجفيلد	×	×	×	×	×
فيلييس للبترول	×	×	×	×	×
كونتينتال للبترول	×	×		×	
سن للبترول	×	×		×	×
يونيون للبترول فى كاليفورنيا	×	×		×	
اوكسيدنتال	×			×	
سيتي سرفيس	×	×			
كيتي	×	×		×	×
ستاندارد فى اوهايو	×	×		×	
نزويل المتحـــدة	×			×	
سكنال	×			×	
اميرادا ــ هيس	×				
اشلاند	×	×			×
كير ــ مكي	×			×	
سبيريور للبترول	×	×			
كوستال ستيت لانتاج الغاز	×				
مرفي للبقرول	×				
مارثون	×	×		×	

* المصدر : Duchesneau, Op.Cit. p. 8-9.

كلف لتطوير المفاعل الذرية ، وبناء على ذلك ، تتعاون الشركتان منذ نهاية ١٩٧٣ على تطوير المفاعل الذرية بواسطة مؤسستين احداهما تعمل داخل الولايات المتحدة الامريكية وتعرف باسم الشركة الذرية العامة والاخرى تعمل خارج الولايات المتحدة وتعرف باسم الشركة الذرية العالمية العامة والتى عقدت صفقات تجارية تهدف الى استخدام بعض المفاعل الذرية وتطويرها فى كل من المانيا الغربية وفرنسا . وهناك مفاوضـــات جارية فى الوقت الحاضر بين الشركة وكل من المملكة المتحدة واليابان لغرض استخدام المفاعل ذات التبريد الغازي بالحرارة العالية الذى تختص بانتـــاجه الشركة المذكورة(٧) .

اما فيما يتعلق بنشاط الشركات الامريكية خارج الولايات المتحـدة فى حقل اليوارنيوم ، فيجب أن نشير الى نشاط شركة كلف فى التعـدين لليوارنيوم فى منطقة بحيرة الارنب فى مقاطعة ساسكاشوان الكندية حيث يتوقع أن يصل الانتاج الى ٤ر٥ مليون باوند من اليوارنيوم فى هـــذه السنة . ويقدر احتياطي الشركة من هذه المادة فى كندا بحـــوالي ٣٠ مليون باوند(٨) .

جـدول رقـم (٨)
عدد شركـات النفط المهتمة في مجالات الطاقة المختلفة
حسب استقصاء شركة كونتيننتـال للبترول

مجال الطاقة	شركات فعالة في الانتاج	شركات لها مصالح	المجموع
الفحـــم	٧	٩	١٦
اليورانيوم	٦	١٨	٢٤
سجيل النفط	٣	١٤	١٧
رمـال القار	٣	١٣	١٦

المصدر: مقتبسة من مجلة <u>Oil & Gas Journal</u>, February 24, 1969, P.37.

كما اشار اليهـا Duchesneau, <u>Op. Cit.</u> p.10.

اما فيما يتعلق بنشاط شركة اكسون ـ وهذا الاسـم الجديـد لشركـة ستاندارد في نيوجرسي ـ خارج الولايات المتحدة فلا يوجد هناك نشاط يذكر ، اذ ينحصر معظم نشاط هذه الشركة داخل الولايات المتحدة حيث تعمل في ثمانية

عشرولاية · والشركة علاوة على تعدين اليورانيوم ، فانها تقوم بصنع وقود المفاعل ، وتقدر مبيعاتها من مادة اليورانيوم والوقود بحوالي بليون ونصف البليون دولار سنويا · وفي حين تصنع الوقود في معملها في مدينة ريجلاند في ولاية واشنطن ، تملك إعني مناجمها من اليورانيوم في مدينة هايلايد من ولاية ويومنج ، حيث تنتج منه حوالي ٧ر١ مليون باوند يورانيوم أو ما يعادل ٨ ٪ من الانتاج الامريكي · كما ان الشركة تقوم في الوقت الحاضر بمفاوكات مع الحكومة الامريكية لغرض تطوير اسلوب جديد لاغناء اليورانيوم بواسطة القوى الغازية المركزية (٩) ·

٢ ـ نشاط الشركات في السيطرة على الفحم :

من الغريب انه بعد ان انتهى دور الفحم في مطلع هذا القرن ليحل محله النفط ، رجع الفحم ثانية ليحتل مكانة مرموقة بين بدائل الطاقة المختلفة في العالم المستهلك للطاقة · واسباب احلال النفط محل الفحم معروفة وأهمها :

أ ـ اختفاء طلب قاطرات السكك الحديدية التي تعمل على الفحم بعد ان حل محلها قاطرات الديزل ·

ب ـ اختفاء الطلب على الفحم لغرض التدفئة ·

جـ ـ اجراءات البيئة الخاصة بالسيطرة على المواد الكبريتية الناجمة عن استهلاك الفحم ·

د ـ المزايا الاقتصادية والفنية التي تجعل من النفط ان يفضل على الفحم والتي تتلخص فيما يلي :ـ

١ ـ النفط اكثر نظافة من الفحم ·

٢ ـ لما كان النفط سائلا لذا فمن السهل خزنه ونقله ، اذ تكلفة نقل الفحم الان من الساحل الشرقي للولايات المتحدة الى اوروبا الغربية تعادل اربعة اضعاف تكلفة نقل النفط من موانيء البحر الابيض المتوسط الى غربي اوروبا ·

٣ ـ الكفاءة الحرارية العالية للنفط بالمقارنة مع الفحم ، اذ ان الطن من النفط يعطي ٥٠٪ اكثر سعرات حرارية من طن من الفحم ، علاوة على ان المولد الحراري الذي يستخدم الفحم يكلف بين ٢٠٪ ـ ٥٠٪ اكثر من تكلفة المولد الذي يستخدم النفط · كل ذلك جعل من النفط يفضل على الفحم ، ناهيك عن انخفاض ثمن النفط النسبي بالمقارنة مع الفحم (١٠)·

الا ان الامر قد تغير بعد ارتفاع سعر النفط وظهور تباشير عدم الاطمئنان الى السيطرة على موارده · كل ذلك ادى بشركات النفط الى الاهتمام بأمر

السيطرة على مناجم النحم . ولما كان الفحم يوجد بصورة رئيسية في الاتحاد السوفيتي وامريكا الشمالية والصين ، اتجهت شركات النفط الى الولايات المتحدة الامريكية . هذا، ويقدر مايملكه الاتحاد السوفيتي من احتياطي الفحم ما يساوي عشرة مرات كمية احتياطي النفط العالمي بعرف محتواه من طاقة ، بينما تملك الولايات المتحدة ما يساوي اربعة مرات . ويبدو ان الاتحاد السوفياتي وامريكا الشمالية والصين تملك ٩٠٪ من احتياطي العالمي .

جدول رقم ٩

احتياطي العالم من الفحم

في سنة ١٩٧٤ (ببلايين الاطنان)*

الدولة	كمية الاحتياطي
الاتحاد السوفيتي	٥٧١٣
امريكا الشمالية	٣٠٤٥
الصين	١٠١١
اوروبا الغربية	٤٩٢
استراليا وملحقاتها	٢٠٠
اوروبا الشرقية	١٤٦
الهند	٨٣

* **المصدر :** Royal Dutch/Shell Group of Companies, INFORMATION HANDBOOK 1975-1976, London, p. 131.

ان الاتجاه الجديد نحو استعمال الفحم سيقوم على طريقة استعمال تختلف عن تلك التي اتبعت في القرن الماضي ، اذ سيقوم الاستعمال الجديد على تحويل الفحم الى نفط او غاز اصطناعي قليل الكبريت . ومن الممكن تسييل الغاز بالطرق الحديثة لاستعماله في مناطق نائية عن مكان مصدره . ان الطريقة هذه تختلف عن الطريقة التي استخدمها الالمان في الحرب العالمية الثانية في كونها اكثر اقتصادية وقليلة التبذير في كمية الفحم المستخدمة (١١) .

تسيطر شركات النفط في الوقت الحاضر على حوالي ثلث احتياطي الولايات المتحدة من الفحم ، كما ان سيطرتها على الانتاج لاتقل عن هذه النسبة ، علما بأن السيطرة كانت ١٨ر٧٪ في سنة ١٩٧٠ والجدول رقم

١٠ يعطي اسمـاء اهم شركات النفط العاملـة في حقل الفحم واسماء شركات الفحم التي تقوم بالتنفيذ ٠

جـــدول رقـم ١٠
نسبة انتاج شركات النفط من الفحم من مجموع الانتـاج في الولايات المتحدة الامريكية *
١٩٧٣

شركة تعـدين الفحم	شركة النفط المالكة	نسبة الانتاج من مجموع الانتاج الامريكي
شركة بيبودي للفحم	شركة نفط كلف كنيكوت	٥ر١٢٪
الشركة المتحدة للفحم	شركة نفط كونتينينتـال	٣ر١٠ ٪
شركة كريـك ايلانـد	شركة نفط اوكسيدنتال	١ر٦ ٪
شركة اولد بين للفحم	شركة ستاندرد اوهايا	٠ر٢ ٪
شركة بتسبرغ وميدوي للفحم	شركة كلـف	٣ر١ ٪
شركة مونتيري للفحم	اكسـون	٢ر٠ ٪
شركة ارج منـيرال	شركة اشـلاند	٢ر٠ ٪

* المصدر : صحيفة التايمس اللندنية ، ٥ شباط ١٩٧٤ ٠

اما فيما يتعلق بنشاط شركات النفط خارج الولايات المتحدة ، فيبـدو ان كلا من شركة شـل الهولندية الملكية وشركة النفط البريطانية فعالة في هذا المجـال ٠ فشركة شل الهولندية الملكية ليس لها انتاج كبير للفحم عدا المشروع المشترك البلجيكي المعروف باسم شركة رايان اوروبا الذي يقوم ببعض الانتاج في البلجيك ٠ الا ان عمليات التنقيب عن الفحم سائرة على نطاق واسع وفي اماكن عديدة من العالم ٠ واهم المناطق التي تنقب فيها عن الفحم هي استراليا وكندا واندونيسيا وجنوب افريقيا ٠ وتقوم بهذه العملية بواسطة شركـات فرعيـة اسست لهذا الغرض(١٢) ٠ اما شركة النفط البريطانية فهي نشيطـة في البحث عن الفحم في كل من استراليـا وكندا وجنوب افريقيـا ٠ وان نشاطهـا واسع جداً في جنوب افريقيا حيث تشترك بمشروع مشترك مع كل من شركـة توتـال للتنقيب في جنوب افريقيا المحدودة وشركة عبر ناتـال للفحم ٠ ويقوم هذا المشروع بتطوير منجم كبير للفحم تقدر قابليته الانتاجيـة بحوالي ثلاثة ملايين طن سنويـا ٠ كما تعتزم الشركة الدخول الى اندونيسيـا

لغرض البحث عن فحم (١٣) ٠ وكما يبدو ان شركات النفط الامريكية مكتفية في الوقت الحاضر في البحث والتنقيب عن الفحم في امريكا الشمالية فقط وليس لها اعمال تذكر خارج هذه المنطقة ٠

ولا زالت هناك بعض المشاكل الفنية تعترض صناعة الفحم ، اذ المعروف ان هذه الصناعة كثيفة العمل (Labor Intensive) ٠ لهذا ، كي تحصل اية شركة على كمية كبيرة من الفحم ، فما عليها الا استغلال اكبر عدد ممن من مناجم الفحم ٠ الا ان ذلك معناه الحاجة الى ايدي عاملة كبيرة وهو امر لا يتمكن الاقتصاد الامريكي على تقديمه عادة ٠ كل ذلك قد حدى بالشركات ان تقوم بفعاليات بحث وتطوير في مجالات الانتاج الكفؤ ٠ والاتجاه يسير اليوم نحو القيام بعملية تفجير المناجم بواسطة الطاقة النووية وتقطير الفحم داخل المنجم والحصول على غاز يمكن تسييله في وقت لاحق ٠ وان شركة اكسون جادة في مثل هذه البحوث بواسطة شركتها الفرعية اسو للابحاث الهندسية ٠ وفي الواقع ان معظم شركات النفط العاملة في حقل الفحم تقوم بعمليات واسعة في مجال البحث والتطوير لاستغلال الفحم بالطريق الكفوءة (١٤) ٠

٣ ـ نشاط الشركات في السيطرة على رمال القار

توجد مكامن رمال القار او النفط الرملي في مناطق عديدة من العالم ، الا ان كندا والولايات المتحدة الامريكية وفنزويلا اكثر الاقطار ملكية لهذا المصدر من مصادر الطاقة ٠ ان معلوماتنا عن مناطق وجود هذا النوع من مصادر الطاقة محدودة ، الا انه من المؤكد بأن مكامن هذا المصدر اقل انتشارا من سجيل النفط مثلا ٠ ولاجل الحصول على نفط من رمال القار لا بد من تعدين سطحي الى نفط اصطناعي ٠ غير ان هذه العمليات تتضمن العديد من مشاكل البيئة وتلوثها ٠ ولعل تباطوء نمو هذا المصدر في كندا مرجعه الى مثل هذه المشاكل بالاضافة الى الحاجة الى رؤوس الاموال الضخمة لاستخراج النفط من هذا المصدر ٠ وان التعدين هو الوسيلة الفنية الوحيدة المتوفرة للانسان في الوقت الحاضر للحصول على نفط من رمال القار ٠ ولقد تمكن الكنديون من استغلال ٥٪ فقط من احتياطيات كندا من هذا المصدر بواسطة التعدين ، الاسلوب الفني الوحيد المتوفر في الوقت الحاضر ٠ الا ان هناك تجارب عديدة تجري لتحسين تكنولوجيا الاستخراج باستعمال الانفجار وتسليط المياه بعد ذلك على المناطق الحاوية على الاحتياطي ٠لقد انتجت كندا في سنة ١٩٧٢

حوالي ٥٠ الف برميـل نفط من هذا المصدر ، وبالامكان زيادة هذا العـدد ٠ الاستخراج واستخلاص النفط من رمال القار وخاصة الرديئة منها ومن المكامن الا ان هنالك حاجة ماسة الى القيام بعمليـات بحث وتطوير ٠ على طريقة العميقة ٠وحتى تنجـح مثل هذه العمليات ، تبقى رمال القار في منطقـة اثاباسـكا الكندية غير مستغلة بصورة كفؤة ٠ ومن المؤمل ان يلعب هـذا المصـدر في كندا الدور نفسه الذي يلعبه الفحـم الامريكي في الولايـات المتحـدة (١٥) ٠

لقد سعت الحكومة الكندية منذ سنة ١٩٥٩ على تشجيع الانتاج المحلي من النفط واجبرت شركات النفط العاملة في المصـافي الكندية على ضـرورة استخدام النفط المحلي ٠ وبناء على ذلك ، اضطرت شركة سن للبترول الى الدخول في مفاوضات مع الحكومة الكندية لاستغلال رمال القار لغرض الحصول على نفط لصافيهـا في كندا ، تاركة ما تملك من نفط في فنزويلا ٠ وبعد ان تم الاتفـاق اسست الشركة الكبرى لنفط الرمال الكندية التي انشأت في سنة ١٩٦٤ مشروعا لانتاج ٤٥ الف برميل يوميا من نفط الرمال ٠ ولقد بدأ المشروع بالانتـاج في سنة ١٩٦٧ ٠ انه تبين ان المشروع بطيء الربحيـة الا ان الشركة المالكـة كسبت الكثير من الخبرة الفنية في هذا المجال ٠

ومنذ اوائل السبعينات وشركتي شل واموكو تتعاونان في مجال البحث والتطوير الخاص برمال القار ٠ كما اسست الشركات النفطية (اكسون وستي سرفيه رواتلانتيك ريجفيلد وكلف) مشروعا مشتركا في كندا للاستفادة من رمال القار يعرف باسم شركة سن كرود لتنتج بقابلية انتاجية قدرها ١٢٥ الف برميـل يوميا م نالنفط ٠ الا ان التوقعات بتكلفة انشاء هذا المرشوع قد اثبتت خطأها ٠ فبعـد ان كان من المتوقع ان يكلف المشروع ٤٠٠ مليون دولار في سنة ١٩٧١ ، ارتفـع الرقم الى ٧٥٠ مليون دولار في سنة ١٩٧٣ ، والى بليون دولار في عام ١٩٧٤ ، وبليونين ونصف في العام ١٩٧٥ ٠ ومن المتوقـع ان ينتهي من بناء المعمل في سنة ١٩٧٨ (١٦) ٠

ومن المتطورات الجديدة في هذا المشروع ان كلا من الحكومة الفيدراليـة وحكومة اونتاريو وحكومة البرتا اصبحت شريكة في المشروع بعد انسحـاب احد الشركـاء ومن ثم زيدت حصة شركة كلف الى ١٦٫٧٥٪ بدلا من ١٠٪ نتيجة لهذا الانسحاب ٠ كما ان الشركة الكبرى لنفط الرمال دؤوبـة في توسيع مشاريعهـا الخاصة برمال القار ٠

٤ ـ نشاط الشركات في السيطرة على السجيل النفطي :

السجيل النفطي يمثل مرحلة حديثة من مراحل تطور الصخور التي تحتوي على مواد هايدروكاربونية ٠ ويكون السجيل هذا البطون الخارجية لبحيرات قد جفت منذ حوالي٥٠ مليون سنة ٠ وكنتيجة لتفسخ ما كان موجودا من مواد عضوية على سطح البحيرات ، وبعوامل تراكم الطمي والصخور وحرارة الشمس ، تكونت طبقة طينية بنية اللون تعرف بطبقة «الماهاكوني» تحتوي على مادة صلبة هيدروكربونية تعرف علميا بـ « الكيروجين » ، ومادة الكيروجين صلبة محبوسة داخل الصخور ، و لاتصبح سائلة اذا عرضت للضغط الجوي الاعتيادي ، كما هو الحال بالنسبة للصخور الحاوية على النفط الاعتيادي ٠ الا ان هذه الصخور تعطي مادة نفطية تشبه النفط الثقيل اذا ما عرضت الى حرارة تتراوح بين ٤٥٠ ـ ٥٠٠ درجة مئوية ، وتسمى هذه المادة بنفط السجيل (١٧) ٠

ويمكن استخراج نفط السجيل بطريقتين : احداهما بواسطة تقطير النفط من السجيل بعد قشطه بطريقة التعدين السطحي ، والاخرى بواسطة توجيه حرارة داخل « المنجم » السجيلي ، وبذا يسيل النفط السجيلي فيضخ الى الاعلى ليصفى بعدئذ ويستعمل بصورة تجارية ٠ الا ان كلا الطريقتين تحت البحث والتطوير في الوقت الحاضر ، والبحوث مستمرة في هذا الصدد منذ سنة ١٩٥٧ ٠ غير ان التقديرات تشير الى امكانية الحصول على ٣٠ غالون من مادة الكيروجين في كل طن من السجيل ٠ ومن الممكن تصور الكمية الهائلة التي يمكن استخراجها من الكيروجين من طبقة المهاكوني اذا عرفنا ان سمكها في العادة يساوي ٣٠ قدما ٠ وعلى ذلك يقال ان ولاية واحدة من الولايات المتحدة الامريكية التي يوجد فيها هذا السجيل لتتمكن من ان تعطي حوالي ٦٠٠٠ بليون برميل من النفط وهو نصف الاحتياطي العالمي من النفط الاعتيادي ٠(١٨) ٠

هناك عدة مشاكل فنية واقتصادية تعترض استغلال هذا المصدر من مصادر الطاقة اهمها :

١ ـ ضرورة تواجد مياهلغرض تبريد الكيروجين المنجز ٠

٢ ـ مشكلةالا ستغناء عن بقايا العملية الاستخراجية ، اي كيفية التخلص منالسجيل الخالي من الكيروجين بعد ان تمدد نتيجة للحرارة الموجهاليه٠

٣ ـ مشكلة البيئة وتلوثها نتيجة لعملية التسخين ٠

٤ ـ مشكلة «قشط » الاراضي الزراعية الواسعة التي تحتوي على مثل هذا المصدر ٠

ومع ان معلوماتنا عن المناطق التي تحتوي على سجيل النفط محدودة ، الا انه من المؤكد بان ثلاثة ولايات في الولايات المتحدة الامريكية غنية بهذا المصدر (وهي ولاية كولورادو وولاية وايومنج وولاية يوتا) ويقال بأنها تحتضن نصف احتياطي العالم من السجيل النفطي ٠ ومن المصادفات غير المرغوب بها ، ان الماء ، وهو ضروري لعملية استخراج الكيروجين ، نادر في هذه الولايات الثلاثة ٠

ونتيجة للامكانيات النفطية الهائلة في هذا المصدر ، اتجهت شركات النفط نحو السيطرة عليه ٠ ويقدر ما تملكه الشركات من الاراضي التي تحتوي على سجيل نفطي بحوالي ٢٠٪ من مجموع الاراضي الامريكية ٠ ولقداسست الشركات النفطية اشلاندر ريتجفيلد وشيل مشروعا مشتركا لانتاج نفط السجيل في ولاية كولورادو بقابلية انتاجية تقدر بحوالي ٥٠ الف برميل يوميا (١٩)٠ الا ان المشروع لا زال يهتم في البحث والتطوير في هذا المجال٠ كما ان لكل من شركة اكسون وموبيل وتكساكو منشآت علمية لاجراء التجارب والبحوث على استخراج نفط السجيل ٠ غير ان شركة توسكو للبترول تعتبر الرائدة في مجال البحث والتطوير ولها نشاطات واسعة في الولايات المتحدة ، ويليها في الاهمية شركة الاوكسيدنتال للبترول ٠ وتشترك الشركتان ايضا في مهمات علمية خاصة في تطوير امكانيات الاستفادة من نفط السجيل ٠ ولقد احيل على الشركتين ايجار ثمانية رقع في ولاية كولورادو في سنة ١٩٧٤ لغرض استغلالها ، الا ان رفض مجلس النواب الامريكي اعطاء قرض لهما بمبلغ ٦ مليار دولاز حال دون استغلال هذه الرقع الثمانية الامر الذي اضطر الشركتين الى الانسحاب من هذا المشروع (٢٠) ٠

لقد حصلت شركة كلف على عقد ايجار ٥٠٠٠ فدان من اراضي سجيل النفط في منطقة كولورادو وتملك الشركة ٥٠ ٪ من هذا المشروع الذي بلغت قيمة ايجاره ١٠٥ مليون دولار والذي احيل عليها في سنة ١٩٧ ٠ وان الكمية المقدرة من نفط السجيل في هذه الرقعة تبلغ حوالي اربعة بلايد برميل ٠ وتعتبر هذه الرقعة من اغنى الرقع الستة التي احيلت للايجار من قبل الحكومة الفيدرالية الامريكية ٠ الا ان الشركة لا تزال في مرحلة البحث والتطوير ، ولقد عهدت بهذه المهمة الى عشرات المقاولين الثانويين ، وستستغرق هذه العملية فترة طويلة من الزمن ٠

ان جميع الدراسات الجارية على طرق استغلال سجيل النفط تشير الى انه ليس بالامكان الاستفادة من هذا المصدر قبل مضي عشر سنوات على الاقل

منذ الان ، اذ من المتوقع ان يبدأ انتاج نفط السجيل في الولايات المتحدة في سنة ١٩٨٥ ٠ كما يتوقع ان يصل الانتاج في ذلك التاريخ الى ٣٠٠ الف برميل يوميا ، وقد يصل الانتاج الى مليونين برميل يوميا بحلول ٢٠٠٠ سنة ٠ والجدول رقم ٧ يشير الى شركات النفط الفعالة في حقل نفط السجيل ٠

الحواشي

(١) هناك تحليل موسع لقابلية الاحتكار هذه في : الدكتور حميد القيسي ، محاضرت في اقتصاديات النفط ، (طبع رونيو) جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، سنة ١٩٧٥ ٠ لقد لقب السيد ماتاي رئيس مؤسسة ايني الايطالية الشركات السبع الكبار بالاخوات السبع ٠ والشركات السبعة هي شركة ستاندرد في نيوجرسي التي تعرف الان باسم اكسون ، شركة كلف وشركة رويال دج شل وشركة ستاندرد في كاليفورنيا ، وشركة النفط البريطانية وشركة تكساكو ، وشركة ساكوني موبل ٠

(٢) هناك تحليل موسع لتطور سيطرة الدول المنتجة للنفط على مواردها النفطية وتأثير حرب رمضان في بحث الاستاذ محمود رشدي ، تطور سيطرة الدول العربية على شوؤن النفط ، بحث رقم ٤ ج ، من سلسلة المحاضرات التي القيت في دورة اساسيات صناعة النفط والغاز ، ١/٥ الى ٤ ـ ٣ ـ ١٩٧٦ ، التي نظمتها منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ٠ منشورة على اوراق رونيو : الكويت ، ١٩٧٦ ٠ ان بحوث الدورة هي رهن الطبع في الوقت الحاضر ٠

(٣) انظر : الدكتور حميد القيسي ، اسس علم الاقتصاد (بغداد : مطبعة الجامعة ، ١٩٧٣) ؛ ص ١٧٨ ـ ٢٠ ٠

(٤) انظر : الدكتور احمد قسمت الجداوي ، « الملامح القانونية للوكالة الدولية للطاقة » ، مجلة النفط والتعاون العربي ، الكويت ، السنة الاولى ، العدد الاول صيف ١٩٧٥ ، ص ٧٧ ، والدكتور حسين عبدالله ، تطور مواقف الدول الصناعية وتحليل اثارها المحتملة على المنتجين ، بحث رقم ٤/د من سلسلة المحاضرت التي اقيمت في دورة اساسيات صناعة النفط والغاز ١/٥ ـ ٤ / ٣ / ١٩٧٦ التي نظمتها منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، منشورة على اورق الرونيو ، الكويت ١٩٧٦ ، انظر الملاحظة رقم (٢) اعلاه ٠

(٥) انظر :

Tanzer Michael, The Energy Crises (New York: Monthly Review Press, 1974), PP. 31 - 34.

(٦) تمتلك شركة النفط البريطانية ٢٦ ٪ من شركة نفط ستاندرد في اوهايو (سوهيو) وستصبح حصة الملكية هذه ٥٤ ٪ حالما يصل انتاج سوهيو الى ٦٠٠ الف برميل يوميا من النفط عندما تبدأ بالانتاج من حقولها في الاسكا ٠ انظر

The British Petroleum Co. Lt., Annual Report 1975, P. 11.

(٧) انظر :

The Royal Dutch/Shell Group Cos., Information Handbook 1975 -6, (London 8 Tonbridge Printers Ltd., 1976), PP. 128 - 130.

انظر كذلك :

The " Shell " Transport and Trading Company Ltd., Annual Report 1975, PP 21-22.

(٨) انظر :

Gulf Oil Corporation, 1974 Annual Report and Forum 10-K, P. 15.

(٩) انظر :

Exxon Corporation, Annual Report 1975, PP. 12-14.

أنظر أيضا التايمس اللندنية ، ٥ شباط/فبراير ١٩٧٤ ٠

(١٠) انظر :

Duchesneau, OP,CIT P. 71. " King Coal's Return: Wealth and Worry", Time, March 1, 1976.

أنظر أيضا :

Oil And Energy Trends, Monthly Analysis & Statistics, Washington, P. 31.

(١١) أنظر ، الدكتور حميد القيسي ، دور الشركات المتغير ، بحث رقم ٤ أ في سلسلة المحاضرات التي القيت في دورة اساسيات صناعة النفط والغاز ١/٥ ـ ١٩٧٦/٣/٤ التي نظمتها منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، مطبوعة على الرونيو ، الكويت ١٩٧٦ ، انظر الملاحظة رقم (٢) اعلاه ٠

(١٢) أنظر :

The Royal Dutch/Shell Group Of Cos., Information Handbook 1975-6, PP. 139 - 142.

(١٣) أنظر :

The British Petroleum Co. Ltd., Annual Report 1975, P. 13.

(١٤) انظر :

"Surface Mining Of Coal ", Energy Prespective Chicago, (NO. 8, March 1974).

وانظر ايضا :

Energy R & D (Paris:OECD Publication, 1975), PP. 195-7

(١٥) انظر :

" Tar Sand " in Energy Perspective (No. 15. October 1974).

وانظر ايضا : Energy R & D, OP. CIT, PP. 176-178.

(١٦) نجم عن زيادة حصة شركة كلف في هذا المشروع عن زيادة في التزاماتها المالية من ١٠٠ مليون دولار الى ٣٣٥ مليون دولار · ٢٥ ٪ من الاعمال الانشائية للمشروع قد تمت بنهاية سنة ١٩٧٥ ومن المتوقع أن ينتج ٥٢ ألف برميل يوميا من النفط بحلول سنة ١٩٧٨ · يعتبر المشروع باهظ التكاليف وتقدر الاستثمارات بـ ١٦ الف دولار لكل برميل يوميا أو حوالي اربعة اضعاف الاستثمار المطلوب في التنقيب وانتاج النفط في منطقة البرتا الكندية · الا أنه لما كانت كندا ستعاني من نقصان في امدادات الطاقة بحلول سنة ١٩٨٠ ، لذا فالكمية المقدرة من الانتاج في هذا المشروع فقط والمساوية لبليون برميل خلال الخمس والعشرين سنة القادمة ستسد نسبة كبيرة من حاجة كندا · انظر :

Gulf Oil Corporation : 1975 Annual Report and Forum 10 - K, P. 15.

وفيما يتعلق بامكانات هذا المصدر والمشاكل الاقتصادية والفنية الخاصة باستغلال رمال القار أنظر :

U.S. Government, Energy Alternatives, OP,CIT, PP. (5-1) (5-15)

والذي يشير الى جملة ما يشير اليه الى ان منطقة البرتا في كندا تملك

من هذا المصدر ما يمكن أن يعطي ٧٠٠ بليون برميل من نفط الرمال ،
كما أن الولايات المتحدة تملك احتياطي نفطي من هذا المصدر تعادل ٣٠
بليون برميل من نفط القار ٠ الا انه من غير الممكن الاستفادة من هـذه
الكمية قبل مرور ما بين ١٥ سنة و ٣٠ سنة منذ الان ٠ اهم الولايات
الامريكية التي تملك هذا المصدر النفطي هي كاليفورنيا ، كانتاكي ،
نيو مكسيكو ، تكساس ويوتا ٠ انظر القسم الخامس ص ص ١ و٣ ٠
من المصدر اعـلاه ٠

(١٧) أنظر القسم الثاني ، المصدر اعلاه ، ص ص ١ و ٤٧ ٠

(١٨) أنظر : Energy R & D, OP,CIT.PP. 50 - 56

(١٩) انظر : منمظة الاقطار العربيـــة المصـــدرة للبترول ، تطورات الطاقــة
ص ٤٤ ـ ٤٥ ٠

(٢٠) أنظر :
Gulf Oil Corporation, 1974 Annual Report and Forum 10 - K, P.17.

ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية النسق

الدكتور اسعد عبد الرحمن *

تشغل ظاهرة الانقلابات العسكرية حيزا هاما من تفكير كل من له صلة أو اهتمام بالقضايا العامة ، ليس في العالم النامي فحسب بل وفي العالم المتقدم أيضا • ذلك ان لجوء الدول المختلفة الى ترتيب واعداد انقلابات ضد النظم المعادية ، شكل اسلوبا بارزا من أساليب « الحرب الباردة » التي دارت رحاها على امتداد المسرح الدولي حتى عهد ماضي ليس بالبعيد • كما انها الان سلاح لا يعني استعماله من قبل أحد الاطراف الدولية ـ على غرار ما حدث في اندونيسيا وغانا والتشيلي على سبيل المثال ـ تجاوز ذلك الطرف للخط الاحمر المسموح الوصول اليه في اطار التنافس المشروع المعترف به دوليا • كذلك ، فان القوى العالمية ، وبخاصة الاكبر بينها معنية بالانقلابات العسكرية من زاوية كونها ترغب في منع حدوثها في مناطق نفوذها لما يعنيه وقوعها من خسارة لها على كافة المستويات المعنوية والسياسية والاقتصادية وربما العسكرية الاستراتيجية أيضا • بل ان بعض القوى الدولية لجأت ، في أحيان ليست بالقليلة ، الى تعزيز نفوذها ، او منع تقلصه في المناطق الواقعة تحت تأثيرها او المتحالفة معها ، عنطريق ترتيب انقلابات عسكرية على النحو الذ يوقع في فيتنام الجنوبية ، وكمبوديا ، واليونان واثيوبيا ، والبرتغال ، هذا من جهة •

ومن جهة ثانية ، تشغل ظاهرة الانقلابات العسكرية بال الصفوات الحاكمة في البلدان النامية ، وتفكير القوى المعارضة لها ، تماما مثلما تحظى باهتمام القطاعات الواسعة من جماهير تلك البلدان • ذلك ان هذه الانقلابات هي « قوة الدفع » التي تسقط تحت ضغطها نخبة من على سدة السلطة او ترتفع بواسطتها نخبة أخرى لتتربع على قمة الهرم السياسي • وهي في ذلك كله تطور ، يمكن ان يكون سلبيا أو أيجابيا تبعا للحالة ، وظاهرة مرتبطة مباشرة بمصالح وحريات قواعد عريضة من شعوب العالم النامي • ومهما تكن حقيقة الامر ، يمكن الافتراض بأن غالبية قادة بلدان العالم النامي على الاقل ، الذين

---

* الاستاذ بقسم العلوم السياسية في جامعة الكويت •

يهجسون دوما باحتمالات حدوث انقلاب عسكري عندهم ، يعانون من مضاعفات حالة استحواذ مضن مبعثه خوفهم من الخطر الذي تمثله « العسكريتاريا » لديهم على نظمهم السياسية ٠

وطالما ان للانقلابات العسكرية ابعادها المشار اليها اعلاه ، لا غرابة اذن في كونها ظاهرة تشد انتباه العديد من الباحثين والدارسين ٠ ولاسباب مختلفة ٠ فبعض هؤلاء لا تتعدى دوافعه حدود الدراسة العلمية بحد ذاتها ، في حين وظف ويوظف البعض الاخر علمه وقلمه في خدمة أجهزة لها غايات أبعد من مجرد العلم البرىء ٠ وبغض النظر عنطبيعة الحوافز الكامنة ورائهـا ، شكلت الابحاث والدراسات التي تناولت موضوع الانقلابات العسكرية ـ بحكم كثرتها وجودتها ـ سيلا جارفا من المعلومات والحقائق ، حفر لنفسه مجرى واضحا في تربة العلوم الاجتماعية بشكل عام ، وفي ادبيات التغير السياسي بشكل خاص ٠ الا ان هذه المعلومات والحقائق ، وان ردمت هوة الجهل التي منعت في الماضي المهتمين بالظاهرة العسكرية من الاقتراب منها وتمحيصها وفهمها ، فانها لم تحول مع تراكمها الكمي (المتمثل بمزيد من المعلومات والحقائق) التحول النوعي المطلوب (بمعنى بناء نظرية محددة تفسر ظاهرة الانقلابات) على الرغم من قيام البعض بمحاولات جادة في هذا الصدد ٠ (١) ٠

وما هذا البحث الا محاولة لتقديم نموذج نظري يساعد في دراسة واستيعاب ظاهرة الانقلابات العسكرية من خلال الخروج بمخطط او هيكل يحاول الاجابة بشكل عام ، وان مكثف ، على اسئلة رئيسية من نوع : ما هو السياق الذي تنتظم ضمنه هذه الظاهرة ؟ ولماذا حدثت وتحدث ؟ وأين تكثر ؟ ولماذا تتكرر ؟ ومتى يقع الانقلاب ؟ وكيف ؟ واخيرا الى أين ينتهي ؟٠ والبحث ، وان اعتمد في افتراضاته ونتائجه على معظم ما تم وضعه من دراسات رصينة في هذا المجال ،فانه غير معني بايراد التفاصيل الوقائعية التي بامكان القارىء المهتم مطالعتها عبر الاسترشاد بالحواشي المضمنة ٠ وينقسم البحث الى قسمين رئيسيين اقتضتهما طبيعة المهمة المحددة أعلاه والخاصة بتقديم النموذج النظري الذي يساعد في دراسة واستيعاب ظاهرة الانقلابات العسكرية ٠ فالنموذج في مثل هذه الحالة ، لا بد له من ان يتطرق الى الطريقة الفضلى للبحث ولدراسة الظاهرة وهذا ما سيشار اليه عنوان القسم الاول بلفظة « النهج » ٠ كما انه لا بد في محاولة تقديم النموذج من بناء الهيكل او الاطار النظري اللازم لاستيعاب الظاهرة موضع البحث ٠ وهذا ما سيشار اليه في عنوان القسم الثاني بلفظة « النموذج » ٠

١ ـ النهـــج :

ولعل النهج الافضل لدراسة الانقلابات العسكرية وللاجابة على الاسئلة المطروحة اعلاه هو النهج الوظيفيFunctional Approach(٢) ومعروف انه كي تكتمل مقومات هذا الاخير ويمكن استخدامه لا بد من توفر ثلاثة شروط : « (١) ظاهرة لتفسر ، (٢) ونسق رئيسي (System) تحصل فيه الظاهرة ، و(٣) تحديد لنتائج الظاهرة على النسق الكلي ٠ » (٣)

اما الظاهرة فمحددة وهي : الانقلاب العسكري على النحو الذي حدث ويحدث منذ قرنين وبالذات في الدول النامية ـ في امريكة اللاتينية أولا ، وفي باقي بلدان العالم الثالث لاحقا ٠ (٤)

وأما النسق الرئيسي فهو ما يسميه لويس كانتوري وستيفن شبيغـل « النسق الداخلي »(Internal System) المتشكل من « مجموع العلاقات الخاصة بالتنظيمات التي تؤلف السياسة المحلية (للنسق الرئيسي) ٠ (٥) وفي هذا المجال ، تنطبق « الحدود » المرسومة تحليليا « للنسق الداخلي » على حدود المجتمع السياسي الذي يقع فيه الانقلاب العسكري انطباقا تاما ٠ ومع ذلك ، يراعى هنا عدم اغفال المؤثرات التي تصدر عن كل واحد من النسق الاقليمية والعالمية الاوسع المحيطة بالنسق الرئيسي ٠ علما بانه يمكن للتاثيرات هذه ان تتاتى عن مدخلات خارجية معززة للنسق (Supportive Inputs) ومدخلات نقضة لها بحث تترك أثرا بارزا على وظيفية او لا وظيفيـــة (Functioning and Disfunctioning) النسق الرئيسي السياسي موضع البحث ٠(٦)

واما نتائج الظاهرة (الانقلاب العسكري) على النسق الكلي فان تحديدها يقتضي عدم قصر البحث على تفحص « النسق الفرعي » العسكري(Military Sub-System) وحده٠ اذ انه لا بد من فحص مجموعة النسق الفرعية الاخرى التي يتالف منها النسق الرئيسي (الكيان السياسي) الذي شهد الظاهرة وذلك بقدر علاقات هذه الاخيرة بالطبيعة الداخلية او الخارجية لمجموعة النســق الفرعية ٠

الا ان مهمة كهذه ـ يجب ان نعترف ـ مهمة طموحة للغاية٠ وهي غالبا ما تكون اكبر من الامكانات المتاحة (الباحثون والدارسون ، التكاليف الماديــة اللازمة ٠٠٠ الخ) ، واوسع من الاطار الذي تحدده اعتبارات الزمن (السرعة المعقولة والمطلوبة للانجاز) ، واشد طموحا مما تسمح به طاقات العلـــــوم

**السياسية والاجتماعية التي تشلها احيانا نواقصها وثغراتها المعترف بها ٠
ـ ٧ ـ تلك النواقص والثغرات التي يستحيل معها رسم لوحه ديناميكية كاملة تشتمل ، في ان واحد معا ، على مختلف المؤثرات الداخلية والخارجية التي تفعل في أي نسق رئيسي وفرعي او تنفعل به ٠**

وفي الحالات التي تنتصب فيها مشاكل اضافية خاصة بالبحث ، لا ضير في تحديد افق الدراسة بحيث تقتصر على تفاعلات « النسق الفرعية " المختلفة الفاعلة ضمن اطار « النسق الداخلي » كما تحدد اعلاه ٠٠ بل اكثر من ذلك ، وقد تفرض الاعتبارات الخاصة بالظاهرة موضع البحث (الانقلابات العسكرية التي تحدث في الدول النامية اكثر كثيرا من غيرها) تضييق افق الدراسة بحيث تتلون معها الاسئلة المطروحة بصبغة « الانحياز النخبوي »Elitest Bias (٨) ومجددا : لا ضير في ذلك ان كثيرا من العزاء يكمن في كون تضييق افق الدراسة على هذا النحو يعد ، وبخاصة عند دراسة اوضاع بلدان نامية ، بنتائج اكثر علمية ٠ وهذا صحيح بسبب ـ أ ـ مشاكل البحث الاضافية التي تواجه كل دراسة عن مثل هذه البلدان ، ـ ٩ ـ و (ب)بسبب توفر بيانات ومعلومات عن الصفوات السياسية في البلدان النامية اكثر بما لا يقارن بما هو معروف عن المجموعات الاخرى غيها ، واخيرا(جـ) بسبب الدور الابعد اثرا والاشد حسما الذي تلعبه الصفوات السياسية مقارنة بالادوار التي تؤديها الجماهير العريضة في معظم بلدان العالم الثالث (١٠) هذا ، على الرغم من الصعوبة ، التى لا حل شاف لها ، والخاصة باستحالة تقرير الثقل الدقيق لكل واحد من المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية على تصرفات القيادات في الدول المختلفة ٠

٢ ـ النمـــوذج :

لا تشكل الانقلابات العسكرية ظاهرة منفصلة عن مجمل التغييرات التي يشهدها المجتمع ، ولا هي تتم بمعزل عن مجموع الظروف المادية التي تحيط بالمؤسسات العسكرية في البلدان النامية ٠ ولهذا ، ولفهم هذه الظاهـــرة ، ولتفسير حدوثها وتكررها في مجتمعات العالم الثالث ، لا مناص من وضع الانقلابات العسكرية في سياقها الطبيعي باعتبارها شكلا من اشكال التغيير السياسي العنيف ، المرتبط عضويا بالتغير الاجتماعي الحاد ، الذي تشهده تلك المجتمعات ٠ ومما لا شك فيه ان مفتاح فهم مسألة اقتصار ظاهرة الانقلابات العسكرية ـ الى حد بعيد ـ على الدول النامية يكمن في نمط التغير الذي تمر

فيه مجتمعات هذه الدول مقارنة بالمجتمعات المتقدمة • ففي حين ان هذه الاخيرة امتلكت الوقت الكافي واللازم لتطورها عبر تناول ـ جرعات ـ تدريجية ، خفيفة او معقولة ، من التغير ، وجدت معظم المجتمعات النامية نفسها «مجبرة» على التطور « دفعة واحدة » والابحار في عباب ـ ثورات عديدة في ان واحد. وفي ظل هذه الظروف ،لم تستطع النسق السياسية ـ البالية المتيبسة او الحديثة الهشة ـ في تلك البلدان امتصاص طوفان التغير الهائل ذاك • بل ان بعض مجتمعات العالم الثالث شهد زحف تلك ـ الثورات ـ وتشابكها حتى قبل ان يكون له اي بنيان سياسي حقيقي • (١١)

وهكذا ، لا غرابة في ان يولد الزخم ، الذي لا سابق له ، الناجم عن التغير الاجتماعي في هذا القرن بالذات ، سيلا جارفا من الضغوط المتأتية عن تزايد الطلبات الشعبية والتنظيمات الجديدة التي غمرت مجتمعات البلدان النامية • وقد ادت المواقف السلبية التي ابدتها الصفوات السياسية في هذه البلدان ومقاومتها لهذا الدفق من الطلبات والتنظيمات ، الى حالة من الاختقان الاجتماعي والسياسي •وكان ان ساد نتيجة لذلك ، عدم الاستقرار وهيمن العنف السياسي والاجتماعي بمختلف اشكاله ومن ضمنها الانقلابات العسكرية وقد اصبحت هذه الاخيرة القاعدة بعد ان كانت الاستثناء وغدت ظاهرة مستديمة بدل ان تكون ظاهرة طارئة •

وفي مجال تحديد الاسباب التي ترجح كفة الانقلاب العسكري على باقي اشكال التغير السياسي الاخرى ليس افضل ، منهجيا ، من البحث ضمن دائرتين رئيسيتين :

الاولى : دائرة العوامل الخارجية اي الوافدة من خارج المجتمع الذي يحتويه الكيان السياسي موضع البحث • وغالبا ما يمكن هنا تقسيم العالم الخارجي الى نسقين واضحي المعالم ـ الاقليمي والدولي ـ لهما تاثيراتهما المحددة والمتمايزة (١٢) •

والثانية : دائرة العوامل المجتمعية الداخلية • (١٣)
وتنتظم هذه العوامل مجموعتين :

١ ـ ما له علاقة مباشرة بالطبيعية غير المنتظمه والمتفجره التي تميز عملية التغير الاجتماعي في البلدان النامية •

٢ ـ وما هو مرتبط بالطبيعة الخاصة بالتنظيم البيروقراطي العسكري الحديث ذاته ٠٠

وفي الوقت الذي تشير فيه المجموعة الاولى الى الاوضاع القائمة في البلدان النامية وما تتضمنه من فروقات وتوترات وتمزقات اقتصادية وسياسية واجتماعية ، تشير المجموعة الثانية الى التفوق شبه المطلق الذي يتمتع به التنظيم العسكري عند مقارنته ، او مواجهته ، مع التنظيمات والفئات الاخرى التي يتكون منها المجتمع ٠
والواقع ان النخب السياسية الحاكمة في البلدان النامية تصبح عرضه للسقوط عن طريق الانقلابات العسكرية ، كلما فشلت في التكيف مع الاحتياجات المتزايدة للمجتمع ، او عجزت عن تلبية رغبات سيل الطلبات والتنظيمات الجديدة (المدخلات Inputs) المنبعثة من الداخل والوافدة من الخارج على حد سواء ٠ ولا تقتصر مسالة التكيف مع احتياجات المدخلات الجديدة وتلبيتها على بلد دون الاخر ، اذ انها معضلة تواجه جميع النظم السياسية المعاصرة ٠ (١٤)

الا ان هذه القدرات التكيفية تتفاوت ، واحيانا لدرجة كبيرة ، من مكان الى مكان ومن زمان لاخر ٠ كما ان استشعار الضغوط الناجمة عن المدخلات الجديدة غالبا ما يكون اقوى في البلدان النامية مما هو عليه في البلدان المتقدمة ٠ وتؤدي عمليات التغير الاجتماعي السريع في المجتمعات الانتقالية الى اغراق النظم السياسية في هذه المجتمعات بطوفان من المدخلات التي يتجاوز حجمها قدرات هذه النظم على امتصاصها او السيطرة عليها ٠ (١٥)

وهذا الاختلال في الميزان بين المدخلات الهائلة في جانب ، والبنى البالية المتحجرة او الحديثة الهشة في جانب اخر ، هو الذي يؤدي الى ازمات اجتماعية وسياسية حادة في هذه البلدان ٠

وفي الوقت الذي تلعب فيه المؤسسات العسكرية ، كغيرها من النسق الفرعية (Subsystems) الاخرى ، ادوارا مؤثرة في جميع المجتمعات (١٦) نجد ان دورها في المجتمعات النامية يكتسب اهمية خاصة ٠ وتبقى مسالة الهيمنة النسبية للمؤسسات العسكرية في المجتمعات المختلفة مع ذلك مرهونة بالنظم السياسية التي تعمل هذه المؤسسات ضمن اطارها ٠ فالنظم القادرة على

امتصاص المدخلات الجديدة ، تشد المؤسسة العسكرية الى واقعها كواحد من النسق الفرعية التي يتكون منها المجتمع ليس الا من جهة ، وتلزمها بقصر نشاطاتها على تنفيذ المهمات المحددة لها اصلا من جهة ثانية ٠ (١٧) والعكس بالعكس ٠ اذ يساعد النظام السياسي ، البالي المتحجر او الهش الحديث ، كما هو عليه الحال في غالبية المجتمعات النامية على الهيمنة العسكرية التي تجعل من هذا النظام في النهاية واحدا من تلك النظم التى تشتهر بسيطرة احد النسق الفرعية فيها عليها (Subsystem Dominant) (١٨) ٠ وفي هذه المجتمعات ، المؤسسات العسكرية النشق الفرعية الاكثر حسما دون منازع ٠

هذا ، وتتفاوت الهيمنة النسبية للمؤسسات العسكرية في المجتمعات النامية من بلد الى اخر ٠ ومع تفاوتها ، تتغير درجة تعرضها للانقلابات العسكرية ٠ فالهند ولبنان واسرائيل ، على سبيل المثال لا الحصر ، اقل عرضة للانقلابات العسكرية من غيرها على الرغم من الاعلان عن حالة الطوارىء وازدياد دور المؤسسة العسكرية في الهند في العام ١٩٧٥ ، (١٩) وعلى الرغم من محاولتي الانقلاب الفاشلتين في لبنان في العامين ١٩٦١ و ١٩٧٦ على التوالي ، (٢٠) وعلى الرغم من الازمات المدنية ـ العسكرية الحادة في اسرائيل عشية حرب ١٩٦٧ واثناء وبعيد حرب ١٩٧٣ ، (٢١) الا انه يمكن اعتبار الغالبية العظمى من دول الشرق الاوسط واسية وافريقية اللاتينية اكثر عرضة ، وبما لا يقارن ، للانقلابات العسكرية من غيرها ٠ (٢٢) هذا ، مع العلم ان دول كل منطقة من هذه المناطق قد تخضع لتاثير عوامل اضافية تفتح شهية العسكريين على التدخل في الشؤون السياسية ٠ وعلى سبيل المثال ، تزداد احتمالات التعرض للانقلابات العسكرية و/او يسهل تقبل تلك الانقلابات في مجتمعات الشرق الاوسط بفعل عوامل اضافية من نوع : تراث الدولة الاسلامية ، الفشل في تكيف المؤسسات الديمقراطية الغربية مع الواقع المحلي ، الاستعمار ، التنافس الدولي ، والتحديات الاقليمية العسكرية ٠ (٢٣) ومع ذلك ، يبقى عجز المجتمعات الكيف مع المدخلات الجديدة وعن تلبية متطلباتها العامل الاكثر اهمية في حدوث وتكرار وقوع الانقلابات العسكرية في البلدان النامية ٠ وفي حين يقود انعدام المرونة في هذه النظم السياسية الى قيام ازمات اجتماعية وسياسية حادة ، فان المحك النهائي لقدرة نسق معين على التكيف اثناء مثل هذه الازمات ٠ وفي حالات فشل النسق في التلاؤم مع او امتصاص المدخلات الجديدة ، ترجح المؤسسة العسكرية المهيمنه (بالمقارنة مع غيرها من النسق الفرعية في المجتمع) كفة الميزان في اتجاه او اخر ٠ فهي

اما ان تقف الى جانب النخب التقليدية الحاكمة ، او تتحرك ضدها • وفي وقوفها مع جانب دون الاخر ، تتاثر المؤسسة العسكرية ، الى حد بعيد ، بالاصول الاجتماعية والقيم والايدلوجيات الفاعلة في اوساط ضباطها على وجه الخصوص • (٢٤) وما لم يقرر النسق الفرعي العسكري المهيمن دعم النظام السياسي البالي القائم وخنق المدخلات الجديدة التي غالبا ما تكون غير قانونية ، (٢٥) (كما حدث في امريكا اللاتينية في القرن التاسع عشر ، وفي اوربة في اثناء ما قبل الثورة الصناعية ، وفي الشرق الاوسط في القرنين التاسع عشر والعشرين) يصبح انهيار النظام مسألة حتمية • وفي مثل هذه الحالات ، تستبدل المدخلات المعززة (Supportive Inputs) المباشرة وغير المباشرة ، الصادرة عن النسق الفرعي العسكري للنظام والتي طالما دعمته وحافظت عليه ، تستبدل بما يدعوه مورتن كابلن بالمدخلات التصعيدية (Step-Level Inputs) ذات الطبيعة الحاسمة الكافية لتغيير الصفات الاساسية للنسق واللازمة لتحطيم بنائه • (٢٦) •

وهذا هو بالتحديد ما حدث ويحدث في الساعات الاخيرة التي سبقت او تسبق وقوع الانقلابات في عدد كبير من البلدان النامية ، ففي مثل تلك الساعات ، يتحرك جزء من المؤسسة العسكرية ، وهي النسق الفرعي الاكثر تفوقا بين النسق الفرعية الاخرى في المجتمع ، ويقوم – في حالة النجاح – ببسط سيطرته على البلاد •

وبالنظر الى الوراء وتقييم اي انقلاب بعد ان تكون مضت مدة كافية على قيامه ، لا يبعث ما حدث ، ولا توقيته ، او اسباب وكيفية وهكذا ، يتكىء النظام الجديد كلية على القوات المسلحة التي سرعان ما يعاد – تنظيمها – وتولى عناية خاصة باعتبارها النسق الفرعي الاكثر اهمية في المجتمع • (٢٧) •

الا ان اعتماد النظام الجديد على القوة وحدها لا يمكن ان يحفظ النظام • ذلك انه اذا استمر في الاعتماد على القوة فحسب يكون قد عرض نفسه للمصير ذاته الذي انتهت اليه معظم الشبيهة في الدول النامية : الانقلاب على الانقلاب وبواسطة المؤسسة العسكرية المسيطرة عينها •

اما اذا سلك النظام الجديد طريقا مختلفا وتمكن بواسطتها من امتصاص وتلبية قدر معقول من المدخلات الجديدة – وبخاصة تلك الصادرة عن النسق الفرعي العسكري – يكون بذلك قد عزز من فرص ديمومته • وهذه الطاقة

الامتصاصية العالية التي قد يتمتع بها النسق السياسي الجديد هي التي تميز نظاما عن نظام وتفسر ، في الوقت نفسه ، تأخير او منع قيام انقلاب عسكري جديد • وفي هذا المجال ، غالبا ما تلعب ظاهرة الكرزما (Charisma) (٢٨) التي تشهدها المجتمعات الانتقالية بكثرة وزخم كبير، دورا اساسيا في زيادة طاقة النسق السياسي على امتصاص ضغوط الطلبات والتنظيمات الجديدة او في تقليصها وتخفيف ضغوطها •

واخيرا ، لاتتقرر الهوية الاجتماعية لنسق ـ ما ـ بعد الانقلاب بالاصول الطبقية للضباط الذين قادوا الحركة العسكرية الانقلابية ، ولا بما اعلنوه من اهداف وبرامج وبخاصة في المراحل الاولى • بقدر ما تتقرر في ضوء الاجابة على الاسئلة الرئيسية الثلاث التالية :

ثانيا : كيف عالجت و/او تعالج القيادة المدخلات الجديدة الواردة من لنسق الفرعية غير العسكرية في المجتمع ؟

ثانيا : كيف واجهت او تواجه القيادة المدخلات الجديدة الصادرة عن النسق الفرعي العسكري ، وكيف قابلت او تقابل القيادة التحدي الخاص بمحافظتها على ذاتها وعلى نظامها • وبعبارات اكثر تحديدا : ما هي المعادلة التى حكمت وتحكم العلاقات المدنية ـ العسكرية ، وكيف نجحت القيادة السياسية في تحييد العسكر او ، ان كان ذلك قد حصل ، في ابطال تسييسهم ؟

ثالثا : من هم اولئك الذين استفادوا من النظام السياسي الجديد بشكل عام ، واي الطبقات الاجتماعية كانت الاكثر استفادة على وجه الخصوص ؟

وغني عن الذكر ، ان السؤال الثالث والاخير هو اهم الاسئلة الواردة على الاطلاق واكثرها حسما تقرير الهوية الاجتماعية للنظم التى تعقب وقوع ونجاح الانقلابات العسكرية • ولو لا الخشية من خطر الانزلاق الى اصدار تعميمات واحكام سريعة لقطعنا ـ مع غيرنا ـ في ظل الشواهد المتراكمة والمتزايدة ابدا بانه ما من انقلاب عسكري قام وتحول الى ثورة • بل اكثر من ذلك : لا امل حقيقي ـ تخبرنا التجربة وينبؤنا الماضي والحاضر ـ بامكانية امتلاك ـ عربة ـ الانقلاب العسكري ، وفي احسن الحالات ، للطاقة الكافية اللازمة لنقل الضباط من حقول التمرد ـ الذي يبدأ اجتماعيا وسياسيا وينتهي عسكريا ـ ••• الى ارض الثورة •

الحواشـــي

١ ـ ومن المحاولات التنظيريه الجادة نذكر الدراسات التالية :

S. E. Finer, The Man On Horseback ; The Role of the Military in Politics (New York : Frederick A. Praeger, 1962) ; and Fred Green, "Toward Understanding Military Coups", African Report, XI (February, 1966); Moshe Lissak, "Modernization and Role - Expansion of the Military in Developing Countries," Comparative Studies in Society and History, IX (1966 - 67); and John J. Johnson (ed.), The Role of the Military in Underdeveloped Countries (Princeton, N.J. : Princeton University Press, 1962).

٢ ـ حول النهج الوظيفي ، انظـــر :

Eugene J. Meehan, Contemporary Political Thought : A Critical Study (Homewood, ILL. : The Dorsey Press, 1967), PP. 114 - 118.

٣ ـ انظـــر ، Ibid., P. 114.

٤ ـ حول دور الجيش في امريكة اللاتينية وباقي دول العالم الثالث ، راجع تباعا :

Norman A. Baley, "The Role of the Military Forces in Latin America" Military Review, LI (February, 1971); Robert D. Putnam, "Toward Explaining Military Intervention in Latin American Politics," World Politics, XX, 1967).

John P. Lovell and C. I. Eugene Kim, "The Military and Political Change in Asia," Pacific Affairs, XL (1967); and in W. Gutteridge, "The Political Role of African Armed Forces," African Affairs, 66 (April, 1976).

٥ ـ راجـــع

Louis J. Cantori and Steven L. Spiegel, The International Politics of Regions : A Comparative Approach (Englewood Clifts : Prentice - Hall, Inc., 1970), PP. 2 - 3.

٦ ـ انظر الدراسة الرائدة لروبرت ميرتون حول هذا :

Robert Merton, Social Theory and Social Structure (New York : The Free Press and Collier - Macmillan, London, 1968), PP. 90 and 105 - 7.

٧ ـ كما هي موضحة في دراسة :

W. J. M. Mackenzie, Politics and Social Change (Baltimore : Penguin Books, 1957), PP. 75 - 78 and 383.

٨ ـ انظـــــر ،

R. Hrair Dekmegian, Egypt Under Nasir : A Study in Political Dynamics (New York : State University of New York Press, 1971), P. 2.

٩ ـ ومن اجل الاطلاع على ملخص رائع لهذه المشاكل انظر :

David E. Apter and Charles Andrain, "Comparative Government Developing New Nations," The Journal of Politics, XXX (1968), PP. 304 - 7.

١٠ ـ حول طبيعة المعلومات الخاصة بالنخب السياسية وادوارها في دول العالم النامي ، راجـــع :

T. B. Bottomore, Elites and Society (New York : Basic Books, 1964), P. 92.; and P. J. Vatikiotis, "Some Political Consequences of the Revolution in Egypt," in P. M. Holt (ed.), Political and Social Change in Modern Egypt (London : Oxford University Press, 1968), P. 367; and finally in Dekmejian, loc.Cit.

١١ ـ حول اختلاف عملية التطور بين دول العالمين المتقدم والنامي راجع المصادر التالية :

Robert E. Scott, "Political Elites and Political Modernization : The Crisis of Transition," in S.M. Lipset and Aldo Solari (eds.), Elites in Latin America (New York : Oxford University Press, 1967), PP. 118 - 120; S. Huntington, Political Order in Changing Societies, (New Haven : Yale University Press, 1968), PP. 102 - 3; J.L. Finkle and Gable (eds.), Political Development and Social Change (New York : John Wiley and Sons, 1971), PP. 432 and 551 - 2 in particular; Roger W. Benjamin and others, Patterns of Political Development : Japan, India and Israel (New York ;

David Mckay Co., 1972), PP. 19 - 20; Karl De Schweinitz, "Growth, Development, and Political Modernization," World Politics (Vol. XXiii, No. 4, July 1970), P. 537; and finally in Myron Weiner, "The Politics of South Asia," in G. Almond and J. Coleman (eds.), The Politics of Developing Areas (Princeton, New York : Princeton University Press, 1960), PP. 240 - 1.

١٢ ــ ولمزيد من التفاصيل حول العوامل الخارجية هذه ، انظر :

Carl Leiden and Karl M. Schmitt, The Politics of Violence : Revolution in the Modern World (Englewood Cliffs, N.J. : Prentice - Hall, Inc., 1968), PP. 70 - 73; and in Miles Copeland, The Game of Nations : The Immorality of Power Politics (London : Weidenfeld and Nicolson, 1970), PP. 42 - 44.

١٣ ــ ومن اجل وضوح اكثر حول هذه العوامل الداخلية هذه ، راجع :

Edward Shils, "The Military in the Political Development of the New State" in Johnson (ed.), Op. Cit. PP. 29 - 34, and 60 - 64; and Lucian W. Pye, "Armies in the Process of Political Modernization," in Ibid., PP. 73 - 89; and finally in Huntington, Op. Cit., PP. 196 - 219.

١٤ ــ من اجل بحث واف حول شمولية هذه المسألة ، طالع :

S. N. Eisenstadt, "Bureaucracy and Political Development," in Joseph La Palombara (ed.), Bureaucracy and Political Development (Princeton, N.J. : Princeton University Press 1963) PP. 96 - 97 and 103.

١٥ ــ بالاضافة الى المصادر المذكورة في حاشية رقم ــ ١١ ــ انظر :

Joseph La Palombara, "An Overview of Bureaucracy and Political Development," in La Palombara (ed.), Ibid., PP. 28 - 29.

١٦ ــ راجــع :

Samuel Huntington, "The New Military Politics", in Huntington (ed.), Changing Patterns of Military Politics (New York : The Free Press, 1962), PP. 13 - 14; Michael Howard, "Introduction : The Armed Forces

as a Political Problem", in Howard (ed.) Soldiers and Governments (London Eyre and Spottiswoode, Ltd., 1957), P. 23, and Francis E. Rourke, Bureaucracy, Politics, and Public Policy (Boston : Little, Brown and Company, 1969), PP. 18 - 19, 56 and 65; and finally in John K. Galbraith, How to Control the Military (New York : The New American Library, 1969), Passim.

١٧ ـ انظـــــــر :

S. E. Finer, The Man On Horseback : The Role of the Military in Politics, (New York Frederich A. Praeger, 1962), PP. 86 - 88; and Norman A. Bailey, "The Role of the Military Forces in Latin America", Military Review, LI (February, 1971) PP. 67 - 68.

١٨ ـ والتعبير هنا مستخدم وفقا للتعريف الذي وضعه مورتون كابـلان ونيكولاس كاتزنباخ . راجـــع .

Morton Kaplan and Nicholas Katzenbach, The Political Foundations of International Law, (New York : John Wiley and Sons, 1961), P. 350.

١٩ ـ انظـــــــر ، Keesings Archives, 1975, P. 27368.

٢٠ ـ راجع الملف الخاص عن لبنان في صحيفة **القبس** الكويتية عدد ٧٦/٣/١٣ وملحق ـ الاستراتيجية في عدد ١٩٧٦/٥/٢٥ .

٢١ ـ حول العلاقات المدنية ـ العسكرية في اسرائيل في العام ١٩٦٧ ، انظر :

Walter Laqueur, The Road to War 1967 : The Origins of the Arab Israeli Conflict (London : Weldenfeld and Nicholson, 1969), P. 148; and Jean Lartegury, The Walls of Israel (New York : M. Eraas and Company, 1969) PP. 75 - 77.

وصول العلاقات المدنية ـ العسكرية في اسرائيل في العام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ ، راجـــــــع :

محمد كعوش ، صراع الجنرالات في اسرائيل (بيروت : المؤسسة العربيـــة للدراسات والنشر ، ١٩٧٤) ص ب ٤٣ ـ ٩٢ .

٢٢ ـ

J.C. Hurewitz, Middle East Politics : The Military Dimension (New York : Frederik A. Praeger, 1969);

John P. Lovell and C. I. Eugene Kim, "The Military and Political Change in Asia", Pacific Affairs, XL (1967), PP. 114 - 123, Fred Green, "Toward Understanding Military Coups", Africa Report, XI (February, 1966) PP. 10 - 16., and Robert D. Putnam, "Toward Explaining Military Intervention in Latin American Politics", World Politics, XX (October, 1967), PP. 83 - 110.

٢٣ ـ ومن اجل تحليل لاهمية الدور الذي تلعبه هذه العوامل انظر :

P. J. Vatitiotis, The Egyptian Army in Politics : Patterns for New Nations? (Bloomington : Indiana University Press, 1961) PP. XI - XII., Morris Janowitz, The Military in the Political Development of New Nations : An Essay in Comparative Analysis (Chicago : The University of Chicago Press, 1964) P. 12., Jamal A. Ahmad, The Intellectual Origins of Egyptian Nationalism (London : Oxford University Press 1960), PP. 124 - 125.

كذلك انظر، احمد بهاء الدين «مرحلة الانقلابات العسكرية » روز اليوسف (القاهرة : العدد ١٥٨٩ ، ٢٤ نوفمبر ١٩٥٨) ص ١

٢٤ ـ راجع :

Gutteridge, OP. Cit., PP. 95 - 96; and Lissak, OP. Cit P. 255.

٢٥ ـ كما حدث في امريكة اللاتينية في القرن التاسع عشر ، وفي اوروبه اثناء فترة ما قبل الثورة الصناعية ، وفي الشرق الاوسط في القرنين التاسع عشر والعشرين ٠

انظر

John J. Johnson, "The Latin American Military as a Politically Competing Group in Transitional Society" in Johnson (ed.) OP. Cit., PP. 92, 95 - 97; and Manfred Halpern, The Politics of Social Change in the Middle East and North Africa (Princeton, N.J. : Princeton University Press, 1963) PP. 253 - 4.

٢٦ ـ كما جاء دراسة :

Morton Kaplan, System and Process in International Politics (New York : John Wiley and Sons, 1957) P. 5.

٢٧ ـ وللاطلاع على تحليل مستفيض وشمولي حول هذا ، انظر :

Joseph La Palombara "An Overview of Bureaucracy and Political Development," in La Palombara (ed.), OP. Cit., PP. 32 - 33.

٢٨ ـ والمعنى المبسط لهذه الظاهرة هو : هالة السحر التي قد تحيط بزعامة ما ·· ومن الجدير بالذكر ان ماكس فيبر كان اول من أعطى كلمة «كاريزما» معناها الحديث عندما عنى بها « صفة خارقة يتمتع بها امرؤ ما» بغض النظر عما اذا كانت تلك الصفة حقيقية او مزعومة مفترضة · ويتضمن التعبير ، علاوة على ذلك «اثبات صفات متفوقة» من خلال (ضمان) رفاه المحكومين والمعنى الاحدث للكلمة يشير الى تناغم عوامل محددة عبر علاقة رباعية بين القادة ، والاتباع ، والظروف ، والاهداف · حول المعنى الخاص بماكس فيبر أنظر :

H. H. Gerth and C. Wright Mills (eds.), From Max Weber: Essays in Sociology (New York: Oxford University Press, 1946), PP. 295-6.

Dankwart A. Rustow, A World of Nations: Problems of Political Modernization (Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1967), P. 152.

السكان والتنمية : النظريات المختلفة وواقع العالم الثالث

د · محمد العوض جلال الدين *

تمهيـــد :

في السنين الاخيرة ، ازداد بين الباحثين والمنظمات الدولية وكثير مــن دول العالم الاهتمام بموضوع السكان · وجاء هذا الاهتمام الشديد نتيجـــة للتكاثر السريع في الاعداد البشرية في الحقبة الاخيرة · واطلقت الالفـــاظ التشاؤمية التي تثير القلق وتحذر الانسان من المصير الاسود الذي ينتظره اذا استمر التزايد السكاني بمعدلاته الحالية وخاصة في دول العالم الثالث · وكثير من المؤلفات تحمل عناوين في هذا المعنى كالمعضلة السكانية ، الازمة السكانية ، القنبلة السكانية ، البركان السكاني أو الانفجار السكاني الخ ··

ويعزى الاهتمام بموضوع السكان للاهتمام الاكبر بقضايا التنميـــة وخصوصا في دول العالم الثالث ، لان السكان والتنمية موضوعان متداخلان · فالتزايد السكاني وما يتبعه من تغيرات في الحجم والكثافة والتوزيع الجغرافي وفي التركيب العمري والنوعي وفي الخصائص الاقتصادية والاجتماعيـــة ومن الناحية الاخرى ، تؤثر متغيرات التنمية في الاتجاهات والخصائـــص السكانية · ولكن هذه العلاقة معقدة جدا وغير ثابتة · كما انها متداخلة وذات جوانب متعددة · ذلك لان متغيرات السكان وكذلك متغيرات التنمية في تحريك مستمر · ويمكن تصور اى من هذه المتغيرات اما كنتيجة او كسبب · وتسهيلا لعرض الموضوع وشرحه بوضوح في الصفحات القادمة يمكننا اعتبار السكان في بعض الحالات كعامل مستقل يؤثر ولا يتأثر بالنمو الاقتصادي والاجتماعي وفي حالات أخرى يمكننا افتراض العكس ، اى ان التنمية هي التي تؤثر فـــي اتجاهات السكان وفي خصائصهم الديمغرافية والاجتماعية والثقافية · غير ان ما سنعرض له باختصار شديد في هذا المقال سيركز اساسا على عـــرض وتحليل ونقد بعض النظريات والمعتقدات الاجتماعية والاقتصادية التي تطرقت للمسالة السكانية وعلاقتها بالرفاهية وبالموارد وبالغذاء وبالتطور الاجتماعي والاقتصـــادي والسياسي ·

---

* استاذ الاقتصاد في جامعة الخرطوم ·

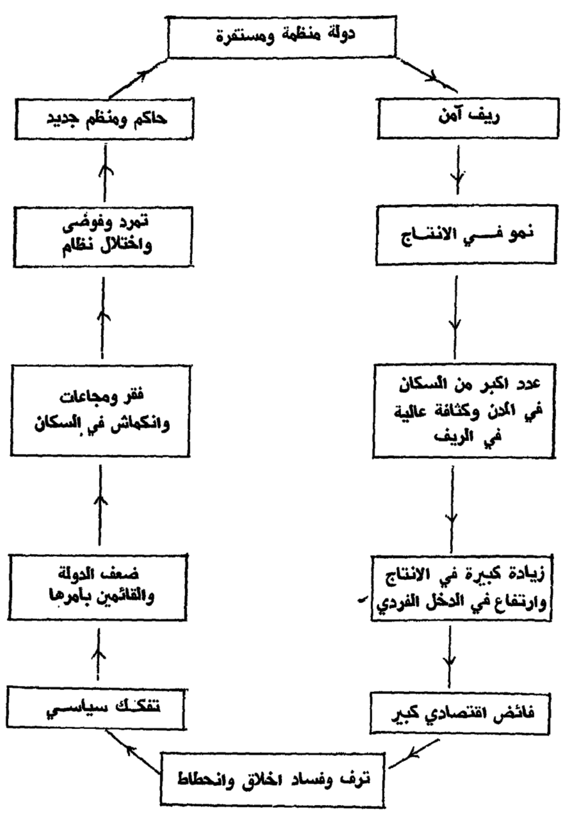
نظريات النمـــو السكاني :

الواقع ان الاهتمام بموضوع السكان امر ضارب في القدم ٠ فقد اهتـم به المصريون القدماء ، كما اهتم اليونان والاغريق بالزيادة والنقصان فـي الاعداد البشرية ولكن يبدو ان اهتمامهم كان محصورا في النواحي العسكرية والحربية ٠ وقبل هؤلاء تعرض للقضايا السكانية الصينيون وعلى رأسهـم الفيلسوف الصيني القديم كونفيكيوس ٠ واهتم الصينيون بالعدد الامثـل للسكان او النسبة المثلى بين السكان والموارد المتاحة ، واعتبروا ان اي زيادة او نقصان في هذه النسبة يؤدي الى الفقر وان الحكومات يجب ان تحافظ على هذه النسبة في كافة المناطق عن طريق تهجير السكان من المناطق المكتظة الى المناطق الاقل كثافة (١) (والواقع ان هذا ما تفعله حكومة الصين الشعبية في الوقت الحاضر ٠)

(١) نظريــة بن خلـدون :

يعتبر العلامة ابن خلدون (١٣٣٢ ـ ١٤٠٦) من اوائل المتطرقـين للعلاقة بين السكان والتنمية بشيء من العمق والدقة ، فقد ذكر في مقدمته المشهورة وتحت عنوان » في أن تفاضل الامصار والمدن في كثرة الرزق (٢) لاهلها انما هو تفاضل عمرانها في الكثرة والقلة ٠ ويذهب بن خلدون في تفسير ذلك الى ان الشخص الواحد من البشر لا يمكنه التحصل على معاشه بمفرده ، كما لا يمكنه ان يستنقل عن الاخرين ٠ وربما كان بن خلدون اول من جاء بفكرة اقتصاديات الحجم الكبيروالتي تقوم على فكرة التخصص وتقسيم العمـل والتي يمكن شرحها ببساطة شديدة في ان رجلين يعملان معا يستطيعان انتاج اضعاف ما لو عمل كل منهما بمفرده ٠ وبمعنى اشمل ، ان ازدياد حجم الجماعة يزيد من فرص التخصص وبالتالي يكون في امكانهم استغلال الموارد بصورة أفضل تقود الى انتاج يفوق الزيادة السكانية واحتياجاتها الضرورية وتكون في هذه الحالة حسب ما ورد على لسانه ، الاعمال زائدة على الضرورات فتصرف في حالات الترف وعوائده وما يحتاج اليه غيرهم من أهل الامصار ويستجلبونه منهم بأعواضه وقيمه ليكون لهم بذلك حظ من الغنى ٠٠٠٠ (٣)

ومن ذلك يتضح جليا ان بن خلدون هو أول اقتصادي يسهب في شرح أن عملية الانتاج تقوم على التعاون بين أفراد الجماعة وتقسيم العمل بينهم ٠



نظرية ابن خلدون في التغير الدوري للسكان

ومع الاتساع المستمر في حجم الجماعة (كالقبيلة او الامة) يضطرد نمو الاقتصاد ويزيد الانتاج حتى يفيض عن الحاجة ويترتب على ذلك نمو في علاقات الاعتماد المتبادل بين مختلف الامصار ، ويكون بذلك التكاثر السكاني في رأى بن خلدون سببا في زيادة وسائل العيش والرفاهية ٠

أما السبب في نقص الغذاء وانتشار المجاعات فيرجعه بن خلدون للترف والفساد والانحطاط السياسي والاخلاقي ٠ وقد شرح بن خلدون ذلك في نظريته المشهورةعن التغيرات الدورية في السكان وعلاقاتها بالاحوال السياسية والاقتصادية في المجتمع (٤) ٠والنموذج ادناه يوضح نظرية بن خلدون في التغير الدوري للسكان ببساطة شديدة ٠ وواضح من النظرية ان الدولة حينما تكون حسنة التنظيم ، يكون هناك استقرار سياسي في المدن وازدهار في الريف مما يؤدي الى زيادة الانتاج ٠ وهذا بدوره يتسبب في كثرة الاعداد السكانية مما يؤدي الى تقسيم العمل والتخصص وزيادة الرفاهية ٠ ولكن هذه الحالة لا تدوم بسبب انحطاط الاخلاقيات والتفكك السياسي الذي يؤدي للفقر والمجاعات مما يقلص من الاعداد السكانية ويستدعي هذا الحال ظهور قيادات جديدة تتصدى للعمل السياسي لتعيد الاستقرار من جديد ، وتبدأ بذلك دورة سكانية جديدة وهكذا دواليك ٠

(٢) نظرية دوركايم :

أعطى دركايم اهتما ما كبيرا للمسألة السكانية في كتابه « تقسيم العمل » واعتبر تكاثر السكان من أهم الاسباب التي تقود الى تقسيم العمل ٠ وبذلك يكون دوركايم أيد ودعم ما ذهب اليه بن خلدون ٠ وأكد دركايم ان تقسيم العمل يعود الى سلسلة من التقدم في كل ميادين الحياة وذلك لاسباب كثيرة منها ان تقسيم العمل يقوى ويصقل شخصية الفرد لان الفرد المتخصص أكثر ابداعا من غير المتخصص وله فرص أكبر في الابداع والاستقلال بالرأي ٠ كما اعتبر تقسيم العمل مصدرا للتضامن الاجتماعي لانه يربط الفرد بعائلته وبمجتمعه وبوطنه فضلا عن ان تقسيم العمل يرفع من مستوى الحياة والمعيشة ، ويخلق حاجات جديدة ، وبهذا يكون دركايم متفائلا بكثرة السكان ، رغم النزعة التشاؤمية التي طغت في انجلترا وفرنسا بسبب نظرية مالتس عن السكان والتي سنتعرض لها بعد قليل ٠

(٣) هنـــري جـورج :

هنري جورج (١٨٣٩ ـ ١٨٩٧) اقتصادي امريكي تقدمي ، كان يرى ان الزيادة في الاعداد السكانية ، بخلاف اى شيء اخر تتضمن الزيـادة فـي غذائهم ورفاهيتهم اذا تساوى الناس في فرصة الوصول الى موارد الارض الاقتصادية ومنعت القلة من الاستحواذ على هذه الموارد واحتكارها ٠ وكـان يعتقد ان الجماهير العريضة لو استطاعت الاستيلاء على الارض واستخدامها ، ستكون الارض اوفر انتاجا بسبب استعداد الجماهير وقدرتها اكثر من غيرها على زيادة الانتاج اكثر فأكثر وبذلك تغل الارض أكثر مما كانت تغله في ظـل نظام الملكية الخاصة بحيث لن تكون هناك مشكلة سكانية او ندرة في الغذاء وأسباب العيش ٠ ويضيف هذا المفكر ان ازدياد السكان في العالم يتضورون فيه جوعا لا ينتج عن ظواهر طبيعية ولكنه ينشأ نتيجة للاختلالات الاجتماعيـة التي تحكم على الاغلبية من الناس بالعوز وسط الثراء ٠

ويرى هنري جورج بالاضافة الى ذلك ان القدرة على التوالد تتناقص كلما عظم انتشار الفكرالفردي ٠ وهو رأي تؤيده كل النظريات الحديثة ٠ وعلـى العموم يبدو ان مثل هذه المعتقدات ، وخصوصا فيما يتعلق بالفروقات الكبيرة والمتزايدة بين الاغنياء والفقراء وبين الدولة الصناعية ودول العالم الثالث هي التي تجد قبولا كبيرا في الوقت الحاضر بين الذين يعرضون القضايا السكانية بطرق علمية وعقلانية وهي الافكار التي سادت في مؤتمر بخارست للسكـان ١٩٧٤ ٠ ورغم ذلك نجد من يتحامل على مثل هذه الاراء التي برهنت علـى صحتها وروعتها رغم مضي مائة عام على كتابتها ٠

(٤) ارسين ديمـــون :

يقرر ارسين ديمون (١٨٤٩ ـ ١٩٠٢) ، بناء على نتائج دراسات اجراها في فرنسا « ان زيادة الاعداد في شعب تتناسب تناسبا عكسيا مع تطـور الفرد » ٠ وشبه ميل الفرد الى الارتفاع الى مستويات أعلى في بيئتـه الاجتماعية بالخاصية الشعرية الطبيعية (٦) ٠ ومع الارتفاع الى أعلى يصبح التوالد أقل احتمالا وهي نظرية فيها كثير من العمق وبرهنت على صحتها الدراسات ٠ وما حدث في اوربا خلال الثورة الصناعية حيث بدأت الخصوبة تنخفض وسط المتعلمين والطبقات المحظوظة وفي المدن بالذات ٠ ثم بدأ هـذا الانخفاض يشمل كافة المناطق والطبقات بسبب التقدم الاجتماعي والاقتصادي٠

(٥) نظريـــة دبريــل :

ومن نظريات النمو السكاني المتفائلة نظرية العالم الاجتماعي البلجيكـي دبريل الذى يرى ان الزيادة السكانية لا تخلق اى مشكلة او أزمة الا اذا كانت الوسائل المستعملة غير كافية ، او ان النظام القائم غير قادر على تلبية ومقابلة الاحتياجات الجديدة الناتجة من الكثرة السكانية • ويضيف دبريل ان القائمين بالنظام يحتلون مركزا محميا يتيح لهم الاستمتاع باحسن ما يجود به الوضع القائم ، ولهذا يحارب القائمون بالنظام كل جديد يضر بمركزهم • امـــا الاجيال الجديدة الناتجة من التزايد السكاني السريع فهي دائما تحس بالنقص وتأمل في تحسين أوضاعها في وسائل جديدة تحل محل الوسائل القديمة حتى لا ينخفض مستوى الحياة بسبب عدم كفاية الوسائل المستعملة من ناحية ، وازدياد السكان من ناحية أخرى •

من هذا يتضح لنا ان دبريل يعتبر زيادة السكان محركا اساسيا للتقدم لانها تتطلب جهودا جديدة وتجميع وتنظيم الوسائل وايجاد الاختراعـــات والمستحدثات • وهذا التقدم يحدثه الشباب والقادمون الجدد • ومن ناحيـــة أخرى ، يرى دبريل ان تناقص السكان يؤدي الى عكس الاثار التي تترتب على زيادتهم ، لان انكماش السكان يؤدي الى نقص اليد العاملة ، وهجر الاعمـــال الدنيا والقضاء على روح المغامرة • ويكتفي السكان بالفن الانتاجي السائـــد وتلجأ الجماعات التي تنمو ببطء الى العزلة والانطواء وتقف عاجزة امام الطبيعة التي تسيطر عليها من كل ناحية (٧) •

(٦) مالتس واتباعـــه :

عرضنا حتى الان وباختصار شديد لبعض النظريات السكانية المتفائلة • ولكن ليس كل الذين تعرضوا للعلاقة بين التزايد السكاني تميزوا بهذا التفاؤل والواقع ان الذين تطرقوا للمسالة السكانية ينقسمون الى ثلاث فرق مـــن الناحية العقائدية : الاولى سكانية ، والثانية لا سكانية ، والثالثة تأخذ موقفا وسطا بين الفرقة الاولى والثانية • ويعرف اللاسكانيون بالمالتسيين نسبة الى شيخهم الاكبر القس مالتس ، أشهر المتطرفين للقضية السكانية • وهـــم يكونون حتى وقت قريب جدا ، وربما حتى كتابة هذه السطور ، الاكثرية مـــن بين علماء الاقتصاد والديمغرافيا وعددا كبيرا من علماء الجغرافيا والاجتماع رغم التحديات والمازق التي واجهتم اخيرا وهزت بعنف مواقعهم ونظرياتهم •

وسنتعرض في الصفحات التالية لنظرية مالتس بالشرح والنقد المسبب رغم ان المدرسة المالتوسية تضم عددا كبيرا من الاقتصاديين معظمهم اتى بعد مالتس وتبنى نظرياته ، ومنهم من سبق مالتس في ذلك ٠

ان نظرية مالتس ترى باختصار ان هناك كثرة في السكان ونقصا في وسائل العيش ولذلك لا بد من اعادة التوازن بين السكان والغذاء ٠ ويرى ان هذا التوازن لا يأتي الا بتدخل الانسان بموانع وقائية كالامتناع عن الزواج وضبط الاتصال الجنسي والعفة كي يحد من اتجاهه نحو التزايد والا انتهى به الامر الى الاوبئة والمجاعات والحروب (٨) ٠

ويبدو واضحا أن نظرية مالتس ومن تبعه تعتبر التزايد السكاني عاملا تابعا يتاثر ولا يؤثر في التقدم الزراعي ، والنظرية مبنية على قانون الغلة المتناقصة وهذه النظرية تقوم على أساسين :

أولا : بالنسبة للارض المزروعة فعلا لا تكون الزيادة في انتاجها بنفس النسبة في زيادة عنصر العمل فيها ، أي بنسبة نمو السكان عليها ٠

ثانيا : بالنسبة للاراضي البكر فانها في رأي مالتس عادة تكون أقل خصوبة وبالتالي تعطى انتاجا اقل بكثير من الارض المزروعة فعلا وعلى ذلك فان التوسع الزراعي ـ سواء كان رأسيا أو افقيا ـ لن يفي بحاجة السكان المتزايدين ٠

والواضح أن تكاثر الفقراء والكادحين في انجلترا خلال القرن الثامن عشر قد أوحى لمالتس بنظريته التشاؤمية لان هؤلاء الفقراء أصبحوا يشكلون خطرا على الاغنياء ويهددون استمرار الرأسمالية الوليدة ٠ ولذلك تصدى مالتس للدفاع عن الرأسمالية ومصالح طبقة المحافظين ٠ ولعل هذا هو السبب في أن مالتس عارض بشدة القوانين التي تحمي الفقراء والتي كانت تهدف الى توفير حد أدنى من المعيشة لكل فرد ٠ ورأى أن هذه القوانين تؤدي الى زيادة السكان وخصوصا بين أفراد الطبقة العاملة وتصرفهم عن تطبيق الموانع الوقائية مما يزيد عددهم بسرعة ويجعلهم أكثر بؤسا وفقرا ٠ ذلك أن بؤس الانسان وفقره في رأي هذا القس الانجليزي لا يرجع الى المجتمع او علاقات الانتاج السائدة فيه دائما وانما يرجع للانسان نفسه (٩) ٠ وبذلك برأ مالتس الرأسمالية وما تحمله من استغلال للطبقات الفقيرة من كل مسئولية وانها بريئة من مصدر بؤس الطبقة العاملة ٠ وعزا السبب أساسا الى زيادة السكان ٠ ولا يرى طريقا

لاسعاد الفقراء للتخلص من الحاجة والعوز غير الحد من تكاثرهم • وبصرف النظر عن الاهداف التي كان يرمي اليها مالتس ، سواء كانت تلك الاهداف اسعاد البشرية أو الدفاع عن الراسماليين وحمايتهم فان نظريته سيطرت عليها نزعة تشاؤمية وصفها الاصلاحي « جودوين » بأنها العبقرية السوداء التي تقتل كل أمل للبشرية في التقدم • والاهم من ذلك أن هذه النظرية لم تكن لها اسس علمية ، سواء كان ذلك في الماضي أو في الوقت الراهن ، كما أن توقعاتها قد كذبها الواقع • فقد فشلت هذه النظرية في التنبؤ بما حدث في أوربا فقد زاد الانتاج الزراعي والصناعي في أوربا لم تكن في حسبان مالتس واتباعه وفاقت الزيادة في الانتاج النمو السكاني بدرجات كبيرة ، رغم الوتيرة السريعة التي زاد بها السكان نتيجة للانخفاض المستمر في معدلات الوفيات بسبب التقدم الاقتصادي والاجتماعي والصحي •

والواقع أن تزايد السكان وارتفاع كثافتهم وتغير تركيبهم الديمغرافي والاجتماعي قد ساهم مساهمة فعالة في الثورة الصناعية والزراعية في غرب أوربا وادى الى تغييرات سياسية واقتصادية في صالح التنمية والتقدم ، لان الزيادة في السكان وبالتالي في القوى العاملة تصاحبها في العادة تغيرات في التكنولوجيا والتنظيم وتحسن في وسائل وفي علاقات الانتاج • ولا شك في ان النمو السكاني قد ساعد البريطانيين في دفع عجلة الثورة ومكنهم من بناء شبكة من المواصلات والبناءات التحتية الاخرى ، كما مهد لهم السيطرة على المستعمرات •

وهناك ما يثبت من تجربة بعض الدول الاوربية أن ارتفاع الكثافة السكانية قاد الى تقدم اقتصادي ملحوظ • فقد تمكن الهولنديون بسبب الضغط السكاني (٢ مليون يعيشون في حوالي ٨ ملايين فقط من الافدنة في سنة ١٧٠٠) تمكنوا من أن يصبحوا أغنى دول أوربا وأكثرهم مهارة وتخصصا • ويقول الاقتصادي وليام بتي (١٠) ان كثافة الهولنديين في ذلك الوقت تعتبر عالية جدا حتى بمقاييس اليوم • ورغم ذلك ، استطاعوا بهذه الكثافة أن يشيدوا الموانىء والقنوات • ولو كانت كثافتهم منخفضة أو عددهم أقل لما استطاعوا تعمير رقعتهم المحدودة ويجعلونها أكثر انتاجا من غيرها • ويضيف الاقتصادي بتي ان أرض الهولنديين كانت رغم ازدحامها تجذب العمال المهرة من البلاد الاخرى بسبب ارتفاع الاجور ووفرة فرص العمل • كذلك استطاع الهولنديون

بناء أقوى اسطول في بحر البلطيق وكانت سفنهم أكثر تخصصا وأقل تكلفة مما جعلها تقوى على منافسة سفن الدول الكبرى كانجلترا وفرنسا ٠

وبالاضافة الى أن نمو السكان ساهم في تقدم الهولنديين في القرن السادس عشر والانجليز في القرن الثامن عشر ، فقد كان أيضا سببا رئيسيا في نهضة الاغريق في القرن السادس قبل الميلاد وفي التقدم السريع الذي أحرزه اليابانيون في النصف الاول من هذا القرن ٠

والولايات المتحدة التي يتكاثر فيها اللاسكانيون (أو المالتسيون)وتسعى حكومتها لاقناع دول العالم الثالث بضرورة تحديد النسل وتنفق أموالا طائلة في هذا الصدد ، هذه الولايات لا يمكن تخيلها أن تكون أقوى دول العالمواغناها لولا كثرة سكانها ونموهم المتواصل سواء كان هذا النمو ناتجا من التزايد الطبيعي للسكان أو الهجرة الوافدة اليها ٠

ومن ناحية اخرى ادى التناقص في معدلات المواليد في فرنسا الى انكماش سكانها ٠ فالمعروف أن فرنسا هي أول قطر أوربي يبدأ فيه الحد من التزايد السكاني في الوقت الذي كانوا يتزايدون فيه بسرعة في دول أوربا المجاورة ونتيجة لذلك لم تستطع فرنسا أن تنهض بزراعتها وصناعتها بالسرعة التي نهض بها جيرانها ٠ وفي مجال الزراعة بالذات ، يعتقد كثير من العلماء الاقتصاديين (١١) في فرنسا أن التقدم النسبي البطيء الذي أحرزته فرنسا في هذا القطاع يعزى في المقام الاول الى الانكماش السكاني والسرعة البطيئة التي كانوا يتزايدون بها ٠ وفي المؤتمر العالمي للسكان والذي عقد بروما ١٩٥٤ أعلن العالم الفرنسي الكبير (الفريد صوفي) انه لو كان الحد من التزايد السكاني يؤدي الى مزيد من التقدم الاقتصادي لكانت فرنسا اليوم أغنى دول العالم لانها أول قطر يحد من الزيادة السكانية ٠ ويعيب العالم الفرنسي (كومب) على بلاده انها بسبب تحديدها للتزايد السكاني كانها تفضل الانكماش بدل التوسع والانزواء بدل مواجهة التحدي (١٢) ٠

يتضح لنا من الفقرات السابقة ان التزايد السكاني يمكن اعتباره متغيرا مؤثرا في وتيرة التقدم الاقتصادي والاجتماعي ٠ والواقع ان بعض الاقتصاديين يعتبره « محركا أولا » للاقتصاد ٠ فالثورة الصناعية والنهضة الزراعية في غرب أوربا لم تكن لتاخذ القفزة الكبيرة لو لم يدعمها التزايد السكاني السريع لان زيادة السكان قد شجعت على القيام بمشروعات ضخمة وشجعتالرأسماليين

على روح المبادرة والمغامرة بسبب الطلب المتزايد على سلعهم وبسبب وفرة الايدي العاملة الرخيصة • وتسبب النمو السكاني في زيادة حيوية السكان وزيادة نسبة الشباب منهم مما أدى الى توسيع أفق الانسان وتغذية قدرته في عملية تنظيم المشروعات وكذلك في تنمية المواهب • ذلك لان النمو السكاني البطيء أو الثابت لا يتم الا عن طريق الهجرة أو خفض معدلات المواليد وفي كلتا الحالتين سيفقد السكان عناصر شابة أو مدربة ، وتزيد نسبة كبار السن • وهذا بالطبع يزيد من أعباء ورعاية الشيخوخة لان كبار السن الذين لا ينتجون يعتبرون عالة على المجتمع وتكلف اعالتهم اضعا فـما تكلفه تربية الاطفال وتنشئتهم •

واذا رجعنا لنظرية مالتس مرة اخرى لنرى كيف كذبها التاريخ فانـــه يتضح لنا انه لم يكن في تصور مالتس أن التوازن بين وسائل العيش والسكان لا يمكن تحقيقه بتخفيض التزايد السكاني وانما يكون ذلك بخلق مزيد مــن الموارد وزيادة الانتاج بالدرجة التي توازي النمو السكاني أو تفوقه • وهذا ما حدث بالفعل • لان الانسان هو العامل الحاسم في التقدم وهو المعين الذي لا ينضب من الابداع والخلق •

مثلا بالنسبة للتقدم الزراعي ، يعتبر التقدم الذي أحرزه الانسان خلال القرنين الماضيين دليلا على ما نقول • وليس بالضرورة أن يبــدأ الانســان باستغلال أخصب الاراضي والواقع أن الانسان يبدأ استغلال الارض الاسهل خضوعا وأسرع انتاجا ، لان الانسان كان ضعيفا في البدء ولكن بنمو قدراته وطاقاته يمكنه تذليل العقبات • ولناخذ على ذلك مشروع الجزيرة في السودان، فرغم نجاح هذا المشروع وخصوبة أرضه وسهولة ريه مما دعى الى اقامته قبل المشاريع الاخرى فليس بالضرورة أن يفوق الانتاج الحدي فيه الانتاج فــي المشاريع التي اقيمت في الفترة الاخيرة • والواقع أن انتاجية الفدان من القطن في مشروع الرهد يتوقع أن تكون أعلى بكثير من تلك التي بمشروع الجزيرة •

هذا من ناحية قانون الغلة المتناقصة في الزراعة والذي يبدو ان مالتس اعتمد عليه كثيرا في فروضه فيما يختص بالتكاثر السكاني وتزايد الغـذاء وواضح ان مالتس لا يتصور ما يمكن أن يكون عليه العلم والتكنولوجيا وما يمكن أن يقدماه للبشرية وما يسهما فيه من تحسين في مستويات المعيشـة • والواقع ان التقدم التكنولوجي قد يقتضي زيادة في الاعداد السكانية في بعض الاحيان وهذا ما صاحب الثورة الصناعية في غرب أوربا حيث أدت اقامــة المصانع الحديثة والتحسن في سبل النقل والمواصلات ووسائل التوزيع الى

طلب متزايد من الايدي العاملة • ورغم التزايد السريع في الاعداد السكانية فقد ارتفع مستوى المعيشة بصورة كبيرة ، وكان هناك فائض من الطعام مما أدى الى التفكير في حفظه لفترات طويلة بطرق حديثة (كالمعلبات مثلا) •

هذه بعض الانتقادات التي يمكن توجيهها الى نظرية مالتس في هذا المكان وسيكون هناك مزيد من النقد والتصدي لمالتس واتباعه السابقين واللاحقين فيما بعد •

(٧) الماركسيون والاشتراكيون :

يرى الماركسيون والاشتراكيون والتقدميون بوجه عام ان التوازن بين السكان ووسائل العيش يمكن اعادته بخلق ما نقص • والواقع أن ماركس نفسه لم يعترف بأي مشكلة تتعلق بحجم السكان أو تزايدهم ، ولذلك كان هجومه على مالتس عنيفا ، واتهم نظرية مالتس بانها مصطنعة ومزيفة وحاقدة على الطبقة العاملة ، وانها غير علمية ووضعت اساسا لخدمة الراسماليين والبرجوازيين حتى يمكنهم الاستمرار والتمادي في استغلال الطبقة العاملة • كما هاجم ماركس مالتس فيما يتعلق بموقفه «المخزي» من قانون الضمان الاجتماعي ومعونة الفقراء • ووصف انجلز نظرية مالتس في السكان بانها وصمة في جبين العلم •

ويرى ماركس واتباعه ان الفائض السكاني يعتبر ثمرة من ثمار الرأسمالية في الدول الصناعية ومن ثمار التخلف والرأسمالية في دول العالم الثالث • أما في ظل الاشتراكية فلا يمكن أن يكون هناك فائض في السكان أو في الايدي العاملة وبالتالي نقص في الاستخدام لان النظام الاشتراكي قادر على استيعاب أي مزيد من السكان ، ويمكن للاقتصاد أن يتكيف حسب التزايد السكاني وليس العكس ذلك لان الانسان قادر على قهر الطبيعة وتسخيرها وحملها على خدمته •

واذا أردنا أن نعرف كيف يفسر الماركسيون وجود فائض في الايدي العاملة (أو ما يطلقون عليه الجيش الصناعي الاحتياطي) في النظم الرأسمالية فلا بد من شرح قانونهم العام للتراكم الرأسمالي • ويبدأ هذا القانون بشرح التركيب العضوي للرأسمال وتقسيمه الى جزئين : رأسمال ثابت ورأسمال متحرك •

أما رأس المال الثابت فيشمل وسائل الانتاج كالالات والمباني والمـواد الاولية ويشمل رأس المال المتحرك قوة العمل الحية (الاجور) ٠ ويكون التركيب العضوي لرأس المال (نسبة رأس المال الثابت الى رأس المال المتحرك)متفاوتا في مختلف المؤسسات العامة لصناعة واحدة ٠ فيكون مرتفعا حينما تكون هناك كمية أكبر من الالات المعقدة الغالية الثمن وكمية كبيرة من المواد الاولية المحولة قبالة كل عامل ٠ويكون التركيب منخفضا حينما يغلب العمل الحي وتكونقبالة كل عامل كمية قليلة من الالات والمواد الاولية ٠ ولكن مع التقدم التكنيكـي وادخال الا تجديدة يزداد التركيب العضوي لرأس المال أي تزيد نسبة رأس المال الثابت لرأس المال المتحرك ٠ وبما ان الطلب على الايدي العاملة لا يتحدد تبعا لرأس المال كله ، وانما يحدده رأس المال المتحرك فقط فان الطلب علـى الايد يالعاملة ينخفض بصورة نسبية مع التراكم ونقص نسبة رأس المـــال المتحرك الى رأس المال الثابت وهكذا تجد أعداد متزايدة من العمال نفسها بدون عمل ٠ وهناك جزء من العمال يجد نفسه فائضا عن الحاجة وهو ما يطلق عليه الماركسيون فائض السكان النسبي تحت النظام الرأسمالي ٠ وهذا الفائض من السكان نسبي لان الطا بعلى العمال يتناقص نسبيا مع تراكم رأس المـال بينما تزداد نسبة الاستخدام بصورة مطلقة تبعا لحجم رأس المال الكلي ٠ وقد ميزت الماركسية بين ثلاثة أشكال لفائض السكان النسبي : أولها الفائـض المتذبذب وهو يتكو من المعال الذين يفقدون عملهم من حين لاخر أو لفترة محدودة نتيجة لتخفيض الانتاج أو استخدام الاتجديدة أو بسبب تفليس واغـلاق المؤسسات وعند توسيع الانتاج يجد جزء من هؤلاء العاطلين عملا كما يجده جزء من الباحثين الجدد عن العمل ولكن بنسبة تتضاءل باستمرار بالنسبة الى مجموع رأس المال ٠

أما الشكل الثاني من فائض السكان النسبي فيعرف بالفائض الكامن أو ما يطلق عليه عادة البطالة المقنعة أو المستترة وهو يتكون من صغار الفلاحين والعمال الزراعيين وبعض الحرفيين الذين أصابهم الخراب بسبب التقــدم التكنيكي الذي يؤدي الى نقص نسبي وفي النهاية مطلق على طلب الايدي العاملة في الزراعة نتيجة للاستثمارات الرأسمالية الكبيرة التي تخلق طلبا على العمال الموسميين ٠ ولكن حينما تتسع هذه الاستثمارات ويزيد استعمال الالات والماكينات ويتطور ، يفقد صغار المزارعين اراضيهم ويتحولون الى عمال زراعيين

في الوقت الذي يتناقص الطلب على العمال الزراعيين انفسهم ويتجه كثير منهم نحو المدن ليزيدوا من جيش العاطلين وسط العمال ومن يبقى منهم في الريف يكون استخدامه ناقصا ، ولا يجد الا عملا بسيطا خلال فترة قصيرة من كل عام.

والشكل.الثالث من الفائض السكاني يشمل اولئك الذين ليس لهم عمل دائم ومضمون ، وانما يقومون باعمال غير منتظمة تدر عليهم دخلا تافها يقل كثيرا من الحد الادنى للاجور ، ويشكل هؤلاء نسبا عالية في المدن وخصوصا مدن العالم الثالث .

وعلى العموم يمكن تلخيص النظرية الماركسية في السكان في أن تراكم رأس المال في المجتمع البرجوازي يتسبب في خلق الزيادة النسبية من السكان العاملين ، ويبدو أن مجريات الامور قد أيدت هذه النظرية على الاقل في بعض خطوطها العريضة خلال النصف الاول من هذا القرن . فقد تناقصت نسبة رأس المال المتحرك (وهو الذي يحدد الطلب على الايدي العاملة كما ذكرنا) الى رأس المال الثابت . ففي الولايات المتحدة كانت هذه النسبة ٢٣٪ في سنة ١٨٨٩ وأصبحت (١٨ ٪) في سنة ١٩٠٤ وبدأت تتناقص باستمرار حتى صارت (١٥ ٪) في العام ١٩٣٩ (١٤) . وبالمثل بدأت نسبة العاطلين الى مجموع الطبقة العاملة تتزايد باسمترار فقد كانت (٥٪) فقط في ١٨٨٩ ثم زادت الى (١٠ ٪) في سنة ١٩٠٠ و (١٥٪) في سنة ١٩١٥ ووصلت (٢٣٪) في سنة ١٩٢١ (١٥) . وبلغ أيضا الفائض في السكان الزراعيين نسبا عاليةجدا. ومن ناحية اخرى ، تناقصت نسبة المداخيل التي تذهب للطبقة العاملة ، حيث كانت تشكل (٧٠٪) في ١٨٨٩ و (٦١٪) في سنة ١٩٢٩ و (٤٥٪) فقط في العا م١٩٣٩ (١٦) .

ورغم ذلك لم ينهار النظام الرأسمالي كما تنبأت الماركسية رغم تحليلها العميق لاسلوب الانتاج فيه . ولا نريد هنا أن ندخل في نقاش حول الاسباب التي لم تؤد الى انهيار النظام الرأسمالي لان ذلك يخرجنا عن نطاق البحث الحالي ولكن هنا لنقطة هامة لا بد من توضيحها هنا . وهي اذا كان النظام الرأسمالي يخلق جيشا من العاطلين يوفر للرأسماليين ايادي عاملة رخيصة ويمكنهم من استثمار العمال وفرض شروطهم القاسية ملفاذا تتحمس الدول الصناعية اليوم ومن ورئها كبار المستثمرين للدعوة لتحديد النسل وينفقون الاموال الطائلة ويقومون بالدعاية الواسعة في هذا السبيل ، فهل هم مخلصون

في هذه الدعوة وهدفهم منها تحقيق خير الانسان واسعاده ؟٠ من الصعوبة بمكان الاجابة بدقة على هذا السؤال فلا شك ان هناك من المخلصين الذين يأخذون المشكلة السكانية من زاوية ضيقة ويتناولون اعراضها الخارجية ولا يدركون ابعادها الحقيقية وهناك من يحاول اخفاء المشاكل الحقيقية للتخلف عن وعـي ويركز أساسا على التزايد السكاني ولا شك ان هؤلاء يخشون ان يؤدي التزايد السكاني الى ثورات شعبية في بعض الدول الموالية لهم وتهدد مصالحهم فـي تلك الدول وقد تهدد تلك الثورات النظام الرأسمالي في عقر داره ٠

ورغم ذلك فهناك بعض الاشتراكيين الذين يقلقهم التكاثر السكاني فـي بلاد العالم الثالث ويرون أن على الدول النامية أن تحد من التوسع السكانـي وتدمج سياستها السكانية ضمن السياسة الاقتصادية والاجتماعية ٠ والواقع ان قلة من الماركسيين يرون انه بدون هذا فان أي تخطيط اقتصادي قد يبـدو غير واقعي ٠ وقد استعمل أحد الماركسيين كلمة العدو السكاني الذي يلتهم سنويا من الدخل القومي ٢ ـ ٣ ٪ ٠ وأضاف أن ذلك يشكل عقبة كأداء في سبيـل التغلب على مشاكل التغذية والاستخدام (١٧) ٠

ولكن غالبية الاشتراكيين المهتمين بقضايا التنمية وكثير من علماء الاجتماع العقلانيين يفسرون الاندفاعة السكانية التي تعاني منها كثير من دول العالم الثالث بأنها نتيجة طبيعية للتخلف الذي ترزح تحته هذه الدول ولا يمكن أن تكون سببا أو عاملا هاما يعوق التنمية ولذلك لا يمكن اعادة التوازن بين التكاثر السكاني ونمو الموارد الا ببذل الجهود المخلصة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٠ ويمكننا أن نلاحظ هنا أن معدلات المواليد (وبالتالي معـدلات النمو السكاني) لا تبدأ في الانخفاض الا اذا تقدم المجتمع وزادت مستويـات المعيشة وارتفع مستوى التلعيم بالنسبة لاعضائه وتحررت المرأة من بعض القيود التي ترزح تحتها وشاركت بصورة فعالة في الحياة السيـاسيـة والاقتصادية ٠ وواضح من هذا ان السياسات السكانية التي تركز على تحديد النسل باستعمال وسائل منع الحمل الحديثة سيكون مصيرها الفشل وخصوصا في ريف العالم الثالث حيث تسكن غالبية السكان في الوقت الحاضر ذلك لانه لا يمكن اقناع الفقراء والبائسين والجهلة بالحد من اعدادهم دون أن توفر لهم الضمانا ت ٠

المالتسيون الجدد :

رغم ان النظرية المالتسية غير علمية حتى في خطوطها العريضة الا ان اتباع مالتس بدأوا يتكاثرون وخصوصا في العقود الاخيرة وبدأ كثير منهم ينظرون للمشكلة السكانية من نفس الزاوية الضيقة والسطحية وركزوا على اثار التزايد السكاني حتى يتجنب سكان العالم البؤس والشقاء والفقر والمرض والمجاعـــات .

وهناك كثير من الحجج التي يسوقها المالتسيون الجدد لتأييد وجهـــة نظرهم كما ان هناك كثير من النظريات الاقتصادية التي تناقش العلاقـــــة بين تزايد الاعداد - السكانية ونمو الدخل القومي ، وستتعرض هنا بأختصار شديد لعرض بعض هذه الحجج والنظريات ثم نناقش مدى صحتها وعمليتهـــا بالنسبة لدول العالم الثالث .

اقوى هذه الحجج هي تلك التي تتعلق بالتركيب العمري للسكان فـــي الدول النامية حيث يؤدي الارتفاع في معدلات الخصوبة الى قاعدة عريضة مـن الاطفال والأحداث تزيد نسبتهم في معظم الاحوال عن نسبة من هم في ســـن العمل ، وبذلك تكون نسبة المنتجين ضئيلة ونسبة المستهلكين عالية . وهذا يشكل عبئا كبير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ذلك لان الاطفـــال يحتاجون الى جانب الغذاء والملبس والمأوى الى التعليم والتدريب والعناية الصحية قبل ان يكون في استطاعتهم المساهمة في الانتاج بفعالية . ثم ان النسبـــة الكبيرة من الاطفال وكبر حجم الاسرة تضعف من مقدرة الافراد على الادخار طالما ان القاعدة العريضة من الاطفال والتزيد السكاني يبتلع اي زيادات في الدخول يكون بذلك حجم الاستثمارات ضعيفا ، ومقدرة الحكومة على فرض ضرائب جديدة شبه مستحيلة .

وهناك من الاقتصاديين من يحاول ان يربط معدلات النمو السكاني وزيادة الدخل الفردي ليقول ان النمو السكاني في كثير من الدول النامية يعلو بكثير عن معدلات نمو موارد الثروة والتكوينات الرأسمالية مما ادى الى تناقص متوسط الدخل الفردي وبالتالي انخفاض في مستوى معيشة الشعب ويدعى بولدوين ان اهم وابرز الاسباب في فشل الدول النامية في تحقيق معدلات معقولة من التنمية هو التزايد السكاني او العلاقة غير المتوازنة بين معدلات النمو السكاني من جهة ونمو دخل الفرد في المتوسط من جهة اخرى وهي العلاقة التي اطلق عليها نظرية المصيدة السكانية (١٨) .

ومن المالتسيون الجدد عدد كبير من علماء الزراعة والاحياء ، ومن الذين

عرفوا بتطرفهم الشديد ـ بول ارليك في كتابة القبنلة السكانية (١٩) وهو بدعو في اول الكتاب الى تخاذ التدابير اللازمة والسريعة لضبط النسل والا واجه العالم المجاعات والكوارث والحروب في السعينات ويورد ارليك احصاءات وتبنؤات خيالية حول نمو السكان في البلاد المتقدمة والبلدان النامية قد تظل من ليس لهم اي المام بموضوع السكان والتنبوء بالنمو حتى في المستقبل القريب ـ مثلا ٢٥ سنة ـ لا يمكن اعتباره اكثر من مجرد تخمين ، ذلك لان كثيرا من العوامل المرتبطة السكانية تتغير بأستمرار فكيف يمكن لاؤليك ان يتنبأ بما سيكون عليه سكان العالم بعد مئات السنين . ومن ناحية اخرى ، يؤكد اوليك عدم وجود امكانيات لتوسيع الاراضي المزروعة وكذلك صعوبة الحصول على الاغذية من المحيطات وتقوده دراسته الى اقتراح يرى انه يمكن تحقيقه ببساطه وهو تحديد النسل وتقليل الزيادة السكانية الى صفر ، او جعلها سلبية حتى يتقلص سكان العالم والا فان العالم سيصاب بازمة جوع طاحنة . ويتفق مع اؤليك كثير من الكتاب البرجوازيين الذين يعتمدون على ارقام احصائية مغلوطة لبث افكارهم ودعايتهم . (٢٠) .

الواقع في المجتمعات النامية :

اذا اردنا ان نرد على المالتسيين الجدد فلا بد لنا من بحث الاسباب العميقة للتخلف في دول العالم الثالث ويكفي ان نقول ان السكان ، سواء كانوا من حيث الحجم او الزيادة او التركيب ، لا يمكن ان يكونوا هم مشكلة التخلف الحقيقية . ولذلك لن تؤدي محاولة التخفيض من تزايدهم ، او حسن استغلال الموارد الاقتصادية الضخمة لدول العالم الثالث الى تحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية الا اذا ستطاعت هذه الدول ان تتخلص من اسباب التخلف الحقيقية وهي تتلخص في الاستعمار الجديد ، والتبعية للاسواق الخارجية ، ووجود اقليات متميزة تتمتع بسلطات واسعة وبعض العوائق الاخرى .

ولكن ـ وهذا هو الغريب في الامر نظريات المالتسيين رغم سطحيتها وطرحها للعلاقة البسيطة بين السكان والنمو الاقتصادي لا تجد ما يؤيدها في واقع الدول الصناعية في الماضي . ومعظم البحوث التي اجريت لم تؤيد ما ذهبوا اليه ، فبجانب ما سبق ان قلناه عن اثر التزايد السكاني في النهضة السناعية في دول اوروبا الغربية في نطاق حديثنا عن مالتس نفسه ، فقد وجد كوزنتز ان هناك موجبة وقويةبين الوتيرة السكانية والزيادة في الدخل القومي في البلاد المتقدمة خلال المائة سنة الاخيرة (٢١) ومن ناحية اخرى

فقد درس ايسترلن (٢٢) العلاقة بين النمو السكاني ومتوسط الدخل الفردي في ٣٧ قطرا من اقطار العالم الثالث وكانت نتائج دراسته مخيبة لامال المالتسيين واتباعهم ايضا حيث وجد ان النمو السكاني السريع يواكبه في اغلبية الحالات المدروسة نمو اكبر في متوسط الدخل الفردي ٠

كذلك اكدت دراسات اخرى ان النمو السكاني السريع تصاحبه في العادة زيادات كبيرة في الانتاج الزراعي ٠ ويمكننا هنا ان نأخذ بعض دول العالم الثالث ٠ ففي الهند مثلا كان النمو السكاني في الفترة ١٩٢٠ ـ ١٩٤٠ يبلغ ـ ١٪ ـ فقط ورغم ذلك لم يزداد الانتاج الزراعي بأكثر من ـ ٢ر٠٪ ـ وفي الفترة ١٩٥٠ ـ١٩٦٠ تزايد النمو السكاني ليصل الى ـ ٢ ٪ ـ ولكن الزيادة السنوية في الانتاج الزراعي كانت ـ ٣٪ فيالفترة نفسها (٢٣) ، رغم انها انخفضت قليلا خلال السنوات الاخيرة بسبب بعض العوامل الطبيعية ٠

اما المكسيك فقد كان هناك شبه ركود زرعي في الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية حينما كان السكان يتزايدون ببطء شديد ٠ وبعد الحرب تسارع النمو السكاني بسبب الانخفاض السريع في معدلات الوفيات وثبات معدلات المواليد حتى بلغ النمو السكاني ـ ٣٪ ـ في السنة ورغم ذلك زاد الانتاج الزراعي بنسب اكبر بكثير ـ بلغت في الفترة ١٩٤٠ ـ ١٩٥٠ حوالي ـ ٩ ٪ ـ في السنة (٢٤) وهكذا يبدو الحال في كثير من دول العالم الثالث ان لم يكن في غالبيتها وخصوصا في العقود الاخيرة وبعد ان تخلصت من قيود الاستعمار المباشر ٠ والجدول التالي يعطي بيانات عن النمو في السكان مقارنا بالنمو في متوسط الدخل الفردي في الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ لدوحل مختارة :

القطر	الزيادة السكانية السنوية	الزيادة في متوسط الدخل الفردي
تايلانـد	١ر٣	٩ر٤
ساحل العـاج	٠ر٣	٥ر٤
سوريا	٩ر٢	٤ر٣
فيتنام	٨ر٢	٢ر٣
زائـير	٨ر٢	٧ر٢
يوغنـدا	٥ر٢	٤ر٢
بورندي	٠ر٢	٨ر
الارجنتين	١٥ر١	٥ر٢
ارجـواي	٣ر١	٤ر

ومن هذه الارقام نلاحظ ان النمو السكاني السريع يصاحب نمو اكبر في متوسط الدخل بينما يكون النمو الديمغرافي البطيء مصحوبا بنمو اقتصادي منخفض • ولكن يجب الاشارة هنا ان العلاقة بين المتغيرين ليست بهذه البساطة فهي معقدة وتدخل فيها عوامل متعددة وذات جوانب متشابكة ولكن مهما كان الامر فأن المالتسيين ، رغم ان تصديهم لمسائل السكان والتنمية يأخذ بظواهر الامور ، الا ان ادعاءاتهم له تجد ما يؤيدها من واقع الاحصاءات المتاحة في بعض الدول النامية •

اما فيما يختص باطروحة ان النمو السكاني السريع والتكوين العمري في الدول النامية يضعف من مقدرة الافراد على اللادخار ومقدرة الحكومات على فرض ضرائب جديدة مما يؤثر على حجم الفائض الاقتصادي واستخداماته فأننا نقول ان حجم الادخارات في الدول المختلفة لا يمكن ارجاعه للعوامل الديمغرافية او انخفاض متوسط الدخل الفردي كأسباب رئيسية او هامة • وقد يكون تبديد الفوائض الاقتصادية او عدم استعمالها بفعالية المسئول عن صغر حجم الاستثمارات المعمولة من مصادر داخلية بحته • ثم ان الفائض الاقتصادي والاجتماعي في الدول المختلفة اكثر بكثير من الفائض لفعلي • ولفائض الفعلي ـ او الادخار او التراكم الجاري ـ كما عرفه ـ باران (٢٥) هو الفرق الفعلي بين الانتاج الاجتماعي الفعلي وبين الاستهلاك الفعلي الجاري بينما يعرف الفائض الاقتصادي الاجتماعي بأنه الفرق بين الانتاج الذي يمكن تحقيقه في ظروف طبيعية وتكنولوجية معينة عن طريق استخدام الموارد الانتاجية المتاحة وبين ما يمكن اعتباره استهلاكا ضروريا (٢٦) •

والفائض الاقتصادي الاجتماعي يوجد في عدة اشكال في المجتمعات النامية :

اولها ، في الاستهلاك المفرط والكمالي للطبقات المميزة والحاكمة •

ثانيها : في الانتاج الضائع بسبب تضخم القطاع الثالث وطفيلته وبسبب وجود عدد كبير من السماسرة والمرابين والمضاربين الخ وغيرهم من غير المنتجين • وكذلك بسبب الانتاج الضائع بسبب تضخم العمالة الظاهرة والمستمرة في المدن ونقص الاستخدام في الريف • واخيرا بسبب ضعف الجهاز الانتاجي وسوء تنظيمه •

هذا الفائض الاقتصادي وخصوصا الفائض الاقتصادي الزراعي يمكن تعبئته لاغراض الاستثمار المختلفة • (٢٧) •

اما اذا رجعنا للعوامل الديمغرافية والتي يعتمد عليها المالتوسيين في حججهم وخصوصا التكوين العمري ونسبة الاعالة في الدول النامية ، فأننا نجدهم · يحسبون نسبة الاحداث وصغار السن ـ او اولئك الذين تقل اعمارهم عن ٢٥ عاما ـ وكذلك نسبة السنين اي السكان في سن العمل ـ ١٥ ـ ٥٩ سنة ـ ليتوصلوا من ذلك الى ان نسبة المنتجين ضئيلة جدا ونسبة المستهلكين عالية اذا قورنت بمثيلاتها في الدول المتقدمة · ونود ان نبدي الملاحظات الاتية في هذا الصدد ·

اولا : ، ان حساب نسبة الاعالة بهذه الطريقة فيه بعض التضليل ، لان هذه النسبة يجب ان تأخذ في اعتبارها نسبة السكان المشتغلين في الاعمال الاقتصادية كما يجب ان تأخذ في الاعتبار العوامل الاجتماعية السائدة في المجتمع فمثلا لا يمكننا ان نعتبر كل الاطفال الذين تقل عن ١٥ سنة عالة اذا كان كثير منهم يقوم بأعمال منتجه وهم كذلك في كثير من اجزاء السودان والدول النامية الاخرى ، ومن ناحية اخرى ، لا يمكننا اعتبار النساء اللائي في سن العمل ولا يقمن باي نشاط بما فيه رعاية الاعفال وتنشئتهم اولا يساهمن في بعض الاعمال المنزلية وكذلك المتعطلون من الرجال والذين يقومون باعمال طفيلية لا تساهم في زيادة الانتاج ، اذا حسبنا الاعالة على هذه الاسس فلا شك اننا سنجد نسبة المنتجين الحقيقيين في الدول النامية ضئيلة جدا ولكن ليس بسبب التكوين العمري وحده وانما بسبب الموارد الانتاجية بشرية وغير بشرية بصورة معقولة ·

ثانيا : صحيح ان نسبة الاطفال الناتجة من ارتفاع الخصوبة كبيرة في الدول المختلفة ولكننا ايضا نجد ن نسبة المسنين والعجزة كبيرة في الدول المتقدمة بسبب انخفاض الخصوبة · وبينما تكون تكلفة تربية الاطفال بسيطة في الدول المتخلفة في الاوضاع الحالية ، نجد تكلفة رعاية السن جد باهظة في الدول الصناعية وتخلف النسبة الكبيرة من الطاعنين في السن عداد كبيرا من المشاكل ـ الاجتماعية ـ ويشكلون عبئا كبيرا ومؤلما · وادت كثرتهم النسبية الى قلة العطف عليهم من الاجيال الجديدة · وهم في العادة يسكنون في مساكن مخصصة لهم وتنفق الدولة عليهم اموالا طائلة فيما يتعلق بتوفير الخدمات والمساكن الصحية بالاضافة الى المخصصات الغذائية وغيرها · بالاضافة الى عبء الاعالة تشكل النسبة الكبيرة من كبار السن عقبات اخرى وتقلل من دفع النهضة الى الامام وقد تؤدي الى نكوصها ذلك لان الطاعنين في السن اقل

في التكيف مع التطورات والتقدم الفني وازتكنولوجي ، ويتمسكون بمطالب لا تتمشى مع التغير في الانماط مما قد يجولدون انتاج موديلات جديدة بالدرجة التي يتطلبها التقدم الفني والتطور الاقتصادي والطاعنون في السن يتمسكون في معظم الاحيان بالتقاليد البالية ولا يتجاوبون كثيرا مع واقع العصر ومتطلباته كما انهم اقل قابلية للحراك الاجتماعي او التحرك الجغرافي اذا دعت الضرورة الـــى ذلـــك ٠٠

صحيح ان نسبة صغار السن مرتفعة في الدول النامية ، وصحيح ايضـا انهم يساهمون في الانتاج وخوصا في الريف ،

ولكن من مزايا هذا الوضع ان يدفعنا لزيادة استثماراتنا الاجتماعية وخصوصا اذا جاء ذلك عن طريق المشاركة والجهد الشعبي ٠

نخلص من كل ذلك انه ليس هناك ازمة سكانية حقيقية في الدول النامية كما تحدثنا غالبية الكتب والندوات التي تتطرق الى هذه القصة ٠ وحتى لو سلمنا جدلا بوجود مشاكل سكانية نتيجة للتسارع في نمو الاعداد البشرية ونتيجة للتركيب العمري او نتيجة لتيارات الهجرة المتزيدة نحو المدن ، فاننا لا نتعبر هذه المشاكل هي ــ المتسببة في التخلف بل نعتبرها نتيجة طبيعية له وللعلاقات الاجتماعية والاقتصادية السائدة ولذلك لا يمكن حل مشاكل الفقر والجوع بالحد من الاعداد السكانية ٠ والحل الكفيل بحل هذه المشاكل وبحل مشكلة التكاثر السكاني السريع هو التنمية الشاملة والمتكاملة ٠ ويمكن للدول الفنية ان تقدممعونات ذات معنى لدفع عجلة التنمية وزيادة الانتاج والموارد الاقتصادية بدلا من التركيز على الحد من الزيادة السكانية ٠

ان دول العالم الثالث بدأت تدرك مشاكلها الحقيقيه، كما بدأت تؤمن بكرامة الانسان وقدرته الخلاقة التي تستطيع تذليل الصعوبات التي تعترضها كما بدأت تعي اسباب التخلف الذي تعانيه وانها تملك موارد غير محدودة تستطيع الطاقات البشرية بقدرتها الخلاقة المبدعة استغلالها بصورة افضل : والمعروف على مدار التاريخ ان قدرة الانسان لا متناهية ليست على التكاثـر كما يزعم مالتس وانما على اكتشاف موارد جديدة لوسائل العيش اذا نضبت الموارد المستغلة الان ٠

ان مصادر الثروة المتوفرة للانسان اليوم فليست كلها مصادر طبيعية ، بل ان اكثرها من صنع الانسان من خلال جهوده وتجاربه ومعارفه المكتسبة

والمتزايدة • فالنفط واليورانيوم والحديد الخام ثروات طبيعية ولكن الانسان هو الذي جعل لها هذه القيمة الكبيرة وجعل استعمالها ممكنا بالشكل الذي نراه ونعرفه اليوم • ويمكن للانسان اكتشاف استعمالات جديدة لهذه المصادر غدا • وتجري الابحاث الان على قدم وساق لمحاولة توليد وحدة من الطاقة باحراق اقل كمية ممكنة من البترول وبذلك يمكن مضاعفة كميات الاحتياطي في العالم •

مؤتمر بخارست للسكـــان :

وقد انعكس وعي دول العالم الثالث بأبعاد التخلف واسبابه الحقيقية في كل الندوات والمناقشات والمؤتمرات العالمية التي عقدت في السنين الاخيرة ، وتشمل هذه مؤتمر السكان العالمي ببخارست ـ اب ـ اغسطس ١٩٧٤ ـ ، ومؤتمر الغذاء العالمي ـ روما تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٧٤ ـ ، وموتمر المرأة العالمي ـ المكسيك ١٩٧٥ ـ ، وكذلك في البرامج الدولية للتنمية في العقد الثاني لبرنامج ـ الامم المتحدة النمائي ـ وفي برنامج العمل لاقامة ـ نظام اقتصادي دولي جديد ـ والذي اقرته الجلسة السادسة الخاصة للجمعية العامة للامم المتحدة بدعوة من حكومة الجزائر •والذي يعنينا في هذا البحث هو موقف دول العالم الثالث من قضايا السكان والتنمية في مؤتمر بخارست ولذلك سنعطي خلاصة للقرارات والتوصيات ولخطة العمل العالمية للسكان التي اقرها المؤتمر بتأثير واضح من تكتل غالبية دول العالم الثالث (٢٨) بمساندة دول العالم الاشتراكي وبعض الدول الاسكندنافية وخاصة فنلندا •

اعتبر المؤتمر ان التقدم الاقتصادي والاجتماعي ضروري لخلق ظروف تساعد على تحقيق تحسن فعال فــي نوعية حياة الانسان وتحقيق تغير فــي النماذج الديمغرافية • ولذلك يوصى المؤتمر بأن تعطي الدول النامية ، عند صياغة سياسات التنمية الاولية للبرامج التى تدفع الى اقصى حد ممكـن التقدم الاقتصادي والاجتماعي • وان على جهاز الامم المتحدة والدول الصناعية ان تزيد من المساعدة الدولية في مجالات الديمغرافية بالطريقة المرغوب فيهــا • واعتبرت خطة العمل العالمية للسكان ان التنمية الاجتماعية والاقتصادية هي العامل الاساسي والمحوري في حل مشكلات السكان والتغيير الاجتماعــي والاقتصادي يجب الا يقتصر على النظر الى الافراد بصفتهم مستهلكين فقط بل ايضا كمنتجين ويجب ان تكثر الدول من الاستثمار في الصحة والتعليم •

كما وطالبت الخطة الدول وخصوصا الدول الغنية باستخدام المـــوارد الطبيعية استخداما اكثر رشدا وبدون اسراف حتى لا يواجه البعض الحرمان نتيجة لتبذير البعض الاخـــر ٠

ولاحظ المؤتمرون ان بعض البلاد ومجموعات سكانية صغيرة في داخل البلاد يستهلكون نصيبا من الموارد العالمية او الموارد الداخلية لا يتناسب اطلاقا مع مجتمعهم ولذلك لا بد من اتخاذ الخطوات اللازمة لتخفيض الاستهلاك الضخم وغير المتوازن ٠

والواقع ان المؤتمرين اعلنوا بقوة تصميمهم الحازم للعمل على خلق عالم اكثر مساواة واكثر عدالة حتى يساعد في حل المشاكل المتصلة بالسكان والذي يعنى ضمنا تصفية التخلف والتخلص من التفاوت المتسع بين الدول الصناعية المتقدمة والدول المتخلفة وحتي يمكن ضمان التقدم الاقتصادي والاجتماعـي لكل الشعوب ٠ وطالبت الخطة بحق كل شعب في التنمية التي تتمشى مع اماله وان تكون له السيطرة الكاملة على موارده القومية وموارده الاولية حتي يمكـــن استخدام تلك الموارد للتقدم الاقتصادي والاجتماعي لهذا الشعب على ان يلعـب السكان انفسهم الدور الحاسم في عمليات التنمية بمجهوداتهم وبمشاركتهم الفعالة في برامج التصنيع والتحديث الخ ٠٠ حتي يمكن الوصول الى نمو اقتصادي سريع ، وتحقيق اقصى فائدة من الامكانيات المادية والانسانية فـي داخل اطار الاهتمام الذاتي في التقدم والرفاهية وحتى يكون البناء الاجتماعي ملائما لروح العصر وتحقيق المساواة على المستوى القومي ٠

ولكن قرارات المؤتمرين اشارت الى عامل هام في حل مشاكل السكان وهو الحاجة الماسة لتحسين التعاون العالمي وتوسيعه في داخل نطاق النظـــــام الاقتصادي الجديد ، واقامة العلاقات العادلة التي يجب ان تزيل اي مظهر لعدم المساواة وسد الفجوة بين الدول لتامين الاشتراك الايجابي والمستمر لكل دولة في اي قسم من اقسام العمل الدولي وحتى تتمكن كل دولة من السلوك بسهولة نحو الطريق المؤدي للتقدم الاقتصادي والاجتماعي المتوازن ٠

هذه مقتطفات بسيطة من قرارات مؤتمر السكان والذي احتدم فيه النقاش بين الدول الصناعية والمتقدمة وبعض الدول النامية المرتبطة بها من جهة وبين

بقية دول العالم الاخرى • وبينما كانت ترى الدول الصناعية ان التزايد السكاني هو العقبة الكبرى في طريق التنمية وتحاول التركيز على خفض الزيادة السكانية واقتراح نمط معين لحجم الاسرة على مستوى العالم، كانت دول العالم الثالث تصر على ان الاساس في الوصول الى حل فعال لمشكلات السكان هو قبل كل شيء التغيير الاجتماعي والاقتصادي • وان سياسات السكان يمكن في بعض الاحيان وفي بعض الظروف ان تصيب حظا من النجاح اذا كانت جزءا لا يتجزأ من التنمية • ولذلك يجب التركيز على تعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين نوعية الحياة وتدعيم الحقوق الانسانية وحقوق المرأة بوجه خاص وتأمين الحريات الاساسية • وانتصر الاتجاه الاخير لانه كان علميا وعميقا في نظرته وخاليا من المآرب والاغراض ومهتما بقضاياه اكثر من غيره ومدركا لابعادها واسبابها الحقيقية •

الحواشي

١ – U. N. The Determinants and Consequences of Population Growth (New York : 1953), p. 23.

٢ – مقدمة ابن خلدون – الجز الاول – ص ٣٦٠

٣ – المرجع السابق

٤ – Charles Issawi, Ibn Khaldun, An Arab Philosophy of History (London : 1950).

٥ – Henry George, Progress and Poverty (New York : 1905), pp. 138 - 139.

٦ – Colin Clark, Population Growth and Land Use (London : 1968), p. 185.

٧ – رفعت المحجوب الاقتصاد السياسي – القاهرة : ١٩٦٨ – ص ص ١٧٢ – ١٧٤

٨ – Thomas Malthus, Essay on the Principle of Population (7th Edition, London, 1816).

٩ – المرجع السابق

١٠ – C. E. Stangeland, Pre- Malthusian Doctrines of Population (New York : 1966), p. 148.

١١ – الفريد صوفي : تطور المجتمعات البشرية – بيروت : منشورات عويدات ١٩٦٠ •

١٢ ـ Quoted in Colin Clark, Population Growth and Land Use, p. 277.

١٣ ـ R. L. Meek, Marx and Engels on the Population Bomb (Second Edition, 1971), pp. 18 - 23 and pp. 91 - 116.

١٤ ـ دراسات في الاقتصاد : اسلوب الانتاج الرأسمالي ـ بيروت : دار الفرابي ـ ص ٩٦

١٥ ـ المصدر السابق ، ص ٩٩

١٦ ـ المصدر السابق ، ص ١٠٢

١٧ ـ م ٠ فالكورسكي : وجهة نظر ماركسية مشكلة تنمية العالم الثالث ـ بيروت : دار الحقيقة ١٩٧١ ـ ٠ ص ٣٩

١٨ ـ Robert Baldwin, Economic Development and Growth, (1966), Chapter four.

١٩ ـ Paul R. Ehrlich, The Population Bomb (New York : 1970

٢٠ ـ Arthur Me Cermark, The Population Problem (New York : 1970).

٢١ ـ S. Kuznets, Modern Economic Growth (1966), pp. 63 - 65

٢٢ ـ Easterlin, "Effects of Population Growth on the Economic Development of D.C." in the Annuals of the American Academy of Political and Social Sciences, (Jan. 1967), p. 106.

٢٣ ـ James Kocher, Rural Development, Income Distribution and Fertility Decline (1973), p. 63.

٢٤ ـ المصدر السابق ، ٦٦

٢٥ ـ Paul A. Baran, The Political Economy of Growth (London : 1957), p. 23.

٢٦ ـ المراجع السابق

٢٧ ـ محمد ديودار ، في اقتصاديات التخطيط الاشتراكي ـ الاسكندرية : ١٩٦٧ ـ ٠ ص ٣١٧ ٠

٢٨ ـ كان المؤلف عضوا في وفد السودان ، وكان ممثله في لجنة العمل العالمية للسكان ٠ وقد قدم عدة تعديلات في الخطة الاصلية ، إيدتها وعملت على اجازتها دول العالم الثالث ٠

ندوة العـــدد

في مطلع العام ١٩٧٥ اختطت مجلة العلوم الاجتماعية سياسة ترمي الـى تطوير مضمون القضايا التي تطرح على صفحاتها ، وتغيير الاطار العام للمجلة ، بهدف تنمية حقول العلوم الاجتماعية في الوطن العربي ٠

وضمن هذا الاطار تلتقي المجلة من خلال الصفحات القادمة في حوار مفتوح مع عدد من المفكرين حول العالم الثالث والنظام الدولي الجديد ٠

وقد نظم الندوة وحررها الدكتور فهمي الصدى استاذ العلاقات الدولية بقسم العلوم السياسية بجامعة الكويت ٠ واشترك فيها كل من : الدكتور جورج طعمة مستشار العلاقات الدولية بمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول وسفير سورية ومندوبها الدائم لدى الامم المتحدة سابقا ، والدكتور سمير عنبتاوي استاذ العلاقات الدولية بجامعة فاندربلت ، ومحاضر بجامعة فلتشر للقانـــون والدبلوماسية في الولايات المتحدة٠ والدكتور محمد الخجا المستشار الاقتصادي لدى الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والدكتور عبد المحســن الجيعان المستشار بالدائرة الاقتصادية في وزارة خارجية الكويت ٠

وقد حرص محرر الندوة ان تكون وقائعها مطابقة للنص الاصلي ، الامر الذي كان احيانا على حساب دقه التعبير وسلامة اللغة ، كما حرص على تجنب التكـرار قدر الامكان ٠

العالم الثالث والنظام الدولى الجديد

تنظيم وتحرير · د فهمي الصدى *

فهمي الصدى : اود ان ابدأ الندوة بشكركم على المشاركة فيها وبايراد بعض النقاط التى ارجو ان تشكل في مجموعها هيكلا عاما للمناقشة ·

ان المتتبع لحركة العالم الثالث يلاحظ ان فكرة التضامن في هذا الوقت تستقطب اهتماما مركزا من قبل الكثيرين لانها تبدو الان على مفترق الطرق · فمنذ الحرب العالمية الثانية حققت هذه الحركة انتصارات منها تصفية الاستعمار وجعل التنمية الاقتصادية هدفا من اهداف المجموعة الدولية · واليوم نصادف الدعوة تركيب النظام الدولي على اسس اقتصادية وسياسية جديدة متمثلة في الدعوة الى قيام نظام اقتصادي دولي جديد · بالطبع في هذا الوقت الذي نجد ان الامور قد تحركت فيه لوضع النقاط على الحروف يبدو ان هناك بعض الظاهرات التي تشير الى فقدان الانسجام في حركة تضامن العالم الثالث · يمكن الاشارة الى بعض النقاط ، على سبيل المثال لا الحصر ، منها ظهور دول العالم الثالث مقسمة بشكل واضح الى دول فقيرة ودول غنية ، وهذا الفرق في الدخل يلعب دورا كبيرا في تمزيق فكرة التضامن · نجد ظهور حركة في العالم العربي من اجل استرضاء الدول الغنية من بين دول العالم الثالث ورفعها الى مصاف الدول الصناعية · فمثلا معظم الممثلين عن العالم الثالث في حوار الشمال والجنوب هي من الدول الغنية في هذا العالم · نجد ان هنا كمشكلة ومسألة تمويلها حتى تتمكن الدول النامية من تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية · واخيرا نجد ان هنا كنوع من الاختلاف العقائدي بين مجموعة الدول العالم الثالث فبعض هذه الدول ترى ان مصالحها من ناحية عقائدية اقرب الى الدول الغربية منها الى الدول النامية · من مجمل هذه الامور يمكن طرح سؤالين ارجو ان تستطيع هذه الندوة ان تحقق اكثر قدر من التركيز عليهما ·

---

* الاستاذ بقسم العلوم السياسية بجامعة الكويت ·

السؤل الاول : ما هي الوسائل والسبلالتي يمكن بموجبها ان تسترد فكرة التضامن بين دول العالم الثالث حيويتها حتى تتمكن هذه الدول من احراز اكبر الانتصارات في حوارها مع الدول المتقدمة ، خاصة في شؤون الطاقة ، وشؤون تثبيت اسعار المواد الاولية وفي شؤون نقل التكنولوجيا ، وفي الحصول على مساعدات قروض من اجل تمويل اغراض التنمية ، وغيرها ؟

السؤال الثاني : ما هي الوسائل والسبل التي يمكن ان تتخذها دول العالم الثالث من اجل تحقيق اكبر قدر من المبادلات التجارية فيما بين بعضها البعض ٠

وبالطبع هذين سؤالين هما فقط للمناقشة واني متاكد ان المشتركين في هذه الندوة لديهم اسئلة اخرى كثيرة ارجو ان تطرح ٠

اتوجه الان الى الدكتور طعمة لغرض اية افكار لديه حول هذه المواضيع ثم نتناوب الحديث٠

جورج طعمه : قبل أن أجيب بالتحديد على هذين السؤالين اسمح لنفسي بالقول انني من خلال عملي الطويل في الامم المتحدة لم اكن فقط متفرجا على تطورات العالم الثالث بل كنت لوقت طويل جزءا منه وشاهدته هذه الدراما التي تفتحت مختلف فصولها احيانا فيما يفرح الانسان وأحيانا فيما يحزن من خلال مشاركتي فى عدد من مؤتمراته . على انه مهما كانت الخسائر والارباح فىالعالم الثالث أعتقد انمؤرخ المستقبل عندما يلقي نظرة على نصف القرن الذي انقضى فلا ريب أنه سيجد ان حركة التحرر كانتبين اولى الحركات التاريخية التي ميزت نصف القرن الذي انقضى . والدليل على ذلك ارتفاع عدد الدول التي استقلت مثلا بين مؤتمر باندونغ في عام ١٩٥٥ وبين المؤتمر الاخير الذي عقد في كولمبو عام ١٩٧٦ ، فقد ارتفع عدد دول العالم الثالث الى ٨٥ دولة ، اما الاثار أو مواطن النجاح التي حققتها حركة العالم الثالث فهي كثيرة ، وترى أكثر ما ترى في الاممالمتحدة فى دفع حركة التحرر ، فى التنبيه الى نظام اقتصادي جديد استقلال الشعوب في التضامن في موضوع حقوق الانسان بالاضافة الى الكثير من القضايا الاخرى .

ولكن لا بد من الاشارة الى أن العالم الثالث لفظة واسعة تختبىء وراءها تناقضات كثيرة ، اذكر على سبيل المثال لا الحصر أمرا يتصل بنا بالذات. ففي الدورةالخاصة للجمعية العامة التي عقدت فى تموز / يوليو عام ١٩٦٧ التي عقبت فشل مجلس الامن فى أن يتخذ قرارا حول العدوان الاسرائيلي ، كان هناك قراران : قرار حول عدم الانحياز وقرار دول أمريكا اللاتينية . القراران فشلا بالنتيجة . لماذا ؟ لان دول العالم الثالث لم تستطع أن تتفق على أي من المشروعين ، بل ان بعضها صوت مع كل من المشروعين. فكانت النتيجة ان قرار دول عدم الانحياز نال ٥٤ صوتا وقرار أمريكا اللاتينية نال ٥٦ صوتا. وبعض الدول كما ذكرت من دول عدم الانحياز صوتت مع الفريقين .

الذاكرة العامة ضعيفة ، ولكن في تلك السنة بالذات بل الى ما يقرب من السبعينات ، كان بعض أشد خصمنا من دول العالم الثالث . مثلا من افريقيا أذكر الحبشة ، ساحل العاج ، تشاد ، دول أفريقيا الوسطى . من أمريكا اللاتينية لا مجال للذكر لان معظمها تقريبا كان ضدنا . الاستثناء كان هو الشذوذ ولذلك فنادرا ما أيدت هذه الدول العرب .

من اسيا تايلاند كانت تمثل المصالح الاسرائيلية أو وجهة النظر الاسرائيلية ، وبعضها في التصويت الحاسم كان يستنكف أو يصوت ضدنا الى ما هناك . فاذن يمكن القول أن عوامل التمزق ضمن العالم الثالث كانت قوية قدر عوامل التوحد . والاتجاه السليم هو الذي ذكر ،والذي أراه تطورا جذريا فى حركة العالم الثالث ، وهو الاتجاه صوب القضايا الاقتصادية . والواقع أننا لو أخذنا مجموعة بيانات صدرت عن مؤتمر بلغراد فالجزائر فالمؤتمر الذي عقد فى لوساكا ، الى اخر مؤتمر في كولمبو . نلاحظ أن هناك تشديدا أكثر فأكثر على القضايا الاقتصادية . ولكن ما هو السبب في أن العالم الثالث لم يحقق النجاح حتى فى المجال الاقتصادي كما حقق في المجال السياسي ؟

يخيل الي ان هنالك عوامل تعود للعالم الثالث بالذات وعوامل خارجة عن العالم الثالث . العوامل التي تدخل

فى العالم الثالث الواقع ان لفظه العالم الثالث لفظة واسعة تخبىء تناقضات كثيرة . فمثلا من البيانات ،واخرها بيان مؤتمر كولمبو لدول عدم الانحياز ، تعبر فى نهايتها عن الاسف الشديد لان العالم المتصنع لم يستجيب لمطالب النظام الاقتصادي الجديد . في هذا البيان بالذات مثال على التناقضات ضمن العالم الثالث . اثناء مؤتمر كولمبو اثيرت قضية التمييز العنصري وبيع فرنسا واسرائيل الاسلحة لجنوب أفريقيا ، ومن القرارات التي اتخذها المؤتمر هو التالي : يدعو المؤتمر الدول الاعضاء الى فرض عقوبات منها حظر بترولي على فرنسا واسرائيل بشكل مستقل وجماعي بسبب مخالفتهما باستمرار لقرارات الجمعية العامة للامم المتحدة ضد تزويد النظام العنصري في جنوب أفريقيا بالاسلحة .

نحن الان ما يقرب من عشر سنوات بعد عام ١٩٦٧ او عشرين سنة بعد ١٩٥٦ ولكننا نرى أمثلة واضحة على أن العالم الثالث يتخذ قرارات لا يستطيع التقيد فيها كلها .

من نقاط الضعف التي اود الاشارا اليها هي انه لم توجد مؤسسات صاحبت نشوء فكرة العالم الثالث لمتابعة صحيح ان هنالك مؤسسات ضمن العالم الثالث كالجامعة وملاحقة الافكار او المبادىء او القرارات التي كان يضعها العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ، الخ . . . ولكن لا توجد مؤسسة واحدة تمثل العالم الثاث كما وجدت مؤسسات اقليمية او عبر اقليمية . الاتجاه صوب القضايا الاقتصادية عبد عن ذاته فى اشكال الحوار الني نشأت . الواقع ان العام الذي انقضى شهد عددا من القضايا والمؤتمرات والحوارات التي ضمت العالمين : العالم المتقدم او الشمال والمتخلف او عالم الجنوب . فيما يتعلق بالحوار اعتقد انه سواء في الحوار العربي — الاوروبي او حوال الشمال والجنوب فى كلا الجالتين لم يستطيع الحوار حتى الان ان يحقق اهدافه ، ولكن يجب ان لا نخدع انفسنا ، فكلمة الحوار بالذات لا توجد في الاصطلاحات الدبلوماسية ولا يوجدتحديد واضح للحوار . توحد معاهدات ، او مفاوضات

مؤتمرات ، وكلها اصطلاحات دبلوماسية دولية معينة .

ولكن الحوار لفظة جديدة مبهمة تدل على اشياء كثيرة ولا تدل على شيء . الى ما تقدم اضيف ان من العوامل الخارجية عن العالم الثالث هو ان عالم الشمال او المتصنع كان مصمما منذ البدء على تحطيم العالم الثالث ، وعلى عدم الاخذ باشكال الحوار التي نشأت . لدى ايضا على سبيل المثال مقال لهنري سيمونيه الذي لا يحتاج الى تعريف منشور في مجلة الشؤون الخارجية التي لا تحتاج الى تعريف في نيسان ١٩٧٥ . ما الذي يصف به الكاتب بيان ٦ نوفمبر ١٩٧٣ عقب حرب اكتوبر الذي ادلي به وزراء خارجية السوق الاوروبية المشتركة والذي كان بداية الحوار ؟ يصفه بهذا الشكل : ان ـ القرار ـ ترك الانطباع بأنه اتجاه النتائج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الناجمة عن استمرار حظر النفط فقد اختار ـ الاعضاء ـ التسعة طريق الاسترضاء ـ للدول البترولية ـ بأي ثمن .

ثم ينتقل الى المجابهة التى وقعت بين كيسنجر وجماعة السوق فيقول ـ ذلك كان اصل الحوار الاوروبي ـ العربي الذي ادى فى الاشهر القليلة التالية الى اثارة خلاف قصير ولكنه حامي الوطيس بين وزراء السوق ووزير الخارجية كيسنجر ـ . ويستمر الكاتب ليثبت خلال هذا المقال ـ طبعا ليس بهذه الصراحة ان الحوار نوع من اسطورة او نوع من خدعة يختبىء وراءها موضوع النفط ، وان اوروبا الغربية لا تستطيع بشكل من الاشكال ان تفصل كيانها او مستقبلها او مصيرها عن اميركا . هذا ايضا كتاب لاستاذ في جامعة لندن : البترول : دليل الانسان العادي لازمة الطاقة الدولية .

يتحدث فيه فى اكثر من مكان عن الحوار العربي ـ الاوروبي فيصفه ايضا بأنه نوع من العوبة او نوع من استراتيجية استعملها الغرب لكي يحافظ على امرين : تدفق النفط العربي ، واستثمار الاموال العربية في مصاريف الغرب . هذه هي بعض الافكار التى اردت ان

اطرحها تعليقا على الافكار التي ذكرتموها والاسئلة التي طرحتموها . فيما يتعلق بالسؤال حول دور التضامن في ارحلة المقبلة او ما هو السياسات التي يمكن ان تنتجها دول العالم الثالث لتطبق مفهوم التضامن بين بعضها البعض ، اود هنا فقط الاشارة الى النصوص فى هذا الموضوع ، ذلك ان جميع مؤتمرات دول عدم الانحياز ، وبصورة اخص اعلان ليما وخطة العمل عام ١٩٧٥ ومؤتمر كولمبو عام١٩٧٦ والدورتين الاستثنائيتين السادسة والسابقة ، تضمنت كلها فصولا عن تحديد العلاقات وتحديد المشاريع المعنية فيما يتعلق بعلاقات الدول النامية بعضها البعض . مثلا اعلان ليما تضمن فصلا طويلا عن التعاون بين الدول النامية عددت فيه مختلف البرامج المعنية والمفصلة التي يجب أن تنفذ بين دول العالم الثالث من اجل التنمية ، لدرجة أن مؤتمر كولمبو اشار الى اعلان ليما على انه بيان تاريخي من هذه الناحية بالذات .

سمير عنبتاوي : اود ان اركز قليلا على التأثير والنفوذ السياسي للدول النامية مع التغيرات التي طرأت على النظام الدولي ، والى تردي هذا النفوذ الى حد ما خلال الحقبة الماضية او ما يقاربها . في الواقع ان حركة عدم الانحياز ظهرت الى الوجود في اواخر الاربعينات بدأ بمؤتمر الله اباد الذي دعت الهند الى عقده ، ثم تفرعت واحرزت انتباها دوليا شديدا في مؤتمر باندونغ في ابريل عام ١٩٥٥ . احرزت الحركة هذا الانتباه بشكل رئيسي بسبب عدد من الظروف المعنيه في النظام الدولي التى اثبتت انها ظروف خاصة جدا لفترة تقرب من حقبة او يزيد . في اوخر الاربعينات ومنتصف الخمسينات كان هناك نظام دولي للتوازن الثنائي تصدي فيه الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة لبعضهما البعض في حرب باردة . وكانت الاستراتيجية المتبعة من قبل كلا الطرفين هي محاولة جر دول اكثر الى فلكهما . والذي حصل في الواقع هو ظهور نظام من التحالفات الرامية الى

الى ابقاء الدول ضمن نظام عقائدي معين ، او ان شئت ، نظام استراتيجي معين • في ١٩٥٤ ظهور حلف جنوب شرق اسيا وفي عام ١٩٥٥ ميثاق بغداد ، ورد الاتحاد السوفيتي بتشكيل حلف وارسو • ومع تشكيل هذه الاحلاف المنافسة طبعا لا يمكن ان تقع الا حول البلدان التي كانت خارج هذه المنظومات • وقد اصبحت قواعد اللعبة بشكل ان كسب دولة الى جانب واحدة من الكتل كان ينظر اليه على انه نصر لتلك الكتلة وخسارة للكتلة الاخرى • وهكذا فقد اصبحت الدول خارج المنظومات هي المجال الوحيد للمنافسة • كان لا يمكن بالطبع قيام منافسة بين الاتحادالسوفيتي والولايات المتحدة حول برلونياو بريطانيا • ولذلك فالنتيجة كانت ان المنافسة وقعت حول دول ندعوها اليوم العالم الثالث • فيما يتعلق بهذه المنافسة استطاعت بلدان العالم الثالث ان تلعب كلا الدولتين الكبريين ضد بعضهما البعض وتزيد من نفوذها بالعمل سوية • وقد استطاعت هذه الدول ان تفعل ذلك بدءا بمؤتمر الله اباد في مؤتمر باندونغ وثم في مؤتمر بلغراد والمؤتمرات التي تلتها • على ان نفوذ العالم الثالث بدأ منذ منتصف الستينات يظهر نوعا من التردي في المجال السياسي بشكل اساسي لان مسألة التحالفات ككل بدأت تتردى اهميتها • في الواقع اذا ما نظرنا الى ما يحدث اليوم فاننا نجد ان الولايات المتحدة مثلا قد عرفت تماما عن محاولة كسب حلفاء جدد الى جانبها وتحاول ان توفق ما بين تعهداتها ومواردها ، هذه الموارد التي يطالب بها الامريكيون بشكل متزايد من اجل تحسين اوضاعهم الداخلية وتحقيق الاهداف الاقتصادية • وكنتيجة لذلك فان دول العالم الثالث تعد في وضع يمكنها من لعب اللعبة القديمة ، وبدأت حركتها تظهر نوعا من التفكير على المستوى السياسي • ان ظهور القادة الشعبيين في الاربعينات والخمسينات بدأ يظهر نوعا من التردي ايضا • واذا نظر المرء الى العالم الثالث اليوم يرى ان نهرو قدذهب، وسوكارنو

قد ذهب ، ونكروما قد ذهب وعبد الناصر قد ذهب ، ومـــا تبقى من القادة فهم مجموعة من الاشخاص المهتمون بالجانب الشكلي المتعلق بالاداء ، وهم اكثر اهتماما بالتنمية الداخلية لبلدانهم واقل اهتماما بالمغامرات الخارجية • وكما يلاحـظ فان هذا الاتجاه نحو التنمية الداخلية والتركيز على الاوضاع الداخلية نجد مقابلا له في اوروبا وفي الولايات المتحـــدة وبشكل خاص بعد حرب فيتنام • وكنتيجة لذلك فاننا نرى الان وضعا لا تبدو فيه الدول الكبرى مهتمة بالقيام بمغامرات جديدة ومثلها ايضا دول العالم الثالث انفسها • فلا مصر بالقيام بمغامرات في اليمن او في الكونغو او قبرص ، ولا نيجريا او غانا مهتمة بالقيام بمغامرات في افريقيا • ومع تردي النفوذ السياسي لهذه الدول بدأ يظهر نوع من النفوذ في المجال الاقتصادي • ولكن هذا النفوذ في المجـــــال الاقتصادي محصور بدول قليلة ، تلك التي تملك بعض الموارد الاولية الرئيسية كالبترول • على ان الدول الغنية فــــي العالم لم يكن لها دور موحد بين دول العالم الثالث نظرا لان هذه الدول لها مصالح واهتماما ت مختلفة •ولكن ما كان بوسع هذه الدول ان تفعله عبر السنوات القليلة الماضية هو تركيز اهتمام العالم على مشكلة الموارد العالمية ، وهذه مشكلة اكثر ما تهم الدول الصناعية • ما الذي يهم هذه الدول ليست فقط حيازة هذه الموارد ولكن توفر هذه الموارد دون قيود ، واعني بذلك الموارد الدولية الواقعة خارج اختصاص السيادة •

وكمثال على ذلك قضية قاع البحار التي تحاول دول العالم الثالث الان ان تضغط على الدول الصناعية للقبـــول بعقد معاهدات حولها ، والتي بموجبها تتم استفادتها من الموارد الاقتصادية التي ستنتج باستغلال قاع البحـــار • وهذه القضية تبرز كسلاح ذي حدين : اذا اراد العالـــم الثالث ان يستعمل الطاقة كسلاح سياسي سيكون في وسع الدول المتصنعة استغلال قاع البحار بشكل مستقل عن بلدان العالم الثالث • الولايات المتحدةوالاتحاد السوفييتي واليابان

والمانيا الغربية وبعض الدول الاخرى تملك التكنولوجيا الخاصة باستخراج انواع عديدة من الفلزات من قاع البحار ولديها الامكانيات للبحث عن البترول ، واستثمار الغاز الطبيعي ، ويمكنها في الواقع تجريد دول العالم الثالث من المنافع النى يمكن ان تعود لها فيما اذا تم وضع اتفاقيات دولية تعاونية لاستثمار قاع البحار • وهكذا فان كانت دول العالم الثالث تنوي المضي في استخدام الموارد الرئيسية كسلاح ضد الدول الصناعية فان هذه الدول ستميل الى اتخاذ خطوات مستقله وبسط نوع جديد من الامبرياليه : امبرياليه المحيطات وفي وسع هذه الدول تقسيم المحيطات فيما بين بعضها البعض ، فان لديها من الامكانيات التكنولوجيه والقوة للقيام بذلك ، وبالطبع فان هذا ليس في مصلحة احد • ولذلك فان الدول الغنيه القليله من دول العالم الثالث ، وبشكل خاص الدول البترولية الغنية التي تستعرض عضلاتها بين فترة واخر ى، قد اصبحت في اعتقادي اكثر الماما بحدود قوتها • بالاضافة الى ذلك فان دول العالم الثالث الاخرى ، تلك الدول الفقيرة ، قد حاولت ان تحد من غلوائها الى حد ماومنعها من القيام بمغامرات من شأنها ان تغير من ردود فعل الدول الغربية فيما يتعلق بمسألة الموارد الطبيعية في البحار •

اما حول الوسائل والسبل للتعاون ما بين الدول النامية فاعتقد ان المؤسسات اللازمة لذلك متوفرة • مثلا اشار الدكتور طعمة الى الجامعة العربية ومنظمة الدول الافريقية الخ •• وهناك عدد كبير من المؤسسات المماثلة التي يمكن استخدامها اذ كانت المصالح الدولية للجميع تقضي بذلك • اننا ندرك الان ان المسألة ليست مسألة مؤسسات ارادة • انها مسألة كيف تنظر كل دولة الى مصالحها القومية • ليس هناك من سبب منطقي لاعتبار انه بمجرد كون كثير من هذه الدول دول فقيرة فذلك يعني انه سيقوم بينها تعاون اوسع من التعاون بين الدول الاوروبية لانها دول متقدمة •

في التاريخ نجد ان محاولات واسعة للتعاون بين الدول الاوروبية بالرغم من ان هذه الدول دول متقدمة • بالطبع ليس هناك تعاون بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة في كل الحقول ، وبشكل خاص في بعض الحقول • ولكن ذلك يرجع بصورة رئيسية الى نظرتهما الى مصالحهما المشتركة • ولذلك فهناك اذن انقسامات عقائدية ومصالح اقليمية وتحالفات ومشاكل تقليدية ، كما ان هناك انقسامات داخلية • وهذه هي بعض المعضلات التي تعترض سبيل استخدام المؤسسات الموجودة حاليا •

هناك اخيرا اشارة حول النفوذ السياسي اود ان اضيفها وهي تتعلق بتردي نفوذ الجمعية العامة • كلنا نعلم ان ظروفا خاصة اقتضت انتقال التركيز من مجلس الامن الى الجمعية العامة بسبب ان الولايات المتحدة قد منعت من تحقيق اهدافها نتيجة الاستعمال المستمر لحق الفيتو من قبل الاتحاد السوفيتي • وبالطبع في الجمعية العمومية كانت الولايات المتحدة قادرة على تحقيق اغلبية مطلقة او اهمية الثلثين كلما شاءت • ولكن منذ عام ١٩٥٥ وما بعدها بدأت الولايات المتحدة تفقد هذه الاغلبية بالتدريج • وما ان حل منتصف الستينات حتى كانت غير قادرة على تحقيق اغلبية الثلثين التي ارادتها وكما اشار الدكتور طعمة فقد ظهر واضحا في الدوره الاستثنائية مطلقة فقط وليس اغلبية الثلثين • ومع هذا الادراك نجد الرجوع ثانية الى مجلس الامن ، وحتى الى خارج هكيل الامم المتحدة في كثير من المناسبات • ذلك يبدو واضحا بشكل خاص في قضية الشرق الاوسط ، فبعد وقت قصير من اتخاذ قرار نوفمبر عام ١٩٦٧ من قبل مجلس الامن نرى الدول الاربعة الكبرى تجتمع خارج اطار الامم المتحدة وبالتدريج تناقص العدد الى اثنين فقط ، ورأينا قيام محادثات ثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي • وهكذا فان كل ما وفقت الجمعية العامة في تحقيقه كان ينحصر بالوظائف

الخطابية واصدار البيانات التي اعتبرتها الولايات المتحدة بصورة متزايدة لاغية وغير ملزمة · فمثلا البيان حول اعتبار الصهيونية نوع من التمييز العنصري اثار عداوة كبيرة في الولايات المتحدة والعالم الغربي وجعل بعض الناس يعتقدون بأن الامم المتحدة لم تعد قادرة على ممارسة وظائفها بشكل ينسجم مع الخطوط السياسية الواقعية.

ولذلك فقد تدنت قيمة ذلك المنبر بالنسبة لدول العالم الثالث باستثناء استعماله للوظائف الخطابية · وهذه الوظائف ، كما اشرت ، قد اثارت عداء بعض القوى وبشكل خاص القوى الغربية ·

محمد الخجا : اود ان اركز على الجوانب الاقتصادية الخاصة بموضوع التضامن بين دول العالم الثالث وفي هذا الصدد اود ان اشير الى العوامل التي تكمن وراء عدم الانسجام بين هذه الدول ان قضية عدم الانسجام هذه هي قضية لا يمكن الهرب منها نظرا لتباين العوامل الاقتصادية والاجتماعية في مجموعة دول العالم الثالث ، ولذلك فمن الافضل ان تواجه مواجهة صريحة وان نحاول التغلب عليها او على الاسباب المؤدية لها · ولكنني لا اتفق مع البعض ممن بحثوا هذا الموضوع واقترحوا وجوب المباشرة في التقريب بين النظم الاقتصادية لدول العالم الثالث لان هذا موضوع طويل ويوجهنا في متاهات من الصعب الخروج منها ·

اود ايضا ان اميز بعض الشيء بين حركة دول عدم الانحياز وحركة دول العالم الثالث فحركة دول عدم الانحياز بدات منذ ما يقارب ٢٥ عاما ، اما حركة العالم الثالث فقد بدأت نسبيا منذ سنوات قليلة · بدأ الحديث عن محاولة تطوير نظام اقتصادي دولي جديد منذ عام ١٩٧٣ ، اي بعد ان اصبحت هناك قوة مالية او قوة اقتصادية جديدة بين دول العالم الثالث · واعتقد ان هذا هو اهم ما طرأ على اوضاع الدول النامية على المستوى الدولي

منذ الحرب العالمية الثانية ٠ ان اول قرار اتخذ من قبل الامم المتحدة لمواجهة هذه القضية والعمل على تطوير نظام اقتصادي جديد كان عام ١٩٧٤ ، أي بعد فترة قصيرة من ظهور هذه القوة الاقتصادية ٠ ولا اريد هنا ان اعطي الدول العربية حقا اكثر مما تستحقه ولكن الدول العربية ، وخاصة النفطية منها ، قد لعبت دورا كبيرا في هذا المجال بسبب عامل رئيسي واحد هو انها بالرغم من الموارد والامكانيات الاقتصادية الكبيرة المتاحة لها فانها دول نامية وتنتمي الى مجموعة دول العالم الثالث بطبيعتها وبافكارها وتوقعاتها ٠

ولذلك نجد ان مجموعة الدول العربية المصدرة للنفط قامت بدور فعال بالسعي الى تطوير النظام الاقتصادي الجديد ٠ وقد بدأ العالم الغربي يتجاوب الى حد ما مع متطلبات دول العالم الثالث مع بروز هذه القوة الاقتصادية الجديدة ٠ واود ان انتقل الى القضايا الاقتصادية التي تتعلق بالتضامن بين دول العالم الثالث والتي وردت في السؤالين المطروحين للبحث ٠ هناك عدة مجالات لتدعيم التضامن الاقتصادي بين دول العالم الثالث ، وقد ذكرت اربعة مجالات : الطاقة ، تثبيت الاسعار ، المساعدات التي تمنح لدول العالم الثالث ، وزيادة المبادلات التجارية ٠ ربما من المناسب ان ابدأ بالاخيرة لانها اول الاشياء التي ترد الى البال ٠

في الماضي كانت المبادلات التجارية ضعيفة بين دول العالم الثالث لاسباب اهمها التشابه بين طبيعة الاقتصاديات النامية مستوردة للعديد من المعدات والالات والسلع الرأسمالية وفي نفس الوقت مصدرة لمواد اولية غير مصنعه ٠ فطبيعة التشابه لم تخلق الفرص لاقامة تبادل تجاري على مستوى واسع ٠ ولهذا نجد ان نسبة التبادل التجاري اليوم بين الدول النامية نفسها لا تزيد عن ١٠ ٪ من حجم التبادل التجاري مع العالم بصورة عامة ٠ وهذه الناحية بالذات تحتاج الى

تغيير واسع وشامل في طبيعة الاقتصاديات قبل ان يحدث تغيير حجم التبادل ، لان زيادة التبادل التجاري تقتضي تغيير الهيكل الاقتصادي للعديد من الدول النامية • فمثلا الدول التي بطبيعتها دول منتجة للمواد الاولية يصعب عليها ان تتحول فجأة الى دول مصدرة او منتجة لمنتجات صناعية ، فالامر يحتاج الى تعديل الهيكل الاقتصادي للدول النامية بحيث تصبح اقتصادياتها متوازنة اكثر •

والناحية الاخرى المتعلقة بالمساعدات نجد ايضا انها كانت محدودة الى حد كبير نظرالان هذه الدول في غالبتها دول فقيرة وكان من الصعب ان تمد بعض الدول يدها بالمساعدت الى الدول الافقر منها بسبب الالتزامات المفروضة عليها •

كانت هناك فرصة ذهبيةلهذه الدول ان تتعاون في مجال تثبيت الاسعار ، ولكنها فشلت الى حد كبير باستثناء الدول النفطية • فالدول النفطية تمكنت بعد فترة طويلة من انشاء الاوبك ان تثبت اسعار النفط وتسيطر على سوقه بصورة مباشرة بحيث تمكنت من زيادة الاسعار • ولكـــن هذا تم بعد سنوات من انشاء الاوبك للطبيعة الخاصة التي يتميز بها النفط • والحقيقة ان ذلك ربما نتج ايضا عـــن تغير رئيسي في هيكل الطلب على هذه المادة الاساسية اما بالنسبة للدول الاخرى فنجد ان تعاونها في مجال تثبيت الاسعار كان محدودا جدا • هناك القصدير والقهوة فقط تم فيهما نوعا من التعاون في تثبيت الاسعار يحتاج الى موارد لخلق مخزون من مختلف هذه السلع ، فما لم تتوفر الموارد المالية يصعب خلق المخزون الذييمكن ان تتحكم به الدول الفقيرة من اجل السيطرة علىالاسعار او حمايتها من التقلبات مجالات التعاون هذه كانت محدودة جدا في الماضي • الان ما هو الوضع بالنسبة للمستقبل ؟

اعتقد ان من الضروري بالنسبة للمستقبل ان تنشـأ علاقات اقتصادية متوازنة وهذا يهم دول العالم الثالـــث

كمجموعة لان من ضمنها دول تختلف اوضاعها اختلافا كبيرا فمثلا توجد مجموعة دول الاوبك التي لها وضع مميز ولديها امكانيات كبيرة • وبالرغم من توفر الاستعداد لدى هذه المجموعة للتعاون مع غيرها من الدول النامية فان من مصلحتها ان يتوفر التوازن في العلاقات الاقتصادية والا فلن توجد الحوافز الكافية لان تقوم هذه الدول بتقديم المزيد من المساعدات لتدعيم التضامن الاقتصادي •

فنجد مثلا ان المساعدات المالية تأتي في المرتبة الاولى الان من بين وسائل تدعيم التضامن الاقتصادي بين دول العالم الثالث والسبب في ذلك هو ان مجموعة الدول النفطية لديها الموارد واعتقد انها قامت بدور كبير ويفوق بمراحل ما قامت به الدول المتقدمة • فالدول النفطية تقدم الان نحو ٣ ٪ من دخلها القومي بصورة مساعدات الى دول العالم الثالث ، وهناك مجال واسع لزيادة الفعالية للمساعدات المقدمة عن طريق تنسيق التعاون والمساعدات المقدمة • فيما يتعلق بالمساعدات اعتقد ان من المفيد ان نشير ليس فقط إلى نسبة ما تقدمه الدول النفطية من دخلها القومي ولكن الى ما تمثله من العجز في موازين تجارة الدول النامية فهذه المساعدات تغطي تقريبا ٤٠ ٪ من عجز تلك الدول • وبالرغم من حجم هذه المساعدات فاننا نجد ان المسؤولية في المستقبل يجب ان تقع على الدول المتقدمة وليس فقط على الدول النفطية ، لان ما تواجهه الدول النامية من مشاكل يفوق امكانيات الدول النفطية على المدى البعيد ، ولان العديد من الدول النفطية سيصبح لديها عجز في موازينها التجارية ، ومن الصعب عليها ان تقوم بدور اكبر ، بينما ستتمكن بعض دول الخليج الاخرى من الاستمرار في القيام بهذا الدور لفترة اطول • ان المجال الواسع الذي حصل فيه تعاون بين الدول النامية هو مجال انتقال اليد العاملة وخاصة بين الدول النفطية وغيرها • فمثلا تمثل الان اليد العاملة العربية في الدول النفطية نسبة ٥٠٪ اما فيما يتعلق بتدعيم

التبادل التجاري فهذا الامر يحتاج الى تغيير الهيكل الاقتصادي للدول النامية ، وهذه ناحية قد تستغرق زمنا طويلا • أما الوسائل التي يمكن ان تدعم التبادل التجاري في المستقبل القريب فهي اولا : اعطاء مزايا معينة الى الدول النامية بحيث تمكنها من زيادة قدرتها التنافسية في اسواق بعض الدول النامية ، وخاصة النفطية منها ، وهذه الناحية تستحق بعض التركيز من قبل مجموعة الدول النامية • ثانياً هناك دور هام يمكن ان تقوم به الدول النفطية وهو المساعدة على حماية اسعار المنتجات الاولية • فالمنتجات الاولية تشكل نسبة عالية بين صادرات الدول النفطية وتتحكم الى حد كبير في قدرة هذه الدول على النمو • فاعتقد انه يمكن للدول النفطية ان تلعب دورا في المساعدة على حماية اسعار المنتجات الاولية ، وبصورة خاصة الصندوق السلعي المقترح ضمن النظام الاقتصادي الجديد ، والذي يعتبر حجر الزاوية في البرنامج المتكامل للمواد الاولية المقترح من قبل مؤتمر الامم المتحدة للتنمية والتجارة • ان من مصلحتها كدول تتطلع الى التصنيع وكدول مستوردة للمواد الغذائية ان تساهم في الصندوق السلعي وان تشارك في القرارات التي تتخذ في موضوع حماية الاسعار •

أما المجالات الاخرى للمساعدة فهي اقامة مشروعات مشتركة بين الدول النامية والدول النفطية • ولكني اعتقد ان من الضروري الا نغفل عن ضرورة اقامة علاقات اقتصادية متوازنة ، فالدول النفطية لديها اهتمام كبير في تنويع اقتصادها القومي وتنويع مصادر دخلها وبالتالي تتوقع من الدول النامية المساعدة في تحقيق ذلك •

عبد المحسن الجيعان : سنتحدث اولا عن الخلفيات كما أراها بالنسبة الى بروز الدعوة الى مؤتمر الشمال والجنوب • الفكرة نشأت أساسا بسبب فشل الامم المتحدة في حل معظم القضايا الاقتصادية التي تواجهها الدول النفطية المواجهة بين الدول المتقدمة

والدول النامية نشأت اساسا بسبب قضايا سياسية كقضية فلسطين والشرق الاوسط وجنوب افريقيا ومشاكل مكافحة الاستعمار ٠ ومع اشتداد الخلاف تجمعت الدول النامية في تكتلات كحركة دول عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ التي اعطت لهذه الدول شكلا من التنظيم الذي تجتمع ضمنه وتتباحث وتحل ما بينها من خلافات وتذهب الى الامم المتحدة محضرة ومقررة ما سوف تقدمه وما تريده وتخرج منتصرة باغلبية التصويت حسب قاعدة لكل دولة صوت واحد ٠ اغلبية التصويت كانت السبب في انتقال معظم القضايا من مجلس الامن الى الجمعية العامة ٠ وهذه القضايا اثارت الدول الغربية المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة في بيانات رسمية منها مثلا ما عبر عنه المندوب الدائم السابق للولايات المتحدة جونبهان « بجبروت الاغلبية » ٠ كما شار يضا وزير الخارجية الامريكية كيسنجر في الدورة الحالية الى موضوع الاتفاق قبل الحضور وقال بأننا « لن نرضخ للمواضيع والقرارات الجاهزة » ٠ فقد استطاعت الدول النامية مثلا ان تحقق وحدة هدف ووحدة مطالب ٠ وما حصل انه في المواضيع السياسية والاقتصادية يمكن لهذه الدول ان تتفق ٠ ولكن المواضيع الاقتصادية تختلف طبيعتها عن المواضيع السياسية حيث انها تحتاج الى اجماع بسبب كونها مطالب موجهة اساسا للدول المتقدمة ٠ وهذه لا تنفع معها حركات التحرير او مسائل الاعتراف بسبب كونها سيطرة مجموعة من الدول على موارد ومقدرات اقتصادية وتكنولوجية مما يجعل من الصعب على الدول النامية ان تحقق هذه المطالب بدون ان تحصل على موافقة الدول المتقدمة حولها ٠ فلذلك برز في الامم المتحدة ، وخاصة في المواضيع الاقتصادية ، اتجاه نحو الاجماع في التصويت٠ والاجماع يأخذ شكل المشاورات غير الرسمية ومحاولة التوصل الى اتفاق مع الدول الغربية المتقدمة قبل الدخول الى الاجتماعات الرسمية ٠ وذلك قد برز بشكل فعلي في الدورة

الاستثنائية السابقة وما تلاها من اجتماعات • فمن اهم هذه المواضيع التي برزت في الامم المتحدة وحصل عليها اجماع في التصويت موضوع انشاء نظام اقتصادي دولي جديد • هناك مواضيع أخرى برزت ولكنها بأغلبية التصويت فقط كاعلان حقوق وواجبات الدول الاقتصادية ، والقرار الخاص بالتعاون الاقتصادي في جميع مجالاته في الدورة السابقة • موضوع الاجماع في التصويت في الامم المتحدة يعني ان لا يكون هناك تصويت ولكنه لا يعني ان يكون هناك قبولا ، لان أية دولة لا ترضي عن ما هو موجود داخل هذه القرارات تستطيع ان تتحفظ عليها او تشرح سبب تصويتها عليها ، وبذلك يمكن ان تحدد موقفها مما هو موجود ضمن القرار • فبالرغم من ان هناك اجماع في التصويت نجد ان الدول الغربية قد ادخلت تحفظات وتفسيرات لاصواتها جعلت من الصعب معها ان تحقق الدول النامية أية مطالب سواء فيما يتعلق بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، او برنامج العمل الخاص به • وبالطبع فتلك هي خطوة جديدة مضافة الى تجارب أخرى مرت بها دول عدم الانحياز كتجربة فشل العقد الاول للتنمية والعقد الثاني ، الذي يبدو بدوره في طريقه للفشل ، بسبب فشل الدول المتقدمة تقديم ٧ر٠٪ من دخلها القومي كمساعدات للدول النامية •

بالطبع لم تخف الدول المتقدمة الغربية ، وخاصة الولايات المتحدة ، مخاوفها من اتجاه تعدد مطالب الدول النامية • نتحدث عن الدول الغربية خاصة لانها هي دوما الهدف ، وان كان ذلك حسب تقديري لن يدوم وبوادره اتية في الطريق • هناك الشعور لدى هذه الدول بان هذه المطالب قد تؤدي الى تقويض بعض الاسس التي تقوم عليها اقتصاديات هذه الدول • فالمخاوف ربما لا تكون على درجة كبيرة من الخطورة وتحاول الدول النامية ان توضح ذلك للدول المتقدمة بالاشارة الى وجوب قيام عدالة في توزيع موارد هذا الكوكب بين هذه الدول • أيضا مما ساعد على الموضوع هو المشاكل

والازمات الاقتصادية التي حدثت والتي منها ازمة التضخم وأزمة النقد الدولي • وعندما برزت هذه المشاكل برز معها أيضا انتصار الدول النفطية بسيطرتها على مواردها الطبيعية ومقدرتها على رفع اسعارها بالطريقة التي تجدها مناسبة • ولذلك فقد برزت الدول النفطية من الدول النامية كقوة مفاوضة بينما كانت الدول النامية في السابق لا تملك القوة التفاوضية في النواحي الاقتصادية • ورغم ان الدول النامية كانت تشعر بنوع من الضيق بسبب ارتفاع اسعار النفط ولكنها وجدت ان من الاصلح لها ان تؤيد الدول النفطية لان هذا الانتصار يشكل لها انتصارا كليا ، باعتبار ان الدول النفطية هي جزء من الدول النامية وباستطاعة هذه المجموعة ان تحقق مطالبها عن طريق الدول النفطية ، هناك أيضا عامل ساعد على بروز فكرة حوار الشمال والجنوب هو القيادة الديناميكية والنشطة التي قام بها الرئيس بومدين اثناء توليه لرئاسة دول عدم الانحياز خلال الاربع سنوات الماضية • فقد استطاع بمبادراته ان يدعو الى عقد الدورة الخاصة السابعة واستطاع ان يدعو الى مؤتمر قمة لدول الاوبك والذي خلاله برزت فكرة عقد مؤتمر الشمال والجنوب بالدعوة التي وجهها الرئيس الفرنسي الى الدول النفطية لدراسة موضوع الطاقة • فكان رد الدول النفطية في مؤتمر القمة هو التالي :

يتفق الملوك والرؤساء من حيث المبدأ على عقد مؤتمر دولي يضم الدول المتقدمة والنامية معا ، ويعتقدون ان هدف مؤتمر كهذا يجب ان يكون تحقيق تقدم ووضع برنامج عمل من شانه تذليل المصاعب الرئيسية التي يواجهها الاقتصاد الدولي ، كما انه يجب ان يعطي اهتماما مماثلا للمشاكل التي تواجهها كل الدول المتقدمة والنامية •

فالهدف بالنسبة للدول النفطية تغير ، وعلى هذا الاساس عقدت اجتماعات تمهيدية وتقررت العضوية في مؤتمر الشمال والجنوب الذي باشر اعماله بعد ذلك •

مهمي الصدى : فيما تبقى من الوقت ارجو ان نفتح باب المناقشة واشارة بعض هذه النقاط • واتوجه بالسؤال الى الدكتور طعمه الذي أشار الى ان الحوار لم يحقق اهدافه حتى الان بالرغم من كل ما اثير حول هذا الموضوع • في هذا الحوار يبدو ان بعض الدول الغنية النفطية هي التي تلعب دور القوة المفاوضة والسؤال هنا : ما هو الضمان ان هذه الدول ستفاوض أيضا من أجل مصلحة الدول الفقيرة وانها لن تمتنع عن المفاوضة عندما ترى ان هناك حدودا لا يمكن تجاوزها • بشكل خاص من المسؤول عن فشل الحوار حتى الان ؟

جورج طعمة : سأجيب على هذا السؤال مركزا على الحوار العربي ـ الاوربي • لنعد الى نشأة الحوار • في ٦ نوفمبر ١٩٧٣ صدر البيان المشترك عن وزراء خارجية السوق الاوربية المشتركة ، وكان الموضوع متصلا اتصالا اساسيا بحرب اكتوبر وحظر البترول العربي • نحن الان في عام ١٩٧٧ وقد تمت خلال هذه الفترة جولات عديدة للحوار لا يسمح المجال لان نستعرضها كلها • الاهداف السياسية التي كانت أساسا للحوار العربي ـ الاوربي قد اختفت تماما بدليل ان اللجنة العامة التي كانت لجنة سياسية على مستوى وزراء الخارجية لم تجتمع الا اجتماعا واحدا ، ثم اجتمعت على مستوى السفراء • من حيث ميكانيكية الحوار ما تم هو ان اوربا الغربية التي تحمست في الاساس لموضوع الحوار العربي ـ الاوربي بسبب حرب اكتوبر وحظر النفط تنازلت عن دورها في قضية الشرق الاوسطتناز لا تاما الى امريكا • فتولت امريكا قيادة موضوع المفاوضة ـ او ما يمكن ان نشير اليه كحل قضية الشرق الاوسط ـ دون ان تحل شيئا ، بينما استمرت دول اوربا الغربية في الحوار مع الدول العربية محققة على أساس ثنائي كل ما تريد تحقيقه من علاقات اقتصادية وسياسية • فاذن يمكن القول ان الاهداف السياسية التي كانت أصل الحوار العربي ـ الاوربي لم يتحقق شيء منها ، بينما حققت اسرائيل نجاحات كبرى

بدليل الاتفاقية الاقتصادية التي عقدتها مع السوق الاوربية المشتركة • اذن بايجاز كلي اوربا الغربية التي تناولت الكرة في عام ١٩٧٣ حولت الحوار الي حوار تكنيكي ، اقتصادي ، مالي ، ثقافي ، او ما شئت ان تسميه •

في هذا الوقت تلقفت امريكا كرة قضيةالشرق الاوسط ولـم تحقق شيئا حتى الان •

عبـد المحسن الجبعـان : أود ان اتطرق الى نتائج مؤتمر الشمال والجنوب في مجال التعقيب على هذا السؤال وذلك بالاشارة الى تقرير الامين العام للامم المتحدة لعام ١٩٧٦ الذي أشار فيه الى ان هناك نقص في النتائج الملموسة حتى الان في المرحلة الاولى مـن المؤتمر • كما ان المسؤولين الكبار للمؤتمر عند اجتماعهـم طالبوا اللجان المنبثقة عن المؤتمر لصياغة اتفاقات وعـروض ملموسة لان هذه اللجان لم تستطع حتى الان التوصل الـى هذه الاتفاقات حتى يجتمع المؤتمر الوزاري لمناقشتها • من المقر ران يجتمع المؤتمر الوزاري في ١٥ ديسمبر ولكن هذا المؤتمر قد تأجل على مضض من الدول النامية بالذات لانها كانت تعارض ان يستمر المؤتمر الى ما بعد عام ١٩٧٦ • وهكذا فقد تأجل المؤتمر دون ان تحدد فترته لاسباب منهـا الانتخابات الامريكية ، لان الولايات المتحدة تشكل عنصرا هاما واساسيا في هذا المؤتمر •

فهمي الصدى : اود ان اوجه السؤال الى الدكتور الخجا • كنتم اشرتم الى بعض ما يمكن ان يقوم بين دول العالم الثالث من تعـاون في حقل زيادة المبادلات التجارية • ما رأيكم في الاقتـراح الذي عرضه أخيرا محبوب الحق من البنك الدولي حول قيام مناطق سوقية في العالم الثالث لتشجيع التجارة ما بـين بعضها البعض •

محمد الخجا : اعتقد ان هذا الاسلوب بالذات قد جرب بين الدول المتقدمـة ونجح نجاحا كبيرا وخاصة في السوق الاوربية المشتركة •

أما فيما يتعلق بالدول النامية فالتجربة حتى الان غير مسرة او مشجعة . فمثلا السوق العربية المشتركة لم تحقق بعد أية نتائج تذكر ، وكذلك السوق المشتركة للدول اللاتينية ما زالت تتعثر ولم تتوصل الي نتائج تذكر . كذلك الامر فيما يتعلق ببعض الدول الاسيوية التي سعت الى انشاء مثل هذه السوق . السبب الرئيسي في تعثر قيام مثل هذه الاسواق هو تشابه طبيعة الاقتصاديات النامية كما ذكرت . هذه الاقتصاديات هي اغلبها اقتصاديات تنافسية وليست اقتصاديات تكاملية . ولكني اعتقد ان ظهور القوى الاقتصادية الجديدة ، اى الدول النفطية ، غير بعض الشيء من الوضع عما كان عليه في الماضي اذ يمكن ان تلعب هذه الدول دوراً في تغيير الهياكل الاقتصادية للدول النامية بحيث يمكن ان ينشأ تبادل تجاري بينها .

فهمي الصدى : يبدو انكم تركزون بشكل خاص على الصندوق السلعي وعلى موضوع انتقال اليد العاملة من الدول الفقيرة الى الدول الغنية . بالطبع هذا يمكن إن يحل بعض المشكلة . ولكن المشكلة كما اشرتم هي أبعد بكثير من امكانيات ومساعدات دول الاوبك لحل مشاكل التنمية في العالم الثالث . مثلا هناك موضوع العجز في الميزان التجاري للدول النامية . في عام ١٩٧٦ العجز في موازين الدول النامية قد بلغ ٣٢ مليون دولارا بالمقارنة مع كسب للدول الصناعية يقدر بـ ٣ مليون دولار ، و ٤٠ مليون دولار لدول الاوبك . ما هو في رأيكم يشكل المساعدات التي يمكن ان تقوم بها الدول الغنية وبشكل خاص الدول النفطية من أجل تخفيف هذا العجز . بشكل خاص هل ترون من المناسب ان تثمر الدول الغنية اموالها في دول العالم الثالث عن طريق مشاريع مشتركة مباشرة علي أساس ان اقتراحا كهذا يمكن ان يكون حلا يتصف بالديمومة اكثر من المساعدات التي تقدم على أساس الحاجة الانية ؟

محمد الخجا : اتفق معكم تماما ان هناك مجالات تستطيع فيها الـــدول النفطية ان تلعب دورا اكبر في مساعدة الدول النامية فـــي مواجهة مشاكل ميزان المدفوعات • ولكني اعتقد انه مـــن الضروري ان لا ننسى ان الدول النفطية تحتاج الى ان ينشأ نوع من تبادل المنافع وتبادل المصالح ، ولذلك ينبغي ان لا يكون التركيز على التعاون في اتجاه واحد وانما في اتجاهين فالدول النفطية ذات الامكانيات المالية الكبيرة أيضا تتطلـع الى مستويات أعلى من النمو ، واهم من ذلك الى ضمــــان مستقبلها في حالة نضوب النفط • هذه الناحية يجب الا تغفل لان للـدول النفطية الحق في ان تطلب منافع متبادلة حتـــى يحصل توازن في تبادل المنافع • والمشروعات المشتركة ربما هي من المقترحات العملية لمساعدة الدول الناميـة وبنفس الوقت لحفظ حقوق الدول النفطية وامكانيـــة تنويـــع اقتصادياتها في المستقبل •

بالنسبة للصندوق السلعي اعتقد انه حجر الزاوية فـــي النظام الاقتصادي الجديد لانه سيعدل الى حد كبير مـــن الاوضاع الخاصة بالدول النامية ، وسيزيل مشكلة اساسية بالنسبة لها وهي مشكلة التقلبات في الاسعار •

اعتقد ان الدول النفطية يمكنها ان تلعب دورا كبيرا وتسهم في حل مشكلة أساسية ربما يكون مردودها اعلى بكثير من المساعدات الثنائية المالية المباشرة •

جورج طعمة : يمكن الاضافة فقط الى انه في مؤتمر الامم المتحدة للتجـارة والتنمية الذي عقد في نيروبي من ٣ الى ٣٠ مايو ١٩٧٦ ، وانصافا للدول البترولية يجب القول انها لعبت دورا كبيرا وتقدمت باقتراحات ايجابية كثيرة فيما يتعلق بالصنـــدوق السلعـــــي •

عبـد المحسن الجيعـان : بالنسبة للدور الذي يمكن ان تلعبه الدول النفطية يمكن القول ان الدور الذي لعبته هده الدول وخاصة في موضوع انتقال

الموارد هو دور تشير اليه احصاءات الصندوق الدولي والبنك الدولي والارقام مذهلة لدرجة ان مساعدات الدول النفطية وصلت أحيانا الى ٩٪ من دخل هذه الدول بينما كما قلنا ان الدول المتقدمة لم تحقق ٧ر٠٪ من دخلها • وهناك أيضا دليل على الصناديق التي انشئت كصندوق التنمية الزراعية مثلا ، فقد ساعدت الدول النفطية بأقل تعليل من نصف رأسمال هذا الصندوق • وهذا مبلغ ضخم اذا ما قورن بما تقدمت به الدول المتقدمة • في الواقع ليس هناك مجال للمقارنة بين ما قدمته الدول النفطية والدول المتقدمة •

فهمي الصدى : أود ان اسأل الاستاذ عنبتاوي حول كيف تنظر الاوساط الاكاديمية في الولايات المتحدة الى موضوع العالم الثالث وموضوع التضامن ، وبشكل عام الى المواضيع التي طرحت في هذه الندوة •

سمير عنبتاوي : الاراء في الولايات المتحدة حول العالم الثالث تختلف بالطبع بحسب الاشخاص الذين تتحدث معهم • واخشى انني بمحاولتي لتلخيص هذه الاراء قد انسب اليهم أشياء كثيرة اشعر أنا شخصيا بها • ولكن باعتباري جزء لا يتجزأ من العالم الاكاديمي اعتقد ان ذلك يمكن ان يبرر من حيث الجوهر، الرأى هو ان ما تديده الدول النامية أكثر من اى شيء اخر هو التالي :اولا ، تريد تركيب مستقر للاسعار فيما يتعلق بالمواد الاولية التي تنتجها دول كالبرازيل وكولومبيا رأت اسعار البن تصعد وتهبط ، وكذلك دول مثل التشيكي رأت اسعار النحاس تنخفض باستمرار • ولذلك فهذه الدول تسعى جهدها لاقامة نوع من النظام الذي يسمح باستقرار اسعار موادها الاولية حتى تتمكن من التخطيط الاقتصادي على أساسها • ثانيا تريد الحصول على التكنولوجيا الغربية اليها • وكذلك تريد نقل الخبرة الفنية ، ونظام نقدي اقتصادي مستقر تشعر هذه الدول الان انه بحاجة الى اعادة

النظر في ضوء التغييرات العديدة التي حدثت في بنية النظام الدولي • ولكن أكثر ما تريده هذه الدول هو فتح الاسواق الغربية في وجه بضائعها المصنعة لانه في التحليل النهائي للامور يسود الشعور في الولايات المتحدة ان التجارة وليست المساعدات هي الحل الاخير لمشكلة التنمية •

هناك بالتأكيد فروق بين الدول المنتجة للبترول وبقية دول العالم الثالث • من الواضح ان الدول المنتجة للبترول لا تواجه صعوبة الحصول على عملة صعبة ، فتلك موجودة بصورة وافرة • كذلك فانها تملك امكانيات هائلة للحصول على التكنولوجيا لان لديها الموارد لدفع قيمتها • ما اذا كان بأمكانها استيعاب التكنولوجيا ام لا ذلك موضوع اخر • كما ان الدول المنتجة للبترول في الوقت الذي تهتم به بنظام مستقر للاسعار قادرة على مجابهة ارتفاع الاسعار ، وذلك لانها قادرة على رفع اسعار البترول بينما من غير الممكن رفع سعر البن • يمكنك مقاطعة البن ولكن ليس من السهل مقاطعة البترول •

فيما يتعلق بالتجارة يمكن قيام محاولات تجارية واسعة بين الدول النامية نفسها • يمكن لهذه الدول فتح اسواقها لبعضها البعض في مجال البضائع المصنفة ، وهنا الحديث ليس حول التكنولوجيا العالمية وانما التكنولوجيا العادية • دول كالهند مثلا تنتج راديوات ، حماصات خبز ، دراجات عادية ، ومكوايات ، وأشياء أخرى كثيرة يمكن تصنيفها كأدوات تكنولوجية عادية • وبالرغم من ذلك فان المتجول في المخازن يرى برادات وطباخات ومراوح من صنع جنرال الكتريك ودراجات عادية امريكية ، وليس بضائع من صنع الهند والباكبستان او ما شابه ، هناك امكانيات للتجارة بين هذه الدول •

في رأيي ان معظم الاكاديميين يرون ان موضوع التنمية ـ هذا اذا تركنا موضوع التجارة جانبا ـ يرتبط أولا وأخيرا بمشكلة تزايد السكان • يعتقد معظم هؤلاء الاكاديميون

ان العالم الثالث لم يركز اهتماما كافيا على مشكلة تزايد السكان · اذا نظرنا الى مصر نرى ان عدد سكانها الـــذي يقرب الان من أربعين مليونا سيتضاعف الى ثمانين مليونـــا قبل نهاية هذا القرن · مشكلات الهند وبنغلادش هائلة · والكثيرون ينظرون الى هذه الدول على انها حفر ليس لهـــا قعر · يمكن صب الاموال وكل أشكال المساعدات في هـــذه الحفر ولكن كل الجهود ستفشل في نهاية الامـــر ما دام السكان يتزايدون بالنسب الهندسية · لست أدري ما يمكن عمله بالاضافة الى ما تم عمله حتى الان من محاولة التثقيف والاقناع ، وحتى تشجيع الناس لاجراء عمليات لوقف قدرتهم على التناسل ··· الخ · ولكن الرأى هو ان دول العالـــم الثالث ليست جادة في ذلك · وفيما عدا استثناء واحد او اثنين معظم جهودها كانت غير حازمة ، وبعضها لم يتابـــع حتى النهاية · وفي بعض الحالات لا تقوم هذه الدول فـــي الواقع بأى شيء على الاطلاق من حيث تشجيع الناس على الاحتفاظ بعائلة صغيرة · بالطبع تلك مشكلة كبيرة لانهـــا تستلزم قيم المجتمع وذلك ليس سهلا على الاطلاق ·

فهمي الصدى : اشرتم الى ان الدول المتقدمة تشعر الان بأن لديها مجـــالا جديدا في موضوع الموارد فيما اذا قامت الدول الناميـــة بالضغط عليها اكثر من اللازم على مائدة المفاوضات من أجل تحديد نوع النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، واعني بذلك ما اشرتم اليه من امبريالية المحيطات الى أية درجة ينتشر هذا التفكير الان في الاوساط الاكاديمية ؟

سمير عنبتاوي : هناك اهتمام واسع في الاوساط الاكاديمية في الولايـــات المتحدة حول النظام الجديد للمحيطات · هناك اعتراف جديد من قبل معظم الاساتذة ان المفهوم التقليدي القاضي بـــأن اعالي البحار لا تدخل في ملكية احد يجب ان يدع مجـــالا لمفهوم جديد يقضي بأن اعالي البحار تدخل في ملكيـــة الجميع · ولذلك فهم يدفعون حكومتهم للقيام بعدد كبير من

الامور وللدخول في العديد من الاتفاقات التي من شأنها ان تؤدي الى مشاركة سليمة وعادلة في موارد قاع المحيطات ٠ ولكن في مقبل ذلك هناك شركات تقوم بالضغط على الكونجرس وهي شركات قوية جدا ٠ وقد بدأ الكونجرس ينصاع ـ في الواقع لا يجب استخدام هذه الكلمة لان الكونجرس كان دوما منصاعا لذلك ٠ الدول التي تحتاج الى الموارد يمكنها الذهاب الى المحيطات والحصول عليها ٠ والطريقة الوحيدة في اعتقادي التي يمكن بها قيام نظام دولي سلمي وذى هيكل ما لاستثمار قاع البحار هو الاخذ بعين الاعتبار كل موارد الكرة الارضية وليس فقط موارد البحار ٠ هناك العديدون في الولايات المتحدة الذين يقولون اذا كنا سنقاسم الاخرين في موارد قاع المحيطات علينا اولا ان نقيم كل موارد الطاقة وموارد المنغنيز والنحاس الخ ٠٠ المتوفرة في كل العالم ، وعلى ضوئها يمكن ان نخطط ٠ وذلك بالطبع من الصعب جدا تحقيقه لان كثيرا من الدول تشعر بالغيرة على مواردها وليست راغبة في مشاركة احد بها ٠ استطيع القول ان مشكلة قاع المحيطات تشغل الان كثيرا من الناس ٠ هناك العديد من المؤسسات ومراكز الابحاث التي تستخدم مجموعات من المحامين الدوليين والمهندسين والعلماء السياسيين والاقتصاديين للنظر في كل جوانب القضية ٠ وبشكل اخص يذكر ان المؤسسة الوطنية للعلوم في الولايات المتحدة مهتمة جدا بها بالاضافة الى عدد كبير من المؤسسات الخيرية والثقافية ٠

فهمي الصدى : كما يقال ، هناك دوما حدود للنظريات ومن المفيد الرجوع الى ممارسي السياسة لاستخلاص التقييم العام للامور ٠ ولذلك فاني أود ان اختم هذه المناقشة بسؤال الدكتور طعمة الذي خبر هذه الامور نظرية وتطبيقا لاعطاء تقييم عام لمفهوم العالم الثالث ومستقبله في ضوء المواضيع التي اثيرت في هذه الجلسة ٠

جورج طعمه : الواقع انك بهذا السؤال تسألني السؤال المستحيل لانه ان يحيط المرء بشكل هذه القوى المتفاعلة وان ينظر نظـــرة مستقبلية بعيدة ليس بالامر السهل · ولكن مما لا ريب فيه ان موضوع العالم الثالث وجها لوجه ازاء العالم الصناعي او المتقدم هو من المواضيع التي تشكل الساحة الدولية الان ، وسوف تشغلها لى احقاب وفترات بعيدة ·

نحن نعيش الان تحولا تاريخيا في القوى السياسية · كما تفضل فذكر الاستاذ الدكتور عنتباوي لم يعد التقاطب بين الولايات المتحدة واوربا الغربية من جهة ، والاتحاد السوفيتي من جهة أخرى ، هو الموضوع · وانما الموضوع ربما كان الان بين العالم الثالث من جهة وبين العالمين الاخرين عالم الغرب وعالم الشرق ، او المعسكر الاشتراكي من جهة اخــرى · المواضيع التي تعرضنا اليها والتي تتعلق بمواضيع المجابهة او الحوار او المحاورة أو التقاطب أو التفاوض بين عالمنـــا والعالم الاخر هي مواضيع المستقبل · موضوع المحيطات وهو ماذ عنى به الامم المتحدة في مؤتمرات عديـــدة ـ وسوف تستأنف في الربيع القادم المؤتمر حول قانون البحار بمختلف أشكاله ـ موضوع تفجر السكان ، موضوع الغذاء والمــوارد والتجارة في العالم الثالث ، جميع هذه المواضيع هـــي مواضيع سمستقبلية · ولكن لكي لا ننهي هذه المناقشة على التشاؤم الذي بداناه أشير الى ان نادي روما اجتمع مؤخرا في فيلادلفيا على ما اعتقد وجاء تنبوءات حول تفجر السكان ومستقبل العالم ، وتلوث المحيطات ·· الخ ·· تختلف تماما ـ وهو دائما أقرب الى التشاؤم ـ عن جميع التنبوءات التي كان تقدم بها من قبل · أقول ذلك فقط لكي نتطلع الـــى المستقبل ،لا سيما ونحن في وسط جامعي ، بشيء مـــن التفاؤل لاننا نستطيع بدورنا ان نساهم في هذا التطـور المستقبلي وان ندفع عجلة التقدم وعجلة تفاهم الثوب بعضها مع بعض الى الامام ·

فهمـــــي الصـــــدى :

اشكركم شكرا جزيلا على المشاركة في هذه الندوة ، وارجو ان نلتقي قريبا في ندوات مقبلة .

مراجعات بالعربية

لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث

تاليف : د. علي الوردي

الجزء السادس ، مطبعة المعارف ، ١٩٧٦

مراجعة : د.مصطفى عبد القادر النجار *

يحاول الدكتور الوردي في دراساته لمحات اجتماعية التي صدر الجزء الاول منها عام ١٩٦٩ ان يدرس الاحداث التاريخية ليستخلص منها تحليلاته الاجتماعية . وهذا ما اوقعه – أحيانا – في صعوبات لا يمكن التغلب عليها بسهولة .

بدأ المؤلف موسوعته في العراق منذ بداية العهد العثماني على أمل ان ينتهي به المطاف الى ثورة عام ١٩٥٨ . وهو بهذا العمل الكبير قد اغنى المكتبة العربية بدراسات حول التاريخ الاجتماعي للعراق نحن في اشد الحاجة اليها ، لفهم أنفسنا وواقعنا فهما موضوعيا عميقا يوصلنا بالتالي الى معالجة أمراضنا الاجتماعية معالجة صحيحة حيث يتم بناء مجتمعنا النامي على أسس رصينة ومتينة .

وفيما يخص الجزء السادس الذي نحن بصدد عرضه ونقده فان المؤلف قد اختار فترة لا تتجاوز الاربع سنوات ، وهي في نظره بالغة الاهمية ، لانها الفترة التي تأسست فيها الحكومة العراقية ، واستقرت قواعد الحكم فيها على نمط معين .

وقبل عرضي محتوى الكتاب لا بد لي ان اناقش مقدمته التي تحدث فيها عن مصادر بحثه ، حيث رجع الى مصادر حددها بالوثائق البريطانية والرسائل الجامعية ومذكرات الساسة العراقيين واحاديث المسنين والجرائد المحلية والوثائق العراقية . ويبدو لي من مراجعة الكتاب ان المؤلف لم يطلع طلاعا كاملا على الوثائق البريطانية – كما ذكر – حيث نوه بأنه وجد في الوثائق من الاسرار ما جعله يغير رأيه في كثير من القضايا التي كان واثقا من صحتها .

وعند مراجعتنا للاحداث التي أعتمد عليها وثائقيا نلاحظ انه لم يكشف جديدا – كما كنا نتوقع – وان رجوعه الى الوثائق كان محدودا . واملنا ان

* مدير مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصره .

يكون استخدامه للوثائق في الاجزاء القادمة في موسوعته ما يعوض القارىء عما كان يتوقعه في هذا الجزء • والى جانب ذلك ، كنت اتمنى لو ان المؤلف رجع في مصادره الى جملة دراسات في علم الاجتماع عربية واجنبية للاستدلال على رأى او لاسناد تحليل معين او لدعم فكرة جديدة • ولكن الملاحظ على مصادره انها مقتصرة على المادة التاريخية فقط • وعليه فاني اطمح من المؤلف ــ مستقبلا ــ ان تطغى المادة الاجتماعية في كتبه القادمة على المادة التاريخية • وان لا يولي السرد التاريخي أهمية بالغة تطغى على الظواهر والتغييرات الاجتماعية التي هي بلا شك هدف دراساته •

يتكون الكتاب من ستة فصول وخاتمة ، تناول في الفصل الاول (انشاء الحكومة العراقية) فجاء على ذكر الظروف والملابسات التي أدت الى اختيار أول رئيس وزراء للعراق الحديث ووزرائه • وقد كشف المؤلف ببراعة عن القيم الاجتماعية السائدة في فترة بحثه ، وابرز نظرة الناس الى السلطة واعتبارات تمثيلها • كما واعطى امثلة ذكية عن طبيعة التفكير الاجتماعي الذي كان عليه من وقع الاختيار عليهم لتسيير امور البلد ، ومدى ما عكسه تفكير هؤلاء على مجريات الامور في الدولة • هذا فضلا عن كشفه القيم التي اخذت السلطة بها في ملء الوظائف الحكومية في الدولة الناشئة • وكيف لعبت الطائفية والاعتبارات الاسرية دورا كبيرا في اختيار الموظف الحكومي ومدى مقاومة بعض الفئات الشعبية لذلك الاتجاه •

أما الفصل الثاني الذي يحمل عنوان (طبخة الملكية) فيعرض الى المناخ الذي هيأته بريطانيا في العراق لمجيء فيصل الاول وسحب البساط من تحت قدم المرشحين الذين كانوا يطمعون بالعرش لا سيما السيد طالب النقيب والشيخ خزعل • وقد عرض كيف ان الدبلوماسية البريطانية ــ بتوجيه من السر برسي كوكس والمس بيل ــ اثرت على مجريات الامور فاستغلت بعض المواقف وخلقت مواقف أخرى وازاحت بعض رجالاتها امثال فيلبي من أجل تمرير خططها • فاستطاعت بواسطة ذلك التأثير على اراء الكثيرين لتخطو قدما في تنفيذ أهدافها • والمؤلف في كل هذا استطاع ان يعكس للقارىء التقاليد والعادات الاجتماعية التي كانت تحدد طبيعة العمل السياسي في تلك الفترة المبكرة من تاريخ العراق المعاصر •

والفصل الثالث الذي جاء بعنوان (فيصل ملكا) ، كرسه المؤلف لبحث براعة الانكليز وبالتالي فيصل في شد الوجهاء وبعض الشعراء وعلماء الدين وشيوخ العشائر للبيت الهاشمي والنفاذ الى قلوب الناس البسطاء بوساطة الخطب الرنانة والشعر الحماسي والهتافات العاطفية من أجل ضمان مبايعتهم

فيصل ملكا ٠ وعرض المؤلف مواقف غريبة تكشف عن اللاوعي الذي كان عليه قطاع كبير من جماهير الشعب وعدم وضوح الرؤيا عندهم مما اوقعهم فـــي تناقضات لا حصر لها ٠ وقد جرت عملية تنصيب الملك فيصل في بغداد باشراف الممثلين الانكليز وبعزف النشيد الملكي البريطاني ٠ كما جرى تشكيل الوزارة الجديدة التي تعد أول مشكلة تواجه فيصل بعد توليه الحكم حيث بذل عنـــد تشكيلها جهودا مضنية من أجل التوفيق بين الصراعات القبلية والطائفيـــة ٠ كما واجه الملك فيصل الاول مشاكل اخرى اجتماعية ووطنية وخارجية ممــــا جعله أحيانا في مواقف محرجة شديدة ٠

أما الفصل الرابع فقد خصصه المؤلف للحديث عن (الصراع بين كوكس وفيصل) ٠ وهو صراع شكلي حددته نظرة كل طرف للاحداث بمنظار يخص مصلحته وهو نابع اصلا من عدم تحديد المسؤولية بين الاثنين في ادارة شؤون القطر ٠ وقد حدد المؤلف أهم أوجه ذلك الصراع بمسالة تعيين الموظفـــين الاداريين وقضية عقد المعاهدة العراقية ـ البريطانية ومشكلة الاضطرابات فـــي المنتفك وغيرها ٠ وقد وضح المؤلف موقف المعارضة من الانكليز والملـــك ومسالة تاسيس ثلاثة احزاب كان اثنان منها معارضين هما حزب النهضــة والحزب الوطني والثالث مؤيد للسلطة هو الحزب الحر ٠ كما القى المؤلف الضوء بذكاء على سلوكية الملك وكشف ـ من خلال الاحداث ـ عن تفاصيل جديـــدة للتناقضات التي وجد الملك نفسه وسطها وهو عاجز عن التوفيق بينها ٠ وعليه، خسر الملك المعارضة والانكليز في وقت واحد فلم ينصفه اي منهما ٠ وهو في حقيقته كان يريد ان يحفظ عرشه من جهة ويريد ان يحمل الانكليز على الوفاء بوعودهم دون ان يعاديهم من جهة اخرى ٠ والى جانب دراسة سلوكية الملك فيصل جاء ضمنا على دراسة سلوكية كل من ياسين الهاشمي وعبد المحسن السعدون وأقطاب المعارضة ورجالات السلطة ، وكنت أفضل لو ان المؤلف تعمق أكثر في هذا الجانب بدلا من تعمقه في تفاصيل الاحداث السياسية ٠ ولو انه فعل ذلك لاعطانا صورة رائعة عن طبيعة المجتمع العراقي انذاك وكشف المزيد عن شخصية الفرد العراقي في تلك المرحلة التاريخية العصيبة ٠

وقد خصص المؤلف الفصل الخامس حول (نفي الشيخ مهدى الخالصي) والقارىء ربما يتساءل عن سبب تركيز المؤلف على شخصية الخالصي في هذا الجزء علما بأن هناك العديد من الشخصيات والاحداث أهملها المؤلف ولم يعطها حقها في البحث ٠ واني ارى ان مبعث اهتمام المؤلف بشخصية الخالصي يرجع الى تاثره بها حيث عاش الاثنان في مكان واحد هو (قضاء الكاظمية) فسمع

وشهد المؤلف ردود الفعل الذي تركه الخالصي على مجتمعه ٠ ولهذا ، جاء المؤلف على ذكر المعارضة التي يتزعمها الخالصي بشيء من التضخيم ٠ وهو بهذا يصور المعارضة في العراق في ذلك الوقت بانها معارضة دينية على راسها المجتهدون من علماء الشيعة ٠ ولا شك ان في ذلك بعض المبالغة ٠ وقد حصر المؤلف اعلان الفتاوى والجرأة في تحدي السلطة بالشيخ الخالصي ٠ وهو يعتبره في كل هذا زعيم المعارضة العراقية ضد الملك والانكليز ٠ وبهذا فانه ياتي على تفاصيل القاء القبض على الخالصي ورد الفعل الذي احدثه نفيه وجماعة المجتهدين الاخرين الى ايران ٠ هذا فضلا عن انه يعرض تفاصيل رحلة الخالصي الى بومبي وعدن وجده وبوشهر وقم وخراسان وبالتالي تفاصيل وفاته ٠ وهذه في اعتقادي أمور لا يمكن ايرادها في كتاب يحمل عنوانه (لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث) ٠ وهذه مشكلة يقع فيها الكثير من الباحثين اذ ان عنوان بحثهم لا ينطبق في أغلب الاحيان على محتوى البحث ٠

ويجعل المؤلف اخر فصوله ـ السادس ـ بعنوان (الوزارة العسكرية) فقد اورد في هذا الفصل مسالة تعيين جعفر العسكري رئيسا للوزارة خلفا لعبد المحسن السعدون حيث تم ايام الوزارة الجديدة عودة المجتهدين الشيعة الذين ابعدوا الى ايران ، واجراء الانتخابات للمجلس لتاسيسي العراقي وبالتالي افتتاحه وما صاحب ذلك من مفارقات وتوتر ومناقشات حول تصديق المعاهدة العراقية ـ البريطانية ، والدستور العراقي ، وقانون الانتخابات ٠

وقد اختتم المؤلف كتابه بخاتمة تحمل عنوان (نمو الوعي السياسي في العراق الحديث) ٠ وهي في رأيي الدراسة الاساسية الرئيسية لمادة الكتاب حيث جاء المؤلف على تحليل تلك الظاهرة الاجتماعية الحديثة ٠ فيصف تحول الوعي عند الناس من الوعي الديني الى الوعي السياسي على انه يشبه الطفرة الاجتماعية ٠ وفي هذا المجال ، اورد المؤلف جملة عوامل جعلها المحرك الاساسي لتحول ذلك الوعي وحدد فترة تلك البواعث ما بين ١٩٠٦ ـ ١٩٢٣ حيث جعل منها فترة تدريب للعراقيين على الاهتمام بالسياسة التي كانوا يتجنبون الخوض فيها سابقا ٠ كما فسر نفي المجتهدين عن العراق على انه صراع بين الافندية والملائية او بعبارة أخرى بين رجال الدولة وعلماء الدين ٠ وقد كان انتصار رجال الدولة على علماء الدين نقطة تحول في تاريخ العراق الحديث ٠

والملاحظ بوجه عام علي كتاب الدكتور الوردي ان عناوين فصوله التي عرضنا لها لا تمت للدراسات الاجتماعية بصلة عل يالرغم من ترابط الدراسات الانسانية ترابطا وثيقا لا يمكن فصلها عن بعضها ٠ والقارىء عندما يتناول

كتابا تحت عنوان لمحات اجتماعية ، وضعه عالم متخصص في علم الاجتماع ، فانه يتوقع ان يرى الكثير من التفسيرات والظواهر الاجتماعية تدرس وتناقش . ولكننا لا نجد ذلك . كما ان صدور الجزء السادس من الكتاب قبل الخامس يثير الاستغراب أيضا . وقد كان الاولى بالمؤلف ان يخرج اجزاءه بتسلسلها المعروف. هذا اضافة الى ان هناك مادة غزيرة ومملة ومكررة لا قيمة اجتماعية لها قد ملأت صفحات الكتاب وكان بالامكان اختزالها والتوسع بفترة الكتاب الى سنوات اكثر . وهناك ملاحظة ارجو ان يأخذ بها المؤلف عند اعداده الاجزاء القادمة وهي تقسيم مادة بحثه في موسوعته على نحو منسق ودقيق فلا يجعل فترة دراسة أحد اجزاء كتابه ثلاثة قرون ، واخر نصف قرن ، وثالث أربع سنوات علما بان مادة تاريخ العراق الحديث ولمعاصر غنية جدا ومادتها وفيرة في الفترتين ومن الممكن التفصيل بها او اختصارها . ولا عذر للباحث في اختصار الجزء بسبب قلة المراجع . فالوثائق العثمانية والمخطوطات في دراسة تاريخ العراق الحديث توازي الوثائق البريطانية في دراسة تاريخ العراق المعاصر .

وأخيرا ، يجب الاعتراف بأن اجزاء كتاب الدكتور الوردي لها قيمة علمية عالية وهي اضافة جديدة الى مكتبتنا القومية ويمكن ان اعتبرها فتحا جديدا لدراسة تاريخ العراق الاجتماعي ستدفع بالكثير من شبابنا في المراكز العلمية والجامعات وغيرها للتصدي الى دراسة كثير من الجوانب الاجتماعية التي اثارها الاستاذ الوردي راجين ان يكمل تلك الموسوعة الضخمة على وجهها الاتم.

تسويق البترول

تأليف : د. صديق عفيفي

الناشر : وكالة المطبوعات ــ الكويت ــ ١٩٧٧

مراجعة : د. محمد هشام خواجكيه*

لقد اراد مؤلف هذا الكتاب رسم استراتيجية شاملة لتسويق البترول وذلك بهدف اعداد منهج علمي متكامل لتسويق البترول ــ خاما او منتجات ــ يكون بمثابة دليل عمل للمشتغلين الحاليين في التسويق اولا ، ولاستخدامه في تدريب الكوادر الجديدة ثانيا .

لقد استهل المؤلف كتابه بالباب الاول الذي اشار فيه الى ان الصناعة البترولية هي اهم صناعة على الاطلاق في بعض الدول العربية . كما انه يتوقف تقدم دول المنطقة العربية الى حد كبير على مدى النجاح في التشغيل الكفء لتلك الصناعة .

ولما كان الاهتمام بهذه الصناعة منصبا على عمليات الانتاج على حساب الاهتمام بالعمل التسويقي اصبحت الحاجة الى دراسة موضوع تسويق البترول ملحة للغاية بنظر الكاتب .

وعلى ضوء ما تقدم يصبح هدف الدراسة تحليل البيئة الفريدة للصناعة البترولية من الناحية التسويقية وتحديد خصائصها ومدى تأثيرها على العمل التسويقي ثم التعرض الى المشكلات التسويقية والاساليب والسياسات العملية للتغلب عليها . كل ذلك بهدف تقديم توصيات تستهدف رفع كفاءة العمل التسويقي في صناعة البترول العربية ــ كجزء لا يتجزا من جهود التشغيل الكفء لها .

أما في الباب الثاني فيحاول الكاتب تصميم استراتيجية شاملة لتسويق البترول استنادا الى المبادىء العامة في نظريتي الادارة والتسويق ، والى تحليل الممارسة الفعلية لجهود تسويق البترول في عدد من الدول العربية ، وكذلك الى تجارب الدول المتقدمة في حقل تسويق البترول .

---

* استاذ الاقتصاد في جامعة الكويت

وتنبع أهمية مثل هذا الاطار من أن مشكلة التسويق قد غدت اكثـــر المشكلات الحاحا في صناعة البترول العربية ، خاصة وان تلك الدول قـــد حققت السيطرة الوطنية على الصناعة كليا أو جزئيا بطريق التأميم أو بطريق الامتلاك ، وأصبحت بالتالي ، مسؤولة ، عن التسويق. وازاء ذلك اعتمد كبار متخذي القرارات في هذه الدول للنهوض بهذه المسؤولية اما علـــى الاجتهاد والخبرات الشخصية ، وأما على الشركات الاجنبية في اطار عقود بيع طويلة الاجل .

ان كبار متخذي القرارات قد يستطيعون اتخاذ القرارات السليمة ، ولكنهم يتخذونها بطريقة غريزية وتلقائية مستندين الى طول خبرتهم ومعرفتهم بالصناعة ، كما ان قراراتهم قد تأخذ شكل رد الفعل أكثر منها تجسيـــدا لاستراتيجيات بعيدة المدى .

واستنادا الى ما تقدم يحاول الكاتب هنا أن يجيب على السؤال التالي: كيف نضع الاستراتيجية المناسبة لتسويق البترول ؟ مشيرا الى ان الاجابة على هذا السؤال هي الاهم في الامد الطويل . ولذلك فهو يحاول تحديد الخطوات العلمية لوضع مثل هذه الاستراتيجية على أن تكون مهمة الفصول التالية تناول كل خطوة من هذه الخطوات بالتفصيل .

أما الخطوات العلمية اللازمة لوضع مثل هذه الاستراتيجية فتشمل :

١ — تحديد المنطلقات الاستراتيجية . ويشير الكاتب الى ان هذا التحديد يتطلب التعرف على المواقف المبدئية العامة للدولة وللمنظمة المسؤولة عـــن التسويق باعتبارها تمثل المظلة التي يمارس المخطط التسويقي عمله فـــي كنفها ، أو الشاخصات التي تحدد له اتجاهات الحركة الاساسية ، والتي يتعين عليه الالتزام بها . وتشمه المنطلقات الاستراتيجية على ثلاثة أمـــور رئيسية هي الاهداف العامة ، السياسات الحاكمة والمقتربات الفكرية .

أما بالنسبة للاهداف العامة فيؤكد الكاتب على انه لا بد من تحديدهـــا بشكل واضح وغياب التحديد الواضح قد ينتج عنه اهمالا أو انحرافا أو اسرافا و تأخيرا بغير مبرر . ومن امثلة الاهداف العامة التي يمكن أن تتبناها الدولة البترولية :

— حفظ حق الاجيال القادمة في الثروة البترولية .
— تحقيق السيطرة على الصناعة البترولية .

ــ تنويع مصـادر الدخل القومي .

ــ تحقيق أقصى قدر من العائدات البترولية في الاجل القصير لتمويل خطة التنميـــة .

اما بالنسبة للسياسات الحاكمة فيشير المؤلف الى ان لكل دولة بترولية مجموعة من السياسات المستقرة المتمثلة في المبادىء العامة المرشدةللسلوك، والمطلوب هنا هو التحديد الواضح لهذه السياسات ذات التاثير على العمل التسويقي للبترول ، وتقوم هذه السياسات بدور المرجع الذي يستنار به في الاختيار بين الاستراتيجيات البديلة وتضمن لنا تجانس التصرفات ، وفـــي نفس الوقت توفير وقت الادارة العليا المشرفة على مظالم البترول . وبناء على ذلك فعلى المخطط التسويقي ان يكون على بينة من هذه السياسات بشكل قاطع لا يحتمل لبسا او غموضا ، حتى يلتزم بها فى تصميمـــــه لاستراتيجية تسويق البترول .

ومن امثلة السياسات الحاكمة البديلة يشير المؤلف الى الامثلة التالية :

ــ الاعتماد على العناصر الوطنية فى تشغيل الصناعة البترولية . وتقود مثل هذه السياسة الى تصميم الاستراتيجية بشكل يتيح الفرصة لاستخدام الطاقات البشرية الوطنية المتاحة ، واتخاذ ما يلزم لتنمية اعداد وقـــدرات هذه الطاقات الوطنية .

ــ الاخذ باسلوب متدرج في تحقيق السيطرة على الصناعة البترولية. وتقود مثل هذه السياسة الى تعميم استراتيجيات تميل الى التحفظ ،وبالتالي رفض اسلوب القفزات في انجاز السيطرة . وبعض دول الخليج العربـــي تنهج مثل هذه السياسة ، حيث بدأت بمحاولة التاثير على سلوك الشركات ثم يأخذ المبادرة في صنع بعض القرارات التسويقية الهامة (كالسعر) ، ثم انجاز اتفاقيات المشاركة ، ثم السعي للامتلاك الكامل من خلال التفـــاوض وليس بالتأميم المباشر .

ــ تنمية دور الحكومة في الصناعة البترولية . وهذه سياسة مضـدة لسياسة تنمية دور القطاع الخاص . وتقود مثل هذه السياسة الى انشـــاء الاجهزة الحكومية المناسبة لتفيد استراتيجية التسويق ، كما تؤثر مثل هذه السياسة على الاهداف الاستراتيجية لصالح الاهداف الاجتماعية وعلـــى

حساب اهداف الربح مثلا . وبالتالي فقد تحدد اسعار بيع محلية متدنية ، أو تنشأ محطات البنزين في مناطق غير كثيفة الطلب ، أو ما شابه ذلك من استراتيجيات تسويقية .

— التنسيق بين الدول البترولية الاخرى . وسوف تقود مثل هذه السياسة الى الاخذ بعين الاعتبار ، عند وضع الخطة التسويقية ، وجهات نظر هذه الدول وما تم الاتفاق عليه معها ، وسوف تضيف هذه السياسة عنصرا جديدا الى مجموعة العناصر المقيدة لحركة اختيارات المخطط التسويقي . وقد تعني مثل هذه السياسة عدم اللجوء الى السعر كوسيلة لتنمية الطلب على الخام ، وقد تعني التركيز على صناعة الاسمدة بدلا من صناعة البلاستيك ، وقد تعني غير ذلك الكثير .

— تفضيل الصناعة البترولية على غيرها في خطة التنمية . ان مثل هذه السياسة تضع على عاتق المخطط التسويقي تقليل تصدير الخام وتطوير تصنيع البترول وتأمين منافذ التسويق للمنتجات عن طريق الحصول على مواطىء قدم لها في الاسواق الرئيسية .

— عدم المواجهة مع الشركات العالمية للبترول . وتقود مثل هذه السياسة الى ابرام اتفاقات طويلة الاجل مع الشركات لتسويق البترول ، كما تستلزم العمل على حل أي خلافات بالتفاوض .

أما المقتربات الفكرية فيشير الكاتب الى ان المقصود منها هو تحديد المداخل الفكرية الموجهة لسلوك المخطط التسويقي . ويستعرض الكاتب بعض المقتربات أو المنطلقات الفكرية ذات التأثير على استراتيجية تسويق البترول ، في شكل تساؤلات يتعين الاجابة عليها قبل بدء التخطيط الاستراتيجي : وهذه التساؤلات هي :

— هل نحن نعمل فى مجال البترول أم في مجال الطاقة ؟ أم في مجال اشباع الحاجات ؟ .

ان البترول مورد قابل للنفاذ أولا وقابل للاستبدال ثانيا ، وهو يستمد قيمته واهميته من قدرته على اشباع احتياجات الانسان ، والحاجة للطاقة

هي واحدة من هذه الحاجات . ويصبح السؤال هو نحن نعمل في مجال البترول أم نعمل فى مجال الطاقة؟على جانب كبير من الاهمية فلو نحن حصرنا تفكيرنا في البترول ، فقد نصبحذات يوم لنجد انفسنا شركات ومؤسسات ووزارات بلا عمل ، فاستمرارنا اذن مرهون بقدرتنا على اشباع احتياجات السوق بالبترول أو بغيره . وعلى ذلك يتعين أن تكون لدينا القدرة على اعادة تحديد اتجاهاتنا ، واعادة تقييمالفرص التسويقية التي تستحق محاولة استثمارها ، ولا يتأتى ذلك الا اذا كان لدينا منطلق فكري يعرف صناعاتنا بمفهوم حاجة المستهلك وليس بمفهوم المنتج . فنحن لا نبيع بترولا ، وانما نحن نشتري العملاء ، فاذا احتاج العملاء للطاقة اشبعنا احتياجاتهم بالبترول أو بغيره .

لقد وعت الشركات الكبرى هذا الدرس جيدا فتحولت من شركات بترولية الى شركات طاقة ، ثم الى الى شركات منوعة ، واعادت تنظيم أعمالها بشكل يعكس الافاق الارحب أمامها ، بحيث لا تبقى أسيرة لمنتج معين تتخصص فيه .

فالعملية اذن ذات شقين : الاول يتعلق بتنمية استخدامات البترول ؛ والثاني يتعلق بتطوير البدائل للبترول . ولا يقل احد الشقين اهمية عنالاخر.

ولكن اذا كان هذا البحث يتعلق باستراتيجية تسويق البترول ، فكيف نقترح السعي لتطوير بدائل له ؟ والجواب بالطبع هو اننا لدينا مورد نريد الاستفادة القصوى منه ، ولكن استفادتنا القصوى منه يجب ان لا تعمينا عن اتجاهات الحركة البديلة ، فهذه هي صمام الامان لضمان الاستمرار .

ويشير المؤلف الى مثال مصانع الطرابيش التي بكت حظها في أوائل الخمسينات لان الناس انصرفوا عنها كغطاء للراس ، وكان عجزها عن التكيف راجع الى المنطلق الفكري الخاطىء في تحديد مفهوم الصناعة التي يعملون فيها ، فقد حددوها على أنها صناعة الطرابيش ولو انهم عوضا عن ذلك تصوروا انفسهم يعملون في مجال اشباع حاجات المستهلك لغطاء الرس لما واجهوا المصير المحزن الذي ترددوا فيه حين انصرف الناس عن الطربوش .

ان لكل منتج دوره حياة تبدأ بتقديمه للسوق وتنتهي بسحبه منه عبورا

بمراحل النمو والازدهار ثم التشبع والانهيار . والبترول ليس استثناء على هذه القاعدة في مجالات استخدامه ، وبالتالي فالمطلوب هو أن نتبنى المنطلق الفكري الصحيح والذي ينظر الى البترول من زاوية قدرته على اشباع حاجات معينة ، ويمكننا أيضا من الانتقال من مرحلة تسويق البترول الى مرحلة تسويق أي شيء اخر ــ طالما ذلك الشيء هو الاقدر على اشباع الحاجات، فهذه هي الباقية أما المنتجات فليست كذلك .

ــ هل مدخلنا في التخطيط التسويقي هجومي أم دفاعي ؟

ان الاجابة على هذا التساؤل تتوقف على قدرات الدولة البتروليةومدى التنسيق بينها وبين مواقف الدول البترولية الاخرى . ولا شك بأن المباداة بالهجوم تنمي فرص النجاح بالمقارنة مع اتخاذ مواقف الدفاع . لقد كانت الدول المصدرة في الماضي تتخذ مواقف دفاعية ، ثم بدأت تدريجيا في أخذ المبادءات خصوصا بعد الحرب العربية الاسرائيلية في أكتوبر ١٩٧٣ ، وأصبح جليا المردود الاكبر من هذا المنطلق الفكري وهو في تقدير الكاتب المنطلق الصحيح .

ان الامثلة الواردة اعلاه للمنطلقات الفكرية تشير الى انها يجب ان تكون واضحة تماما قبل البدء بتصميم استراتيجية تسويق البترول ، حيث ستنعكس مباشرة على محتوى الاستراتيجية التي سيجري تطبيقها .

ثم ان هذه المنطلقات تتصف بأنها ذات مدى زمني طويل وتتصف بالمرونة وتحتاج الى المراجعة الدورية وبعضها قد يحتاج الى السرية لاعتبارات متنوعة واخيرا فانها ترتبط ارتباطا وثيقا بالسياسة العلياللدولة .

٢ ــ تحليل محيط تسويق البترول

والمؤلف هنا يبين بأن المخطط التسويقي لا يمارس عمله في فراغ ، كما لا يمكن للنشاط التسويقي ذاته أن ينعزل عن البيئة المحيطة ، وانما هو يتفاعل معها تأثرا وتأثيرا ، وأي تجاهل لمثل هذا التفاعل لا ينفي عنه وجوده ، وانما يصيب المخطط بعدم وضوح الرؤية ، ويؤدي الى الوقوع في الخطأ .

ويقصد بالمحيط التسويقي هنا اجمالي القوى والكيانات والعوامل التي تحيط بالتسويق وذات التأثير الحالي أو المحتمل عليه .

ويشير المؤلف الى أن المحيط عادة يتألف من المكونات الرئيسية التالية: البيئة العامة للصناعة البترولية ، اتجاهات العرض ، اتجاهـــات الطلب ، نقاط القوة والضعف الداخلية . وبعد أن يشرح كل واحدة من هذه المكونات ينتقل الى المرحلة الثالثةمن مراحل تصميم الاستراتيجية الشاملةوهي المرحلة المختصة بتقييم الفرص التسويقية .

٣ ــ تقييم الفرص التسويقية :

لقد أشار الكاتب هنا الى ان الفرصة التسويقيـة هـي « الامـداد بالاشباعات » بمعنى تسويق سلع وخدمات قادرة على اشبـاع حاجـات المستهلكين ــ افراد أو عائلات أو مؤسسات ــ . وبناء على ذلك يمكـن تقسيم هذا المفهوم العام الى أربع مجموعات من الفرص التسويقية :

ــ فرصة الابتكار : أي تقديم شيء جديد ويشمل ذلك تطوير سلع جديدة أو خدمات جديدة أو استخدام أساليب جديدة للتوزيع او لتنمية الطلب أو تطبيق نظم جديدة في الائتمان والتحصيل ، او غير ذلك .

ــ فرصة تحسين الكفاءة : اي اداء العمل بشكل أكفأ مما يؤدى في الوقـــت الحاضر .

ــ فرصة خلق ميزة تنافسية ، وترتبط الميزة عادة بفارق معين تحاول المنشأة أن تميز نفسها به على منافسيها ، سواء بتقديم سلعة مختلفة أو خدمة مختلفة أو مناخ مختلف .

ــ وأخيرا فرصة السيطرة على قطاع سوقي معين . ذلك لان السوق يمكن تقسيمه عادة الى قطاعات متميزة ، يتكون كل منها من مجموعة مـن العملاء متشابهين في خصائص معينة هامة من وجهة نظر تسويق نتجاتنا . والفرصة قد تتاح لان نحاول السيطرة على قطاع معين من السوق نكون أقدر على اشباع حاجاته ، دون ان نبدد جهودنا بدون مبرر ونحن نهاجم السوق ككـل .

فاذا ما تم تحديد طبيعة وحجم ومستقبل الفرص التسويقية ودرجـة

جاذبيتها تعين علينا أن نتحرك الى الخطوة التالية وهي تحديد الاهـــــداف التسويقية العامة .

٤ ـ الاهداف التسويقية العامة

وتمثلت الاهداف التسويقية عادة نقاط التوجيه الشاملـــة للجهـــــد التسويقي ، وهي على عموميتها يجب ان تكون محددة ، والتحديد قد يكون في صورة اهداف متعلقة بمنتج معين أو في صورة سوق او قطاع معين .

ويتأثر اختيارنا للاهداف التسويقية بعدد من العوامل علـــى النحـــو التالــــي :

ـ أهمية السوق المستهدف بالنسبة للمنطلقات الاستراتيجية السابق تحديدها في الخطوة الاولى من هذا النموذج . فلا ينبغي مثلا ان تستهدف سوقا في التسويق العالمي تشكل محاولتنا دخوله تهديدا مباشرا لمصالح دولة اخرى تصدر حاليا اليه ، وقررنا كسياسة حاكمة ان ننسق سياستنـــا البترولة معها .

ـ مدى جاذبية الفرص المتمثلة في السوق المستهدف ، وهذا يفســـر السبب في اننا الزمنا ان يقوم المخطط التسويقي بتقييم الفرص التسويقية قبل ان يختار اهدافه التسويقية .

ـ امكانية الوصول الى الهدف . بمعنى ان تكون لدينا القدرة على تدبير الموارد والامكانيات اللازمة لتحقيق الهدف . فلا ينبغي مثلا ان احدد كهدف تسويقي السيطرة على سوق زيوت التشحيم في غرب أوربا الا اذا كنت قادرا على تدبير الامكانيات اللازمة لذلك .

ـ مدى المخاطرة الكامنة في الهدف ، فبعض الاهداف يتضمن مخاطر بدرجة أكبر من غيرها من الاهداف ، وعلى المخطط التسويقي ان يوازن بين المخاطر المقارنة والتكاليف المقارنة والفوائد المقارنة قبل ان يقرر اختيار هدف معين .

٥ ـ تعميم الاستراتيجيات الفرعية :

وبعد أن قام الكاتب بتحديد الاهداف التسويقية العامـــة يقـــوم الان باختيار المزيج التسويقي القادر على تحقيق تلك الاهداف ، ويعني ذلك تصميم

الاستراتيجيات الخاصة بكل عنصر من عناصر المزيج التسويقي وهذه العناصر هـي :

المنتج ــ السعر ــ الترويج ــ منافذ وقنوات التوزيع ــ التوزيع المادي .

ويقوم المؤلف في الفصول القادمة في تخصيص بابا مستقلا لكل من هذه الاستراتيجيات لشرح جوانبها المختلفة بالتفصيل .

٦ ــ اعداد الاستراتيجية الشاملة لتسويق البترول :

ان هذه الخطوة تقوم على عملية دمج الاستراتيجيات الفرعية السباق تحديدها في استراتيجية موحدة ومتكاملة وازالة اي تناقض لضمان الانسان التام فيما بين الاستراتيجيات الفرعية ، وبعد ذلك تجري مراجعتها للتأكد من سلامتها .

ويشير المؤلف في نهاية هذا الفصل الى انه كي يتسير القيام بكافة الخطوات السابقة لا بد من تصميم الاطار التنظيمي المناسب ويشمل هـذا الاطار عادة :

- تنظيم أجهزة الاشراف العليا على قطاع تسويق البترول .
- تنظيم اجهزة التخطيط والمتابعة
- تنظيم اجهزة البحوث ومركز المعلومات
- تنظيم أجهزة التنفيذ .

كما ان الالتزام بهذا النموذج في تصميم استراتيجية تسويق البترول يحقق لنا المزايا التالية على سبيل المثال وليس الحصر :

اولا : تأمين نظرة شمولية لمشكلة تسويق البترول

ثانيا : تأمين منهجا علميا في اتخاذ القرارات الخاصة بتسويق البترول .

ثالثا : التحديد الواضح للاهداف والسياسات البترولية ، وبالتالي السعي المنظم تلحقيقها .

وفي الفصل الثالث من الباب الثاني يستعرض المؤلف الفرص التسويقية للبترول العربي مشيدا بشكل خاص الى المستقبل ومؤكدا بأنه بعد أخذ جميع العوامل المؤثرة في تسويق البترول فان الدول المستهلكة ستظل تعتمد على

الزيت المستورد بدرجة كبيرة ، الا انه ليس كل هذا الزيت يمثل فرصا مغلقة على صادرات البترول العربي ، وانما يتعين الانتباه الى ان مناطق أخرى من العالم تكون مصادر لامداد جزء غير يسير من الاحتياجات ، ولو زاد التنافس بين الدول المصدرة فان النتائج ستكون بالتأكيد ضارة لها جميعا خصوصا فيما يتعلق بالمحافظة على الاسعار الحالية ، ناهيك عن رفعها ، وهذا يوجب تحقيق قدر أكبر من التنسيق بين الدول المصدرة بشأن مستويات الانتاج .

كما ان وجود هذه الفرص التسويقية لن يكون ابديا ، وهذا ايضا يخلق الحاجة الى تفكير ابتكاري في تصميم استراتيجية تسويقية طويلة المــــدى مستندة الــى فرص الابتكار وتحسين الكفاءة ، وخلق المزايا التنافسية ، واقتطاع مناطق سوقية معينة .

وقد استعرض المؤلف التغير الحاصل في مصادر وأساليب اشبـــاع الحاجة الى الطاقة في الفصل الرابع . مشيرا الى ان الفحم كان يمدنا في بداية القرن العشرين بـــ ٩٥٪ من الطاقة التجارية في حين كان نصيـــب الزيت والغاز لا يزيد عن ٤٪ أما الان فان الزيت والغاز يمدان العالم بثلثي احتياجاته من الطاقة . وينتج عن هذا الاقبال المتزايد على البترول والغاز ان هذه المصادر ستنفذ خلال ٤٠ عاما بافتراض استمرار معدل النمو البالغ ٦٪ . من هنا فان الكاتب يؤكد على الحاجة الى تطوير مصادر اساليب اشباع الحاجة للطاقة ، تشمل تطوير مصادر جديدة للطاقة ، تكون اكثر وفرة ، وتطوير أشكال استخدام الطاقة ، بما يتناسب مع المصادر الجديدة ، واخيرا الاقتصاد في الاستهلاك ، بما لا يؤثر على مستوى الرفاهية .

أما الفصل الخامس فيتناول بالتحديد الاهداف التسويقية للبترول . وقبل التعرض لهذه الاهداف يقوم المؤلف ببيان العوامل المؤثرة في تحديـــد الاهداف البعيدة وهي :

- حجم الاحتياطيات البترولية
- أتجاهات اسعار البترول
- مصادر الطاقة البديلة
- الفرص الانمائية والطاقة الاستيعابية

ـ التطور التكنولوجي
ـ الاعتبارات الفنية للانتاج
ـ حجم الفرص التسويقية ومستوى الطلب عموما
ـ المحافظة على المركز السوقي

هذا المزيج من العوامل المؤثرة فى تحديد مستويات الانتــاج والبيع للبترول يشير الى مدى تعقد المشكلة والى درجة عدم التأكد العالية المتعلقة بالمستقبل الى حد أن مسألة تحديد المستوى الامثل للانتاج والتسويق قد أصبحت من أكثر المسائل اثارة للجدل فيما بين خبــراء البترول وراسمي السياسات البتروليــة .

ويشير المؤلف الى أن جوردن يعتبر تعقد المشكلة ناتج عن عدم التأكد بخصوص مستويات الطلب في المستقبل ومصادر الامداد وامكانياتها مستقبلا . والاسعار المستقبلة للبترول كوقود أو كمادة خــام ، والقيمة الحقيقية عبر الزمن للاستثمارات الخارجية لفوائض العائدات البتروابة . ولكن ليس معنى هذا ، براي المؤلف ، انه لا يوجد أي أساس علمي لتحديد مستوى الانتاج الامثل فى اي دولة بترولية .

ولا يعني ذل كان المشكلة بدون حل ، انما يحتاج حلها الى استخدام درجة عالية من التقدير الشخصي لذوي الخبرة بالصناعة مستعينين بما هو متاح من اساليب علمية . وقد بذلت محــاولات عديدة لاستخدام الاساليب العلمية لتحديد أهداف المبيعــاب ومن هذه الدراسات التــي استخدمت الاسلوب العلمي لتحديد مستوى الإنتاج الامثل الاعتماد على حساب القيمة الحالية لعائدات البترول أو الاعتماد على مفهوم تعظيم صافى المكــاسب الاجتماعية كأسلوب لتحديد المستوى الامثل للانتاج وذلك عــلى اساس أن الهدف الاول من انتاج وبيع البترول في الدول البترولية هو رفاهية الجيل الحاضر والاجيال القادمة من المواطنين .

اما الباب الثالث فقد احتوى على ثلاثة فصول السادس والسابــع والثامن عالج المؤلف في الفصل السادس منه وظيفة تخطيط المنتجات بالتطبيق على صناعة البترول ، مع بيان ضرورتها والاسلوب العلمي لادائها وكذلك

ايضاح تطبيق المفاهيم الحديثة للتسويق فى تخطيط المنتجات فى الصناعة البترولية سواء من حيث ادراك مبدأ سيادة المستهلك أو ادراك المفهوم الشامل للمنتج ، أو التسليم بأن للبترول دورة حياة شأنه شأن أي سلعة اخرى ، كما يعالج هذا الفصل القرارات المتعلقة بالمزيج السلعي من حيث الاضافة أو التعديل أو الالغاء .

أما الفصل السابع فيتناول مسألة تخطيط المنتجات في مرحلة التكرير، والفصل الثامن يناقش الفرص والامكانات والانجازات التي يتيحها حقل البتروكيماويات ، مع مثال تطبيقي على هذه الصناعة في الكويت .

وفى الباب الرابع يعالج المؤلف تطور استراتيجيات تسعير البترول الخام قبل حرب رمضان (الفصل التاسع) وبعد حرب رمضان (الفصل العاشر) ثم يعالج فى الفصل الحادي عشر الاثار المترتبة على الارتفاع الاخير في أسعار البترول ، ويعرض لوجهات النظر المختلفة بالنسبة لتلك الاثار والى التوصيات التي يراها ملائمة بشأن استراتيجية التسعير في المستقبل.

وفى الفصل الثاني عشر يستعرض المؤلف المشكلات والاعتبارات الحاكمة لتسعير المنتجات البترولية المكررة .

وفى الباب الخامس يتناول المؤلف في الفصل الثالث عشر منه تحليل طبيعة وتركيب قنوات التوزيع في صناعة البترول العالمية والقوى والعوامل المحددة لذلك التركيب ، والنتائج المترتبة عليه .. كما يستعرض الادوات والاشكال التي استخدمتها شركات البترول تقليديا لاحكام سيطرتها على تلك القنوات وفى مقدمتها الاتفاقات الطارئية ، والتكامل الراسي ، وعقود التوريد والملكية المشتركة .

أما في الفصل الرابع عشر فيتتبع المؤلف عوامل وعناصر التغيير في هيكل الصناعة البترولية وانعكاساتها على قنوات توزيع البترول عالميا ، وفى هذا الخصوص يستعرض المؤلف اثار الشركات المستقلة ، والشركات الوطنية ، ومنظمة الاوبك على قنوات التوزيع ، وكذلك اثار ظواهر المشاركة والامتلاك والتأميم .

وفي الفصل الخامس عشر يناقش المؤلف موضوع قنوات توزيع المنتجات البترولية فى الاسواق المحلية مشيرا الى أن هناك في الواقع أسلوبان للتوزيع : التوزيع المباشر الذي يشمل المنتج والمستهلك والتوزيع غير المباشر والذي يشمل : المنتج ـ الوسطاء ـ المستهلك .

أما الباب السادس فيعالج استراتيجية التوزيع المادي فى الصناعة البترولية ، فيشير في الفصل السادس عشر منه الى تعميم نظم التوزيع المادى هادفا من وراء ذلك دراسة وتحليل نظم التوزيع المادي الجارية والممكن استخدامها في الصناعة البترولية ، واقتراح الاسس العلمية التي يجب أن ترشد تصميم هذه النظم ووضع برامج العمل لتشغيلها ، واخضاعها للتقييم المستمر لادخال التعديلات عليها بهدف رفع كفاءة الاداء .

وقد عالج موضوعه من ثلاثة أبعاد متكاملة ، حيث روجعت المبادىء النظرية العامة فى التوزية المادي ، ثم تمت الدراسة التحليلية لنظم التوزيع المادي للبترول بهدف استخلاص واقتراح المبادىء العلمية الحاكمة ، ثم ادمج نتيجة الجهد فى المرحلتين السابقتين في محاولة تنظيرية بخصوص تعميم وتشغيل ومتابعة نظم التوزيع المادي في الصناعة البترولية على وجه التحديد .

وفى الباب السابع والاخير يعالج المؤلف اهمية الترويج واستراتيجيته في الصناعة البترولية . مشيرا الى أن أهم ما يعيق حرية الدول المصدرة للبترول فى ممارسة السياسات التسويقية التي تتفق مع مصالحها هو محدودية تأثيرها على الطلب على البترول الذي تصدره ، فهي تسيطر تماما على جانب العرض ، وكلها ما زالت محدودة السيطرة تماما تقريبا على جانب الطلب ، بمعنى أن التأثير على الطلب باستخدام الاساليب التسويقية الحديثة ما زال بين المجالات التي لم تتقن مجموعة الدول المصدرة ممارسته .

وفى الفصل السابع عشر يعالج المؤلف أهمية الترويج في الصناعه البترولية واهدافه وأساليبه . ما فى الفصل الاخير فيعالج قضية الاستراتيجية التسويقية لتنظيم الطلب اي تخفيفه في حالة رغبة الشركة في ذلك . ثم

يناقش السياسات والاساليب التسويقية المختلفة لتحقيق مثــل هذا التأثير وكذلك لمواجهة حالات نقص الامدادات عموما بواسطة الشركات البترولية .

وفى نهاية الكتاب وضع المؤلف ملحقان استعرض فى الاول تعريف الصناعة البترولية لغير الفنيين مشيرا الى طبيعة البترول الفنية والانواع الرئسية لحابس النفط ونوعية البترول وتركيبه وكثافته ومفهوم الاسعار المعلنة والمسح الجوي والارضي والجيوفيزيائي الخ ..

أما في اللحق الثاني فقد قام المؤلف باجراء مسح شامـــل لمصادر الطاقة غير المتجددة في العــالم .

وبعد فمما لا شك فيه بأن الكاتب قد قدم دراسة تحليلية علمية مفيدة لمسألة تسويق البترول تصلح كما قال للعاملين فى حقل التسويق وللمسؤولين عنه على حد سواء . وحبذا لو قام الكاتب باستعراض نموذج واقعـــي للتسويق معالجا اياه بالطريقة العلمية التي استعرضها فى مختلف مراحل كتابه . فشركة الكويت الوطنية للبترول لديها خطة تسويقية ، ما رأيه بها وملاحظاته عليها وكيف يمكن تعديلها بشكل تصبح فيه خطة متكاملة شاملة ! لو حصلَ ذلك لكان بتقديرنا مكملا للدراسة القيمة التي قدمها لنا مؤلف هذا الكتاب ونموذجا عمليا وعلميا يحتذى به ويستفاد منه على حد سواء .


تقارير

اجتماع العمل العربي لمناقشة مشروع وضع معجم كامل لمصطلحات العلوم الإدارية

د· فيصل فخري مرار *

بدعوة من المنظمة العربية للعلوم الادارية ، تم عقد اجتماع عمل عربي لمناقشة مشروع وضع معجم لمصطلحات العلوم الادارية في الاسكندرية من ٢٢ ايار (مايو) الى ٢٥ منه سنة ١٩٧٦ · وقد حددت المنظمة العربية للعلوم الادارية اهداف الاجتماع كما يلي :

١ ــ وقوف الخبرات الادارية العربية في مجالات العلوم الادارية المختلفة على طبيعة ونطاق المشروع الذي تضطلع به المنظمة لاصدار معجم كامل لمصطلحات العلوم الادارية يضم فروع العلوم الادارية المختلفة ·

٢ ــ ابراز الاهداف الخاصة بالمشروع للمشتركين في الاجتماع وتوضيح الخطوات والمراحل التي تحتوي عليها خطة العمل التي تقوم المنظمة بتنفيذها في هذا الشأن ·

٣ ــ وقوف المنظمة على ما تم اعتماده او نشره من قبل الهيئات العلمية العربية من مصطلحات العلوم الادارية ·

٤ ــ توضيح المراحل والخطوات والنشاطات التي يحتاج انجازها الى تكاتف الخبرات العربية المختلفة واشتراكها لضمان شمول وتكامل المصطلحات المعتمدة ، وتلبيتها للاحتياجات والاستخدامات العلمية العربية ·

٥ ــ ابراز الخطوات التي تمت لتنفيذ المشروع ومناقشة·الوسائل المثلى لاشتراك الخبرات العربية في بعض مراحل المشروع حتى يأتي المعجم محققا لاهدافه ·

٦ ــ مناقشة اقتراحات وتوصيات الخبراء العرب بشأن زيادة ترشيد العمل الذي تقوم به المنظمة بصدد هذا المشروع ·

هذا وقد لبى الدعوة لعقد هذا الاجتماع ثلاثون مشتركا يمثلون جامعات

* استاذ الادارة العامة بكلية الاقتصاد والتجارة في الجامعة الاردنية

وهيئات ومعاهد ومراكز قومية في تسع دول عربية هي : مصر والمغرب وعدن والاردن والعراق والسعودية وليبيا واليمن الشمالي وتونس • ومن بين المشتركين ايضا ممثلون عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ومجمع اللغة العربية واتحاد المجامع العلمية في مصر ، والمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، ومنظمة العمل العربية ومركز التنمية الصناعية للدول العربية ، والاكاديمية العربية للنقل البحري ،ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية •

وقد وزع جدول الاعمال على اربع جلسات لمدة اربعة ايام بحيث تضمنت ما يلي :

جرى في اليوم الاول افتتاح وتعريف بالاجتماع • وقد القى فيه الدكتور كمال نورالله ، رئيس المنظمة العربية للعلوم الادارية كلمة الترحيب والافتتاح اشار فيها الى الجهود التي تقدمها المنظمة للتنسيق والتعاون بين الهيئات والجامعات والمعاهد العربية المهتمة بتنمية العلوم الادارية وتطويرها • واشار بوجه خاص الى مشروع المنظمة حول ايجاد معجم متكامل للمصطلحات الادارية يكون اساسا لتوحيد هذه المصطلحات وتعميمها في الدول العربية كمساهمة من المنظمة في احياء التراث العربي واغنائه ونقل المعرفة الاجنبية والاستفادة منها •

ثم تلا ذلك انتخاب رئيس للاجتماع فاختار المشتركون الدكتور عاطف عبيد ، رئيس قسم ادارة الاعمال في كلية التجارة بجامعة القاهرة رئيسا ، واختاروا نائبين للرئيس هما الدكتور محمد الحناوي مدرس ادارة الاعمال بكلية التجارة في جامعة الاسكندرية والدكتور ممدوح حقي كبير خبراء مكتب تنسيق التعريب في الرباط • ثم جرت مناقشة اولية لجدول الاعمال فاقر بصيغته المقترحة • وبعد ذلك قدم الدكتور محمد شهيب ، مدرس ادارة الاعمال بكلية التجارة بجامعة القاهرة وخبير المنظمة ومقرر الاجتماع كلمة وضح فيها اهداف مشروع المصطلحات الادارية ومراحله تضمنت تعريفا بالمصطلح الاداري العربي المقصود والذي يشمل :

١ ـ المعنى اللفظي العربي الموحد للمصطلح •

٢ ـ المعنى اللفظي الفني للمصطلح وهو الذي يحدد طبيعة المصطلح من وجهة النظر الادارية •

٣ ـ المدلول العربي والفني الحقيقي للمصطلح وهو الذي يعطي الفرصة لتفهم المعنى اللفظي العربي والفني •

٤ ـ المدلول الدارج للمصطلح الاداري الذي يمكن ان يلعب دورا هاما في تحقيق الفهم الموحد عند ستخدام المصطلح ٠

وقد عرض الدكتور شهيب لاهداف تكوين المصطلحات الادارية العربية كما يلي : بءمءيي

١ ـ اختيار وانتقاء الالفاظ العربية الموحدة التي تعبر عما يقابلها من مصطلحات اجنبية بشكل يتفق مع الاستخدامات والاحتياجات العربية المختلفة ٠

٢ ـ توحيد اسماء الوحدات والنظم الادارية ومصطلحات العلوم الادارية في الدول العربية ٠

٣ ـ التقريب بين الدراسات الادارية في الجامعات العربية وتيسير الانتفاع المتبادل معها ٠

٤ ـ تدعيم الجهود العربية المشتركة في سبيل تنمية الوعي الاداري لدى الممارسين للادارة وبشكل يؤدي الى زيادة التعاون بين مراكز البحث العلمي المختلفة ومنشآت الاعمال والمؤسسات والهيئات الحكومية في حل المشاكل الادارية وربطها بخطط التنمية الاقتصادية ٠

٥ ـ المساهمة في دفع حركة التنمية الادارية وحل المشاكل الاقتصادية في اطار الواقع العربي ٠

٦ ـ نشر الوعي الاداري وتنمية الخبرات والمهارات الادارية والابتعاد عن الاعتماد على اساليب البديهة والحكم الشخصي والتجربة والخطأ ٠

ثم قدم المقرر سريعا لمكونات الخطة التنفيذية للمشروع والتي تمثلت في ثماني خطوت رئيسية جرت مناقشاتها بالتفصيل في اليومين الثاني والثالث٠ وقد اثار الدكتور نعمت آلشكرجي، رئيس قسم الادارة في كلية الاقتصاد والادارة في جامعة بغداد ، مشكلة تقسيم المعجم الى اجزاء فرعية مثل الادارة العامة وادارة الاعمال والتسويق والمحاسبة ٠٠ الخ ٠ ولكن رئيس المنظمة ـ الدكتور كمال نورالله ـ افاد بأن هذ التقسيم مرحلي وان الغاية منه هو توزيع المصطلحات المقترحة علىذوي الاختصاص فيالجامعات العربية لتجري مناقشتها وتنقيحها والتعليق عليها على ان يتضمن المعجم بشكله النهائي هذه الاجزاء المذكورة ٠

وفي اليوم الثاني جرى عرض تفصيلي لمحتويات مشروع معجم مصطلحات العلوم الادارية من مقرر الاجتماع الدكتور شهيب حيث قدم بيانا تفصيليا وتوضيحيا لشبكة اعمال مشروع المصطلحات الادارية الذي تضطلع به المنظمة

والمراحل التي تنتظر التنفيذ ثم المراحل التي تتوقع المنظمة مساهمة الخبراء العرب فيها •

وقدنوقشت في هذه الجلسة مكونات الخطة التنفيذية للمشروع التي وضعتها المنظمة العربية والتي تضمنت الخطوات والمراحل الرئيسية التالية :

١ ـ تفريغ المصطلحات الموجودة بالقاموس الاجنبي •
٢ ـ وضع المصطلح العربي المبدئي المقابل للمصطلح الاجنبي •
٣ ـ توزيع المصطلحات على مختلف فروع العلوم الادارية •
٤ ـ مراجعة المصطلح والمدلول من قبل الخبراء •
٥ ـ مراجعة المصطلحات المقترحة ومدلولاتها من قبل الجهات العلمية المختلفة•
٦ ـ وضع المصطلح أو المصطلحات المعتمدة •
٧ ـ طباعة المعجم في صورته النهائية بعد اكتمال جميع اجزائه •
٨ ـ التنسيق مع الجامعة العربية لنشر المعجم وتشجيع استخدامه في البلدان العربية •

ثم جرت مناقشات حول المراحل الاولى والثانية والثالثة المقترحة وتضمنت المناقشات الجوانب التالية : ـ

أ ـ تقييم الموقع الحالي لما قامت به المنظمة العربية للعلوم الادارية : ـ

علم المشتركون ان المنظمة قامت بحصر ما هو موجود من مراجع ومؤلفات المجامع اللغوية ثم الكتابة الى الحكومات العربية والهيئات العلمية وتم تجميع ثلاثون مؤلفا حول المصطلحات في هذه البلدان • ثم عرضت نواحي النقص في العمل الحالي وطلبمناقشة المجالات الضرورية لاكمال العمل • وقد افاد رئيس المنظمة بأنه تم اصدار قرار خاص باستخدام فكرة القاموس كأساس للعمل •
وعليه فقد تم اختيار قاموسدالماس الانجليزي الفرنسي Business Dictionary وهو على درجة كبيرة من الشمول حتى يكون مرجعا رئيسيا للمعجم العربي للمصحلات الادارية • وكذلك تم اصدرا قرار بالبدء بتنفيذ العمل على ان يشتمل ذلك الخطوات التالية : ـ

أ ـ تفريع المصطلحات الموجودة في قاموسدالماس •
ب ـ تحديد المصطلحات العربية المبدئية ومدلولاتها المقابلة للمصطلحات الاجنبية •
ج ـ عرض المصطلحات المبدئية على الخبراء المتخصصين في فروع العلوم الادارية المختلفة •

ثم جرت مناقشة ما انجزته المنظمة في هذا المجال وقد عرض الرئيس المنتخب لبديلين امام المشتركين : الاول : افتراض شمولية الجهد الحالي للمنظمة والثاني : القيام بجهد جديد مكثف لحصر المعاجم والقواميس الادارية في العالم العربي • وقد اقترح انشاء وحدات ومراكز لتوثيق المعلومات في الدول العربية المختلفة على المدى الطويل او الاعتماد على المندوبين المشتركين في الاجتماع لتقديم ما يعرفونه من المعاجم والمؤلفات ذات العلاقة في دولهم • ثم قدم اقتراح ـ بديل ثالث للجمع بين البديلين الاولين وهو ضرورة حصر مصادر اخرى متوفرة في المؤلفات المتنوعة في فروع العلوم الادارية ، وضرورة الحصول على هذه المؤلفات ووضعها تحت تصرف المنظمة • واقترح ايضا تحديد مدة لحصر المصادر والتركيز على الايصال الشخصي من قبل مندوبي المنظمة في الاشخاص المعتمدين في الدول العربية بهيئاتها وجامعاتها والجهات المعنية فيها بهذا الامر • ثم قدمت توصية بالمطالبة بايجاد مركز للتوثيق في كل بلد عربي • وقد قدمت المنظمة العربية للمشتركين قائمة تتضمن اسماء المعاجم والقواميس التي تم حصرها وقد اشتملت على ٣٠ مؤلفا تمت اضافة عشرة من المنجزات العلمية الاخرى التي لم تكن متوفرة لدى المنظمة •

ب : توزيع المصطلحات على مختلف فروع العلوم الادارية :

وقد جرت مناقشة لاقتراح المنظمة حول تقسيم العلوم الادارية الى ١٩ فرعا تتضمن التنظيم والتمويل والانتاج والمشتريات والتسويق والعلوم السلوكية وادارة الافراد والادارة العامة والسكرتارية والمحاسبة بفروعها وبحوث العمليات ، ونظام المعلومات والتخطيط الاداري والمصارف والمصطلحات القانونية ومصطلحات اخرى ذات علاقة بالمصطلحات الادارية • وقد اثيرت في المناقشات النقاط التالية : ـ

١ ـ لا يتضمن هذا التصنيف للعلوم الادارية المواضيع التالية ، التجارة الخارجية ، ، التأمين التدريب الاداري ، العلاقات العامة ، دراسة العمل Work Study

٢ ـ لا يمثل قاموس دالماس الذي يشمل على سبعين الف كلمة معجما متخصصا في الادارة ولكنه معجم لغوي ، ومن الضروري انتقاء المصطلحات الادارية فقط وليس كل ما جاء فيه •

٣ ـ ضرورة وجود اقسام رئيسة واخرى فرعية لغايات التصنيف في المراحل الاولى ـ اقترح ـ •

٤ ـ من الضروري التقرير حول التوسع في الشمول او الاختصار في المصطلحات حتى نتجنب التشعب قدر الامكان ، وقد ترك هذا الامر للخبراء ليقرروا ما يرونه مناسبا ٠

ثم اقترح الدكتور عاطف عبيد ثلاثة تقسيمات لفروع العلوم الادارية وهي الادارة العامة ادارة الاعمال ٠ الادارة والبيئة ـ فروع المعرفة الاخرى المتصلة بالادارة ـ على ان تجري توزيع الـ ١٩ تفريعا تحت هذه الاقسام الرئيسية ٠ وقد قدم بعض المشتركين اقتراحات مماثلة واخرى مخالفة لاقتراح الدكتور عبيد وارتأى اخيرا التركيز على التقسيم العريض مع تفويض خبراء التعريب وخبراء المنظمة بتقرير التصنيفات الملائمة على ضوء هذه المناقشات ٠

وفي اليوم الثالث ، استكملت مناقشات مراحل خطة العمل ، حيث تمت مناقشة المراحل الباقية خاصة المرحلة الرابعة التي تضمنت :

- توزيع المصطلحات على الخبرا ٠
- وسيلة اختيار الخبراء ٠
- الحوافز والمكافات ٠
- وسيلة المراجعة ٠

وقد تقدم الدكتور ممدوح حنفي بمشروع يتعلق بهذه المرحلة : ـ

أ ـ اعتماد معجم دالماس كنقطة انطلاق للمعجم العربي على ان تتم الاستعانة في الوقت نفسه بعدد اخر من الوثائق الصادرة من الجهات العلمية في الدول المتقدمة وعن الهيئات الدولية باللغتين المذكورتين ٠

ب ـ اختيار اربعة خبراء توزع عليهم نسخ من معجم دالماس ويقوم كل خبير بانتقاء المصطلحات المرتبطة بالعلوم الادارية ـ عن طريق التأثير على معجم دالماس ـ ٠

جـ ـ يختار الخبراء مقررا يجمع ما اتفق عليه الخبراء الاربعة من المصطلحات ٠

د ـ تعرض المصطلحات المنتقاه على خبراء الترجمة والتعريب لوضع المصطلح المقابل ٠

هـ ـ يتم طباعة عدد محدود من مشروع المعجم يوزع على المتخصصين والخبراءفي فروع العلوم الادارية للمراجعة واعادة النظر وابداء الاقترحات المفيدة ٠

ثم جرت مناقشات لهذا المشروع المقترح حيث اثار المشتركون النقاط التالية :

١ ـ اقترح احد المشتركين ضرورة قيام المنظمة بعمل مكتبي يتضمن البحث عن معاني للمصطلحات التي وضعت سابقا من خلال الكتب والمؤلفات والابحاث الادارية العربية ٠

٢ ـ الرجوع للائحة الاساتذة والتخصصات التي جمعتهاالمنظمة العربية من الجامعات والهيئات العلمية العربية٠

٣ ـ طالب احد المشتركين بضرورةاشراك الاكاديميين والممارسين نلادارة وبعض المشرعين ، وضرورة اتاحة الفرصة للمتخصصين في فروع المعرفة الادارية المختلفة بابداء الرأي والاضافة الى ما ورد في المصطلحات المنتقاه من قاموس دالماس والمساهمة في عملية وضع المعاني والمدلولات او مطالبة الخبراء بذلك ٠

٤ ـ جرى نقاش مكثف حول عملية الاتصال بالمتخصصين في الدول العربية وفيما اذا كان من الملائم الاتصال الكتابي بالحكومات العربية او الاتصال الشخصي وقد ركز المشتركون على اهمية الاتصال الشخصي وضرورة تكوين فرق عمل للتخصصات المختلفة مع وضع الحوافز المادية حتى يتم العمل باسرع وقت ممكن وبشكل دقيق ومتكامل ٠

٥ ـ اما فيما يتعلق بالمعنى والمدلول فقد برزت هناك وجهتا نظر مختلفتين احدهما ينادي بضرورةادراج المصطلحات الدارجة ضمن المدلول والاخر يرى استبعاد هذه الاستخدامات الدارجة لما لها من تاثيرعلى التشويش في مجالات المعرفة ولخطورة الابقاء على التفريع والتناقض والتجزئة وقد ركز دعاة الرأى الاول على ان الهدف من المعجم هو الوصول الى اصطلاحات موحدة في المدى الطويل وهذا لن يتاتى الا بالاستغناء

تدريجيا عن المصطلحات الدارجة الخاطئة ، وقد اتفق المجتمعون على حل وسط في هذا المجال يقضي بوضع الاستعمالات الدارجة في المدلول ، على ان يشار اليها بأنها تستعمل بشكل خاطىء ، وكذلك استبعاد بعض الالفاظ الدارجة لصعوبة الحصر ، (مثلا تستعمل كلمة عامل في المغرب معنى للفظة الانجليزية Governor في حين ان المعنى الصحيح « محافظ ») .

ثم جرت مناقشة بقية الخطوات (٥ ـ ٨) وتم اقرارها كما وردت في خطة العمل المقترحة . وقد جرى اختيار لجنة لصياغة المقترحات والتوصيات ضمت رئيس الاجتماع الدكتور عاطف عبيد ، والدكتور كمال نورالله رئيس المنظمة العربية ، ونائبي رئيس الاجتماع الدكتود محمود حقي والدكتور محمد المناوي .

وفي اليوم الاخير ، عقد الاجتماع لمناقشة مشروع المقترحات والتوصيات وقد اقرت معظم المقترحات الانفة الذكر بالاضافة الى عدد اخر من التوصيات التي لا بد من ذكرها وهي :

« ١ ـ ان مراحل العمل المقترحة من قبل المنظمة تتفق مع الاسلوب العلمي الصحيح وتحقق منهجا سليما لتحقيق الغاية المطلوبة .

٢ ـ يستحسن ان تتعامل المنظمة ـ ولا سيما في مرحلة وضع المدلولات والمصطلحات المقابلة للمصطلحات الاجنبية ـ مع من تختارهم من الخبراء وان تؤمن لهم الحوافز المادية التي تشجعهم على الانتاج الدقيق والسريع مسترشدة في ذلك بالخبرة السابقة والقواعد المطبقة في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وغيرها من المنظمات العربية والدولية .

ولكي يتم الاصطفاء من بين كل الخبرات العربية المتوافرة في هذا المجال سيقوم المدير العام للمنظمة بتزويد المشاركين في هذا الاجتماع بقوائم حصر الكفاءات في مجال العلوم الادارية ، وذلك للاحاطة بها واقتراح ما يرو ناضافته اليها من خبرات .

٣ ـ يجب ان تتوخى مجموعات العمل التي تؤلفها المنظمة لمراجعة المقترحات والاراء المختلفة الواردة من الدول والهيئات العلمية العربية والخبراء تحقيق وضع مصطلحات موحدة ، فاذا تعذر ذلك يشار الى المصطلحات الاخرى بصورة هامشية والى الدول التي تستخدمها ، على ان تختفي هذه المصطلحات تدريجيا في الطبعات اللاحقة للمعجم .

٤ ـ يطلب من مجامع اللغة العربية الاسهام البناء في هذا العمل المهم تبعا لامكاناتهم واوضاعهم ، وفي كل الاحوال يفضل ان يشترك ممثل عن اتحاد المجامع في مجموعات العمل التي تؤلفها المنظمة ، تبعا لشيوع استخدام المصطلحات المختارة ٠

٥ ـ ان تمويل المشروع هو احد مقوماته الاساسية ، ومع ان القيام بهذه المهمة يقع اساسا على عاتق المنظمة ، فانه من الممكن الاتصال بالدول والهيئات العلمية واطلاعها على المشروع واهميته وفائدته لكل المهتمين بالادارة من العلماءوا لاجهزة الرسمية ، وتلقى ما قد ترى هذه الجهات ان تتبرع به دعما لامكانيات المنظمة ، كما يمكن الاعلان عن قبول الاشتراكات في المعجم وجعل حصيلة ذلك من وسائل التمويل ٠

٦ ـ لا بد من تحديد مواعيد ثابتة لكل مرحلة من مراحل المشروع يطلب من كل المشاركين فيه التقيد بها ، حذرا من الاطالة التي تهدد المشروع وتؤخر الافادة منه ٠

٧ ـ يتم طبع المعجم قي اجزاء دورية على ان يتم التجميع عند انتهاء مراحل المشروع ٠ لان من شأن هذا الاسلوب اتاحة الفرصة للافادة تباعا مما ينجز ، وتقييم العمل على ضوء الاراء والملاحظات التي تبدى حوله ٠

٨ ـ ابديت خلال الاجتماع ملاحظات قيمة اخرى دونت في المحاضر التفصيليه، تصلح ان تأخذ بها المنظمة لما تتيحه من فائدة كبيرة للمشروع ٠

٩ ـ يشيد الاجتماع بجهود المنظمة العربية للعلوم الادارية في وضعها لهذا المشروع والذي يؤكد حرصها على تنفيذ المهام المنصوص عليها في اتفاقية انشاء المنظمةوالذ ي يعتبر خطوط هامة ومتقدمة في سبيل اغناء اللغة العربية والعلوم الادارية مما يسهل البحث وتداول المعرفة فى شتى انحاء الوطن العربي ، كما يعد خدمة جليلة على طريق تحقيق اهداف الامة العربية ٠ وهم من هذا المنطلق يعدون بالتشجيع والمؤازرة والمشاركة في كل مراحل المشروع ٠ »

وقد اثنى المجتمعون على الجهود التي بذلها الاستاذ مدير عام المنظمة ومعاونوه في تبني فكرة المشروع والاعداد لهذا الاجتماع وتنظيمه ٠ كما نوهوا بالجهد الذي بذل في اعداد ورقة العمل المقدمة من المنظمة والتي اعانت على التوصل الى التوصيات التي اسفر عنها الاجتماع ٠

الملتقى الدولي للبحث عن وسائل تنمية الاعلام بين الدول غير المنحازة

د. فيصل السالم*

كان هذا الملتقى تنفيذا لما قرره مؤتمر القمة الرابع للبلدان غير المنحازة المنعقد بعاصمة الجزائر فى ايلول — سبتمبر سنة ١٩٧٣ . وكما أيده أيضا مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز المنعقد فى مدينة ليما (بيرو) فى اغسطس عام ١٩٧٥ ، حين وجدت مجموعة دول عدم الانحياز حاجة بلدانها الى ممارسة خطة يتفق عليها فى ميدان الاعلام الجماهيري لتحقيق تبادل ونشر الافكار والانباء المتعلقة بانجازاتها وذلك عن طريق وسائل الاعلام المختلفة .

وبناء على الدعوة الموجهة من تونس لوزارة الاعلام فى الكويت ، قرر مجلس الوزراء بجلسته (٧٥/٥٣) المنعقدة بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٨ الموافقة على المساهمة فى تكاليف هذا الملتقى والمشاركة فيه . وقد شكلت وزارة الاعلام وفد دولة الكويت الى الملتقى بانضمام ممثلين عن الصحافة المحلية ووزارة الاعلام وجامعة الكويت ، بناء على طلب منظمي الملتقى . ووافق مجلس الوزراء الكويتي بجلسته (٧٦/١١) المنعقدة بتاريخ ١٩٧٦/٣/١٥ على تشكيل الوفد المكون من السادة :

محمد مساعد الصالح عن الصحافة المحلية ، وفيصل السالم عن جامعة الكويت ، ورضا يوسف الفيلي عن تلفزيون الكويت ، واحمد حسين دشتي عن وزارة الاعلام (مشروع وكالة الانباء الكويتية) وفارس عبد الله الوقيان عن اذاعة الكويت .

افتتح الملتقى أعماله يوم الجمعة ٢٦ اذار — مارس ١٩٧٦ وأنهى اعماله مساء يوم الاثنين ٢٠ اذار — مارس ١٩٧٦ . وقد اشرف الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة على الاختتام الرسمي لاعمال الملتقى صباح يوم الثلاثاء ١٩٧٦/٣/٣١ فى قصر الرئاسة بقرطاج . وقد رعى الجلسة

---

* الاستاذ بقسم العلوم السياسية في جامعة الكويت

الافتتاحية السيد الهادي نويره رئيس الوزراء التونسي ثم جرت انتخابات الرئاسة ونواب الرئيس ورؤساء ومقرري اللجان الرئيسية الثـــلاث . والمواضيع التى نوقشت فى هذه اللجان هى :

اللجنة الاولى : « تحريروتطوير وسائل الاعلام في البلدان غير المنحازة » وقد مثل الكويت فيها رضا الفيلي واحمد دشتي .

اللجنة الثانية : « دور الاعلام في توثيق التعاون الاقتصادي والاجتماعي بين البلدان غير المنحازة » . وقد مثل الكويت فيها فيصل السالم .

اللجنة الثالثة : « دور الاعلام في تنمية التفاعل الثقافي بين البلدان غـــير المنحازة » وقد مثل الكويت فيها محمد مساعد الصالح وفارس الوقيـــــــان .

عقدت الجلسة الافتتاحية للمؤتمر صباح يوم ٢٦ اذار ــ مارس ١٩٧٦ بكلمة من السيد مصطفى المصمودي كاتب الدولة المعتمد لدى الوزير الاول المكلف بالاعلام في تونس ثم تراس السيد الهادى نويره ، الامين العام للحزب الاشتراكي الدستوري والوزير الاول في تونس ، الجلسة الافتتاحية والقـــى كلمة الافتتاح حيث حلل مشاكل الاعلام باعتباره اداة تنمية في دول عـــــدم الانحياز . واشار الى الصعوبات التي تجدها وسائل الاعلام في دول عدم الانحياز . وحث الحاضرين على ضرورة تغيير هذا الوضع والنهوضـــــس بالوسائل الاعلامية الكبرى وتمتين التعاون بين دول عدم الانحياز في هــــذا فـــي هذا المجال .

وفي الجلسة الثانية التي عقدت مساء اليوم ذاته اتفق المؤتمرون على انتخاب السيد مصطفى المصمودي (تونس) رئيسا للملتقى . ثم تم تشكيل ثلاثة لجان من اعضاء الملتقى يختص كل منها بدراسة واحد من الموضوعات الثلاث المتفق عليها في اجتماع بلجراد الذي عقد في ١٥ ايار ــ مايو ١٩٧٥ رغبة في الاستفادة من كافة الابحاث التي قدمتها الدول والمنظمات فـــــــي المســائــل التي يضطلع الملتقى ببحثها واصدار توصيات فيها فقد تعهدت رئاسة المؤتمر بتجميع هذه البحوث وتنسيقها واصدارها في مجلد يكون مرجعا للدارسين والمشتغلين في حقل الاعلام .
وقد تلى مندوبو الدول الثلاث (المكسيك ــ يوغسلافيا ــ سيرالنكا) خلاصة ابحاثهم على النحو التالي : ــ

١ ـ تحرير وتطوير وسائل الاعلام في البلدان غير المنحازة

ركز مندوب المكسيك في تقريره على الاعلام باعتباره حقا من الحقوق الشرعية للشعوب . وقال ان حق الشعوب في اعلام موضوعي بشأن جميع الاحداث القومية والدولية اصبح في الوقت الحاضر عرضه للمراقبة التي تمارسها دولة ذات سيادة على الانباء من جهة ولتسوية هذه الانباء من قبل الوكالات العالمية الكبرى . واقترح مندوب المكسيك في هذا المضمار تجميع المعطيات اللازمة من مواضيع معينة وبثها بالوسائل الاعلامية وتكوين هيكل البلدان التي كلفت بتنظيم هذا الملتقى من اجل وضع المبادىء التشريعية العامة في مجال الاعلام التي ينبغي ان تطبق في بلدان عدم الانحياز ووضع الصيغ التي تمكن من ادماج هذه المبادىء ضمن الاعمال التي تقوم بها دولنا على الصعيد العالمي .

٢ ـ وسائل دعم التعاون الاقتصادي بين بلدان عدم الانحياز من اجل صيانة استقلالها الاجتماعي .

ركز مندوب يوغوسلافيا في تقريره على ان هناك تهديدات موجهة ضد سيادة بعض البلدان على ثرواتها الطبيعية . واضاف ان هذه الثروات خاضعة للاستغلال الجائر عن طريق احتكارات الدول المتقدمة . واشار الى ان مساهمة البلدان النامية باستثناء البلدان المنتجة للنفط ـ في الدخل العالمي ستنخفض باستمرار اذ ان ٧٠ في المائة من سكان العالم لا توفر الا ٧ بالمائة من المنتجات الصناعية في حين انها تتصرف في نسبة مرتفعة جدا من الثروات الطبيعية . كما اضاف ان على الوسائل الاعلامية ان تشير الى ماتبذله الشعوب غير المنحازة من جهود من اجل تحقيق نظام اقتصادي جديد الذي يعتبر الطريق الوحيدة الى الحد من الفوارق الاقتصادية بين اعضاء المجموعة الدولية والذي سوف يضمن الاستقلال الاجتماعي والسياسي والثقافي لشعوب العالم الثالث .

٣ ـ دور الاعلام في تنمية التفاعل الثقافي بين البلدان غير المنحاز .

اوضح مندوب سيرالانكا ان مشكلة التبعية الثقافية التي تعيشها بلدان العالم الثالث تجاه البلدان الغربية يبرز من خلال انتقال شيء للاعلام

بين بلدان العالم الثالث . ثم اشار الى ان اخبار تلك البلدان تبدو مشوهة لانها لا بد ان تمر بواسطة الوكالات الغربية . ومن ثم فان من الضرورة تأكيد الترابط الثقافي والاعلامي بين البلدان غير المنحاز لمجابهة احتكار الوكالات العالمية .

توصيـــات الملتقـــى

أ ـــ فـــي مجـــال وكالات الانبـــــاء

١ ـــ مناشدة الدول التي يتمتع بوكالات انباء متطورة اعانة الدول الاخرى في انشاء وكالات انباء قومية سواء بواسطة الكوادر او ببنـــــاء التجهيزات الفنية وتوفير الامكانيات المادية .

٢ ـــ توثيق التعاون الثقافي والاقليمي بين وكالات الانباء للدول غير المنحازة واعطاء اهمية خاصة لانباء هذه الدول وتنظيم اتصالات سلكية ولاسلكية مباشرة بعدد ما تسمح به الامكانيات وذلك بتبادل الانباء والمعلومات والصور مع الافادة من تجمع وكالات انباء الدول غير المنحازة ، وتفضيل عقد اتفاقيـــات تعاون بـــين الـــدول التـــي لـــم تبرم مثـــل هـــــذه الاتفاقيـــــات .

٣ ـــ التوصية بعقد اجتماع لممثلي وكالات انباء الدول غير المنحازة بنيودلهي تطبيقا لاعلان (ليما) على ان يتم هذا الاجتماع قبل لقاء القمة القـــادم فـــي كولومبـــو .

٤ ـــ التعاون في تنظيم وسائل الاتصالات السريعة المباشرة والحرة بين الاقطار غير المنحازة بحيث تصبح اقل كلفة واكثر يسرا واعادة النظر فـــي اجور البرقيـــات الاعلاميـــة .

ب ـــ في مجال التعاون الاذاعي والتلفزيوني :

١ ـــ اقامة اتحاد للتنسيق بين اجهزة الاذاعة والتلفزيون في الدول غـــير المنحـــازة .

٢ ـــ تكثيف التعاون بين اجهزة الاذاعة والتلفزيون في دول عدم الانحياز عن طريق تبادل الافلام والمعلومات الاساسية والاحصائيات في مختلـــف الميادين وتزويد هذه الاجهزة بالافلام الوثائقية والعمل على اعداد برامج اعلامية للتعريف بدول عدم الانحياز في المناسبات المختلفة .

٣ ـــ تبادل الخبراء والفنيين في المجالات المختلفة للاذاعة والتلفزيون .

٤ ــ الاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي المعاصر باستخدام الوسائل المتقدمة مثل الاقمار الصناعية في نقل الاخبار تجنبا للمخاطر الناجمة من الاعتماد على الدول الاكثر تقدما والتي تشوه اخبار ونشاطات الدول النامية .

جـ ــ في مجال الصحافة :

١ ــ توثيق التعاون بين هيئات تحرير الصحف والمجلات في الدول غير المنحازة .

٢ ــ الاهتمام بأنباء الدول غير المنحازة واصدار ملاحق خاصة في المناسبات المختلفة .

٣ ــ حث اتحاد ونقابات الصحافة على توثيق الصلات فيما بينها وذلك بتبادل المعلومات عن انشطتها وعقد الاجتماعات الدورية تحقيقا لهذا الغرض .

٤ ــ ناشد الملتقى اتحادات الصحفيين لدول عدم الانحياز ان تشكل اتحادا خاصا يتولى طرح الخطوط الاساسية التي تكفل الدفاع عن مصالح شعوب الدول النامية في الاستقلال والتنمية سياسيا واقتصاديا .

د ــ في مجال البحوث والدراسات وتدريب الكوادر :

١ ــ حث دول عدم الانحياز على اقامة مركز دولي للبحوث والتدريب في المجال الاعلامي يلتق به الدارسون من ابناء دول عدم الانحياز .

٢ ــ اقامة المراكز والمؤسسات العلمية والتعليمية المشتركة وتنظيم تبادل الخبرات في مجال الاعلام بين الجامعات ومراكز البحث العلمي .

٣ ــ التوسع في سياسة البعثات والمنح والدراسات العلمية مع مراعاة ضرورة العمل بقدر الامكان على التقريب والتنسيق بين المناهج التعليمية مع تبادل نتائج البحوث والدراسات بين دول عدم الانحياز .

٤ ــ يولى الملتقى اهتماما خاصا بتدريب الصحفيين في الدول غير المنحازة لتوريد الكوادر والخبرات تحقيقا للاستقلال في مجال الاعلام في هذا الصدد يوصى الملتقى باقراح كوبا الخاص باقامة مراكز اقليمي ينظم دراسات تدريبية للصحفيين العاملين في حقل الاعلام .

هـ — في مجال الافلام والمعارض والمهرجانات :

١ — اقامة تجمع للانباء المصورة وانشاء مركز اعلامي للافلام وذلك لتخلص من سيطرة الوكالات والشركات العالمية ولتمكين الدول غير المنحازة من الاستفادة من الوثائق المصورة عن طريق تبادل الانتاج المشترك .

٢ — اقامة المعارض الفنية المختلفة وتبادل الفرق الموسيقية المعبرة عن الواقع الفني في دول عد الانحياز .

٣ — اقامة مهرجانات الشباب في دول عدم الانحياز وتشجيع تبادل الزيارات بين شباب هذه الدول .

٤ — تنشيط السياحة وترويجها باعتبارها وسيلة فعالة من وسائل الاعلام في المفهوم الحديث للاتصال الجماهيري .

هذا بالاضافة الى التوصيات العامة التي تضمنت :

١ — يوصي الملتقي اجهزة الاعلام في البلدان غير المنحازة للتأكيد على الشخصية الثقافية ، لهذه البدان والتزام مساندة الشعوب التي مازالت تناضل من اجل التحرر وصيانة هويتها وتراثها الحضاري مع الاهتمام بشكل خاص بالاعلام عن قضايا الشعب الفلسطيني والشعب الروديسي وشعب جنوب افريقيا التى مازالت تخوض حركة ضد الاستعمار الصهيوني والعنصرية والاستعمار الجديد والفاشية والاطراف الدولية التي تدعمها .

٢ — يناشد الملتقى اجهزة الاعلام في الدول غير المنحازة لنقل صورة صادقة وكاملة لصمود الشعب الفلسطيني الى شعوبها والى العالم الخارجي وفي هذا الصدد فان الملتقى يحيى الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة لنضاله العادل والمشروع ضد الاحتلال العنصري الصهيوني ويعلن تضامنه معه وتأييده لهذا النضال من اجل الحفاظ على الارض ومقاومة سياسة المصادرة والاستيلاء التي يمارسها الاحتلال الصهيوني ضد الارض الفلسطينية .

كما اعتبر الملتقى يوم الثلاثين من شهر مارس الذي اعلنته جماهير الارض المحتلة يوم الارض الفلسطيني يوما للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

٣ ــ على جميع حكومات الدول غير المنحازة الاهتمام بالقضاء على الامية حيث ان رفع المستوى الثقافي والتعليمي والتربوي للجماهير يقضي على العقبات التي تعرقل عملية التقدم والتنمية كما يساهم بصورة فعالة في صد التغلغل الايديولوجي للامبريالية .

٤ ــ يناشد الملتقى البلدان غير المنحازة التي لم تصدق بعد على اتفاقات حقوق التأليف المسارعة الى ذلك ، فهدف دعم التدفق الحر للاعلام كما يوصي الملتقى في الوقت نفسه لتوصل الى اتفاق هام حول حقوق التأليف داخل مجموعة دول عدم الانحياز .

والتوصيات التنظيمية التــــي تضمنــت :

١ ــ انشاء جهاز دائم للمتابعة بتولي عمله بالتنسيق مع اجهزة الاعـــلام العاملة في الدول غير المنحازة .

٢ ــ تأسيس صندوق مشترك يتولى مهمة تمويل وسائل الاعلام في دول عدم الانحياز وفي هذا الصدد فان الملتقى يترك لمؤتمر القمة القادم المقرر عقده بكولومبو تحديد المهام الرئيسية المنوطة بالجهاز الوارد في البند الاول وبالصندوق المنوه عنه في البند الثاني .

دليل الجامعات
والمؤسسات التعليمية العليا

جامعة الاسكندرية

تعتبر جامعة الاسكندرية من حيث نشأتها ثاني جامعات جمهورية مصر العربية الست التي تـم اكتمالها بصدور القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ، وتكاد كلياتها تجتمع في صنعيد واحد ·

نشـأة الجامعة وتطورهـا :

● كان انشاء فرعين بالاسكندرية لكليتي حقوق واداب جامعة القـاهرة عـام ١٩٣٨ ثم فرع لكلية هندسة القاهرة في نفس العام لمواجهة الزيادة المطردة للاقبـال على التعليـم نواة لانشاء جامعة الاسكندرية التي اكتملت مقومـات انشائها بصـدور القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٢ ·

● ثم توالت بعد ذلك التشريعات والقوانين التي تكـفل لها النهـوض برسالتها على الوجـه الامثل ، وكان اخرها صدور القانون رقم ٤٩ لسـنة ١٩٧٢ بشـأن تنظيـم الجامعات الذي استهدف النهوض بالتعليم الجـامعي والبحث العلمي بما يحـقق خدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا ، وبما يتلاءم مع روح العصـر الذي نعيشـه والذي بلغ فيه الانسان المعاصر ذروة التقـدم العلـمي ·

● وتضـم جامعة الاسكندرية في الوقت الحاضر الكليات والمعاهد ومراكز البحوث العلمية الاتيـة :

١ ـ كليـة الاداب
٢ ـ كليـة الحقوق
٣ ـ كليـة التجـارة
٤ ـ كليـة العـلوم
٥ ـ كليـة الطب
٦ ـ كليـة طب الاسـنان
٧ ـ كليـة الصيـدلة
٨ ـ كليـة الهندسـة
٩ ـ كليـة التربيـة
١٠ ـ كليـة الزراعـة
١١ ـ المعهد العـالي للصحة العـامة
١٢ ـ معهد البحـوث الطبيـة
١٣ ـ مركز بحوث الهندسـة الصحية
١٤ ـ مركز الدراسـات العليـا والبحوث
١٥ ـ مركز الحسـاب العلمي

مجلس الجامعة

يختص مجلس الجامعة بالنظر في المسائل الاتية :

مسائل التخطيط والتنسيق والتنظيم والمتابعة :

١ ـ رسم وتنسيق السياسة العامة للتعليم والبحوث في الجامعة وتنظيمها ووضع الخطة الكفيلة بتوفير الامكانيات الكافية لتحقيق اهداف الجامعة ٠

٢ ـ وضع خطة استكمال وانشاء المباني ودعم المعامل والتجهيزات والمكتبات في الجامعة ٠

٣ ـ وضع اللائحة التنفيذية للجامعات واللوائح الداخلية لكليات الجامعة ومعاهدها ٠

٤ ـ تنظيم قبول الطلاب في الجامعة وتحديد اعدادها ٠

٥ ـ تنظيم شؤون المنح والمكافآت الدراسية المختلفة ٠

٦ ـ تنظيم شؤون الخدمات الطلابية في الجامعة ٠

٧ ـ اعداد السياسة العامة للكتب والمذكرات الجامعية وتنظيمها ٠

٨ ـ تنظيم شؤون الطلاب الثقافية والرياضية والاجتماعية ٠

٩ ـ تنظيم الشؤون الادارية والمالية في الجامعة ٠

١٠ ـ اصدار اللوائح الخاصة بالمتاحف والمكتبات وغيرها من المنشآت الجامعية ٠

١١ ـ اصدار اللوائح الفنية والمالية والادارية للوحدات ذات الطابع الخاص في الجامعة ، بالاتفاق مع وزارة الخزانة وذلك فيما يتعلق بالشؤون المالية والادارية ٠

١٢ ـ تحديد وانشاء تخصصات الاستاذية ٠

١٣ ـ وضع النظام العام للدروس والمحاضرات والبحوث والتمرينات العملية وللانتداب لها ٠

١٤ ـ وضع النظام العام لاعمال الامتحان وللانتداب لها ٠

١٥ ـ مناقشة تقارير رئيس الجامعة والتقارير السنوية للكليات والمعاهد وتوصيات المؤتمرات العلمية ، وتقييم النظم الجامعية فيها ومراجعتها وتجديدها في ضوء كل ذلك وفي اطار التقدم العلمي والتعليمي ومطالب المجتمع وحاجاته المتطورة ٠

١٦ ـ متابعة تنفيذ الخطة العامة للتعليم والبحوث العلمية والانشاءات

في الجامعــة ٠

١٧ ـ اعداد مشروعات الموازنة واقرار الحساب الختامي للجامعة ٠

المسائل التنفيذيــة :

١٨ ـ تعيين اعضاء هيئة التدريس في الجامعة ونقلهم ٠

١٩ ـ تحديد مواعيد بدء الدراسة ومدة عطلة منتصف العام الجامعي ٠

٢٠ ـ وقف الدراســة في الكليــات والمعاهد ٠

٢١ ـ منح الدرجــات والشهادات العلمية والدبلومات ومنح الدرجــات الفخريــة ٠

٢٢ ـ تدبير اموال الجامعة واستثمارها وادارتها والتصرف فيها ٠

٢٣ ـ قبول التبرعات في حدود ما تنص عليه المادة السابعة ٠

٢٤ ـ الترخيص لرئيس الجامعة في اجراء التصرفات القانونية ٠

مســـائل متفرقــة :

٢٥ ـ الموضوعات التي يحيلها عليه وزير التعليم العالي ورئيس المجلس الاعلى للجامعــات ٠

٢٦ ـ ابداء الرأي فيما يتعلق بجميع مسائل التعليم في مستويـاتــه ونوعياتــه المختلفة ٠

٢٧ ـ المسائل الاخرى التي يختص بهــا وفقا للقانون ٠

لمجلس الجامعة ان يلغي القرارات الصادرة من مجالس الكليــات او المعاهــد التابعــة للجامعة اذا كانت مخالفة للقوانـــين او اللوائح او القرارات التنظيمية المعمول بها في الجامعات ٠

كليــات الجامعة ومعاهدها :

١ ـ مجلس الكليــة او المعهد :

يؤلف مجلس الكلية او المعهد التابع للجامعة برئاســـة العميــد وعضوية :

أ ـ وكيلي الكليــة

ب ـ رؤساء الاقســام

جـ ـ استاذ من كل قسم بترتيب اقدميتهم في الاستاذية ٠

د ـ استاذ مساعد ومدرس في الكليات والمعاهد التي لايزيد عدد الاقســام فيها على عشرة ، واستاذين مساعدين ومدرســين اذا زاد عدد الاقســام على عشرة ٠

هـ ـ ثلاثة اعضاء على الاكثر ممن لهم دراية خاصة في المواد التي تدرس في الكليـة او المعهد ٠

يختص مجلس الكلية او المعهد بالنظر في المسائل الاتية :

مسائل التخطيط والتنسيـق والتنظيـم والمتابعة :

- رسم السياسة العامة للتعليم والبحوث العلمية في الكليـة او المعهد وتنظيمهـا وتنسيقهـا بين الاقسـام المختلفة ٠
- وضع خطة استكمال وانشاء المباني ودعم المعامل والتجهيزات والمكتبـة في الكلية او المعهد ٠
- اعداد خطة الكلية او المعهد العامة للبعثات والاجازات الدراسية والايفـاد على المنـح الاجنبية ٠
- اعداد برنامج لاستكمال اعضاء هيئة التدريس في الكلية او المعهد٠
- اعداد السياسة الكفيلة بتيسير حصول طلاب الكلية او المعهـد على الكتـب والمذكرات الجامعية وبتشجيع التأليف في بعض المـواد ٠
- رسم الاطار العام لنظام العمل في اقسام الكلية او المعهد وتنظيم التنسيـق بين هذه الاقسـام ٠
- اقرار المحتوى العلمي لمقررات الدراسة في الكلية والمعهد والتنسيق بينهـا في الاقسـام المختلفة ٠
- ابداء الرأي في وضـع اللائحة التنفيذية للجامعات واعداد اللائحة الداخليـة للكليـة او المعهد ٠
- وضع اللائحة الداخلية لمكتبة الكلية او المعهد ٠
- تنظيم قبول الطلاب في الكلية او المعهد وتحديد اعدادهم ٠
- تنظيم الدروس والمحاضرات والبحوث والتمرينات العملية واعمال الامتحـان في الكلية او المعهد ٠
- مناقشة التقرير السنوي للمعهد وتقارير الاقسام وتوصيـات المؤتمرات العلمية للكلية او المعهد وللاقسام وتقييم نظم الدراسة والامتحان والبحث في الكلية او المعهد ومراجعتها وتجديدها في ضوء كل ذلك وفي اطار التقدم العلمي والتعليمي ومطالب المجتمع وحاجاتـه المتطورة ٠
- تنظيم الشؤون الادارية والماليـة في الكلية او المعهد ٠
- اعداد مشروع موازنـة الكلية او المعهـد ٠
- متابعة تنفيذ السياسة العامة للتعليم والبحوث في الكليـة او المعهـد ٠

المسائل التنفيذية :

- توزيع الاعتمادات المالية على الاقسام ٠
- تحويل الطلاب ونقل قيدهم من الكلية او المعهد واليهما ٠
- قيد الطلاب للدراسات العليا وتسجيل رسائل الماجستير والدكتوراه وتعيين لجان الحكم على الرسائل والغاء القيد والتسجيل ٠
- توزيع الدروس والمحاضرات والتمرينات العملية ٠
- تحديد مواعيد الامتحان ووضع جداوله وتوزيع اعماله وتشكيل لجانه وتحديد واجبات الممتحنين واقرار مداولات لجان الامتحان ونتائج الامتحانات في الكلية او المعهد ٠
- اقتراح منح الدرجات والشهادات العلمية والدبلومات من الكلية او المعهد ٠
- الترشيح للبعثات والمنح والاجازات الدراسية ومكافآت التفرغ للدراسات العليا ٠
- اقتراح تعيين اعضاء هيئة التدريس في الكلية او المعهد ونقلهم ٠
- الندب من الكلية او المعهد واليهما ٠
- الترشيح للمهمات العلمية والاعارات واجازات التفرغ العلمي ٠
- رعاية الشؤون الاجتماعية والرياضية للطلاب ٠
- اقتراح قبول التبرعات ٠

المؤتمر العلمي للكلية او المعهد

يشكل المؤتمر العلمي للكلية او المعهد برئاسة العميد وعضوية :

أ - جميع اعضاء هيئة التدريس في الكلية او المعهد ٠

ب - ممثلين عن المدرسين المساعدين والمعيدين في الكلية او المعهد

جـ - ممثلين عن الطلاب ، على ان يكونوا من المتفوقين في الدراسة ٠

ويختص المؤتمر العلمي للكلية او المعهد بتدارس ومناقشة كافة شؤون التعليم والبحث العلمي في الكلية او المعهد ، وتقييم النظم المقررة في شأنها ومراجعتها وتجديدها بما يحقق انطلاقها لملاحقة التقدم العلمي والتعليمي ومطالب المجتمع وحاجاته المتطورة ٠

اقسام الكلية او المعهد

تحدد اللائحة الداخلية لكل كلية او معهد تابع للجامعة اقسام الكلية

وما يشمله كل قسم من تخصصات ، ويكون لكل قسم كيانه الذاتي من الناحية العلمية والادارية والمالية ٠

مجلس القسم

يتالف مجلس القسم من جميع الاساتذة والاساتذة المساعدين في القسم ومن خمسة من المدرسين فيه على الاكثر يتناوبون العضوية فيما بينهم دوريا كل سنة بالاقدمية في وظيفة مدرس على الا يجاوز عدد المدرسين في المجلس عدد باقي اعضاء هيئة التدريس فيه ٠

ويختص مجلس القسم بالنظر في جميع الاعمال العلمية والدراسية والادارية والمالية المتعلقة بالقسم ، ومتابعة تنفيذ السياسة العامة للتعليم والبحوث في القسم ٠

المؤتمر العلمي للقسم

يشكل المؤتمر العلمي للقسم برئاسة رئيس مجلس القسم وعضوية :

١ ـ جميع اعضاء هيئة التدريس بالقسم ٠

٢ ـ ممثلين عن المدرسين المساعدين ٠

٣ ـ ممثلين عن الطلاب على ان يكونوا من المتفوقين في الدراسة ٠

ويختص المؤتمر العلمي للقسم بتدارس ومناقشة كافة شؤون التعليم والبحث العلمي في القسم وتقييم النظم المقررة في شأنها ومراجعتها وتجديدها بما يحقق انطلاقها لملاحقة التطور العلمي والتعليمي ومطالب المجتمع وحاجته المتطورة ٠

كلية الاداب

وتضم الاقسام الاتية :

اللغة العربية وادابها واللغات الشرقية وادابها ـ اللغة الانكليزية وادابها ـ اللغة الفرنسية وادابها ـ التاريخ ـ الجغرفيا (ويشمل شعبة الخرائط وشعبة الجغرافيا) ـ الدراسات الفلسفية والاجتماعية (ويشمل شعبة الفلسفة وشعبة الاجتماع) ـ الحضارة اليونانية والرومانية (ويشمل شعبة الاثار الرومانية واليونانية وشعبة الدراسات اليونانية واللاتينية)٠

وتمنح جامعة الاسكندرية ـ بناء على طلب كلية الاداب ـ الدرجات العلمية الاتية :

ـ درجة الليسانس في الاداب في احد التخصصات الاتية :

اللغة العربية وادابها واللغات الشرقية وادابها ـ الانجليزية وادابها ـ

اللغة الفرنسية وادابهـا ـ التاريخ ـ الجغرافيـا في (الخرائط ـ الجغرافيا) الدراسـات الفلسفية والاجتماعية في (الفلسفة ـ الاجتماع) ـ الحضـارة اليونانية والرومانية في (الاثـار اليونانية والرومانية ـ الدراسات اليونانية والرومانية ـ الدراسـات اليونانية واللاتينية) ٠

ـ درجة الماجستـير في الاداب في احد التخصصات سالفة الذكر ٠

ـ درجة دكتور في الاداب في احد التخصصات سالفة الذكر ٠

ـ دبـلوم معهد العـلوم الاجتماعية ٠

٢ ـ كليـة الحقـوق

وتضـم الاقسـام الاتيـة :

الشريعة الاسلامية ـ القانون المدني ـ القـانون التجـاري ـ قانـون المرافعـات ـ القانون الجنـائي ـ القانون العام ـ القـانون الدولي العـام ـ القـانون الدولي الخاص ـ فلسفة القـانون وتاريخه ـ الاقتصاد والمالية العامة٠

وتمنح الجامعة ـ بناء على طلب كلية الحقوق ـ الدرجات العلمية الاتية :

ـ درجة ليسانس في الحقـوق ٠

ـ دبلوم الدراسـة العليا في احد الفروع الاتية :

القانون الخاص ـ القانون العـام ـ العلوم الماليـة والاقتصادية ـ الشريعـة الاسلاميـة ٠

ـ درجة دكتـور في الحقوق ٠

٣ ـ كليـة التجـارة

وتضم الكليـة الاقسـام الاتيـة :

ادارة الاعمال ـ المحاسبـة ـ الاقتصـاد ـ المالية العـامة ـ الاحصاء والرياضـة والتـأمين ٠

وتمنـح جامعة الاسكندرية ـ بناء على طلب كلية التجارة ـ الدرجـات العلميـة الاتيـة :

ـ درجـة البكالوريوس في التجارة في احدى شعب التخصص الاتية :
ادارة الاعمـال ـ المحاسـبة ـ الاقتصـاد ٠

ـ درجة الماجستير في احدى شعب التخصص الاتية :
ادارة الاعمال ـ المحاسـبة ـ الاقتصـاد ٠

ـ درجة دكتور فلسفة في احدى شعب التخصص الاتية :
ادارة الاعمال ـ المحاسـبة ـ الاقتصاد ٠

ـ دبلوم الدراسـة العليـا في : الضرائب ـ السياسـات الادارية ٠

٤ ـ كليــة العــلوم

وتضــم الكلية الاقســام الاتية :

الرياضة ـ الطبيعة ـ الكيمياء ـ النبات ـ علم الحيوان ـ الجيولوجيا ـ عــلم البحــار ٠

وتمنــح جامعة الاسكندرية ـ بناء على طلب كلية العلوم ـ الدرجــات العلميــة الاتيــة :

- بكالوريوس في العلوم في احد مجالات التخصصات الاتية :
  العلوم الطبيعية ـ العلوم الجيولوجية والبيولوجية ٠
- درجة الماجستــير في العــلوم ٠
- درجة دكتور في الفلسفــة في العــلوم ٠
- درجــة دكتــور في العــلوم ٠
- دبلومات الدراســة العليــا في :
  الكيمياء التحليلية ـ الكيمياء التطبيقية ـ الجيولوجيــا التطبيقيــة ـ الطبيعة الارضية ـ الميكروبيولوجيــا ـ الكيمياء الحيوية ـ علوم البحار الطبيعية ـ علوم البحار الكيميائية ـ علوم البحار الجيولوجية ـ علوم البحار البيولوجيــة ٠

٥ ـ كليــة الطــب

وتتكون الكليــة من الاقســام الاتية :

الفسيولوجيا ـ الاقربازين ـ الكيمياء الحيوية ـ التشريح ـ الهستولوجيا ـ الطب الشرعي وطب الصناعات ـ الصحــة العامة والطب الوقائي ـ البثالوجيا ـ البثالوجيا الاكلينيكية ـ البكتريولوجيا ـ الامراض المتوطنـــة ـ التوليــد وامراض النساء ـ طب الاطفال ـ الجراحة ـ الجراحــة الخاصة ـ الامــراض الباطنـــة الخاصة ـ الرمــد ـ الاشــعة ٠

وتمنــح جامعة الاسكندرية ـ بناء على طلب كليــة الطب ـ الدرجــات العلميــة الاتيــة :

- درجة بكالوريوس في الطب والجراحة ٠
- دبلوم للتخصص في احــد الفروع الاتية :
  الامراض الباطنة ـ الامراض العصبية والنفسية والعقلية ـ الامراض الصدرية ـ امراض القلب والاوعية الدموية ـ طب المنــاطق الحــارة وصحتها ـ الامراض الجلدية والتناسلية ـ طــب الاطفال ـ الطــب الطبيعي ـ الجراحة ـ جراحة المسالك البولية ـ جراحة العظــام ـ

جراحة الاذن والانف والحنجرة ـ التوليد وامراض النساء ـ جراحة وطب العيون ـ التخدير ـ الاشعة (علاج وتشخيص) ـ الطب الشرعي ـ الطب والصحة العسكرية ـ طب الطيران ـ الصحة العامة ـ الصحة المدرسية ـ الصحة المهنية وطب الصناعات ٠

ـ دبلوم العلوم الفنية في احد الفروع الاتية :

التشريح والاجنة ـ الهستولوجيا ـ الفسيولوجيا ـ الكيمياء الحيوية ـ الباثالوجيا ـ الباثالوجيا الاكلينيكية ـ الادرية (الفارما كولوجيا) ـ البكترولوجيا ـ الطفيليات ـ الكيمياء الطبيعية ـ الشرعية والسموم ٠

ـ درجة دكتور في الطب في احد الفروع الاتية :

الامراض الباطنة ـ الامراض العصبية ـ الامراض النفسية والعقلية الامراض الصدرية ـ امراض القلب والاوية الدموية ـ طب المناطق الحارة وصحتها ـ الامراض الجلدية والتناسلية ـ طب الاطفال ـ امراض الدم ـ الفسيولوجيا والكيمياء الحيوية الاكلينيكية ـ للمداوة (الفارماكولوجيا التطبيقية ـ طب الثناقات والامراض المهنية ـ ـ العلاج بالاشعة ـ التشخيص بالاشعة ـ التخدير ـ الطب الشرعي ـ الطب التجريبي ٠

ـ درجة دكتور في الطب في العلوم الفنية في احد الفروع الاتية :

التشريح ـ الهستولوجيا ـ الفسيولوجيا ـ الكيمياء الحيوية الطبية ـ الباثالوجيا ـ الادوية (الفارماكولوجيا) ـ البكترولوجيا ـ الطفيليات ـ الصحة العامة ـ الباثالوجيا الاكلينيكية ٠

ـ درجة ماجستير في الجراحة في احد الفروع الاتية :

الجراحة ـ جراحة العظام ـ جراحة المسالك البولية ـ جراحة الاذن والانف والحنجرة ـ طب العيون ـ التوليد وامراض النساء ٠

٦ ـ كلية طب الاسنان

انشئت مدرسة طب الاسنان تابعة لكلية الطب في عام ١٩٤٦/٤٥ ، وصدر قرار من المجلس الاعلى للجامعات باعتبارها كلية مستقلة ٠

٧ ـ كلية الزراعة

تمنح جامعة الاسكندرية ـ بناء على طلب كلية الزراعة ـ الدرجات العلمية الاتية :

ـ درجة البكالوريوس في العلوم الزراعية في احد المجالات الاتية :
الانتاج الزراعي العام ـ علوم الانتاج الحيواني ـ علم الانتاج النباتي
ـ علوم الاراضي ـ العلوم الاقتصادية والاجتماعية والزراعيـــة ـ
علوم وقاية النبات ـ علوم الاغذية ـ الهندسة الزراعية ٠
ـ درجة الماجستير في العلوم الزراعية ٠
ـ درجة دكتور الفلسفة في العلوم الزراعية ٠
ـ دبلوم الدراسة العليا في :
استصلاح وتحسين الاراضي ـ تكنولوجيا الحبوب ـ القطن ٠

شروط القبول ونظام الدراسة والامتحان

يحدد المجلس الاعلى للجامعات في نهاية كل عام دراسي ـ بناء علـــى اقتراح مجلس الجامعة بعد أخذ راى مجالس الكليات المختلفة ـ عدد الطلاب من أبناء جمهورية مصر العربية الذين يمكن قبولهم في العام الدراسي التالي ٠

ويقترح المجلس الاعلى للجامعات عدد الطلاب الذين يمكن قبولهم من غـــير ابناء جمهورية مصر العربية وشروط قبولهم ٠

ويشترط للالتحاق باحدى كليات الجامعة ان يكون الطالب حاصلا علـى شهادة الثانوية العامة من جمهورية مصر العربية او على شهادة تعتبـــر معادلة لها ، ويكون القبول بترتيب درجات النجاح وفقا لما يقرره المجلس الاعلى للجامعات مع شرط النجاح في المواد المؤهلة للقبول في كل كلية ٠

ويخصص خمسة مقاعد في كل كلية سنويا لابناء أعضاء هيئة التدريس الحاليين او السابقين الذين قضوا عشر سنوات على الاقل في الجامعات وتكون المفاضلة بينهم حسب مجموع الدرجات كما يخصص خمسة مقاعد أخرى في كل كلية لابناء العاملين من غير اعضاء هيئة التدريس بالجامعات وامانـــة المجلس الاعلى للجامعات الذين قضوا عشر سنوات على الاقل بخدمة الجامعات او أمانة المجلس الاعلى للجامعات ، كذلك يخصص خمسة مقاعد في كل كلية سنويـــا لابناء وأخوة وزوجات الشهداء وتكون المفاضلة بينهم حسب مجموع الدرجات ٠

ولا يجوز ان يقل معدل الدرجات في الثانوية العامة لجميع الطلاب الذين يقبلون في كليات الجامعة عن ٥٠٪ من المجموع الكلي ٠

تقبل جامعة الاسكندرية تحويل الطلاب اليها من الجامعات العربيـــة والاجنبية وذلك في ضوء ما درسه الطالب ونجح فيه من مقررات دراسية ٠ وتدرس حالة كل طالب على حده ، ويجوز تكليف الطالب بتادية امتحان في مادة أو مجموعة مواد استكمالا للمستوى المطلوب ٠

والتعليم في الجامعة بالنسبة لابناء جمهورية مصر العربية بالمجان ويؤدي الطلاب رسوما مقابل الخدمات التي تؤدي لهم بالاضافة الى رسم المعامل الذي يؤديه طلاب الكلية العملية وتخصص حصيلته للخدمات العمليـة بالجامعـة ٠

وتقوم الدراسة في كليات الجامعة على أساس نظام السنة الكاملة او نظام الفصلين الدراسيين او أى نظام اخر وذلك وفقا لما يقرره المجلس الاعلـى للجامعات بناء على اقتراح الجامعة ٠

قاموس الترجمة والتعريب

مع صدور هذا العدد ، واستمرارا في سياسة التطوير التي انتهجتها مجلة العلوم الاجتماعية منذ صدور عدد نيسان / ابريل ١٩٧٦ ، نواصل في هذا العدد معالجة موضوع الترجمة والتعريب في مجال العلوم الاجتماعية · تمهيدا لعقد مؤتمر خاص بهذا الموضوع مستقبلا ·

وفي هذا العدد ننشر جزءا من مصطلحات التكاليف والمحاسبة الادارية كما ترجمها الدكتوران شعيب عبد الله ووجدي شركس استاذا المحاسبة بجامعة الكويت ···

ونأمل ان تتحقق الاهداف التي رجوناها من هذا العرض ، كما نعد باستكمال تقديم ترجمة وتعريب لمصطلحات العلوم الاجتماعية الاخرى ·

المصطلح	الترجمة
Abnormal Cost	التكاليف غير العادية
Absorbed Overhead	التكاليف غير المباشرة
Accelerated Rate of Depreciation	معدل الاستهلاك السريع
Actual Capacity	الطاقة الفعلية للانتاج
Attainable Standards	معايير واقعية
Basic Budget	الموازنة التقديرية الاساسية
Batch Cost Unit	تكلفة المجموعة
Budget	الموازنة التقديرية
Capacity Usage Ratio	نسبة استغلال الطاقة
Calender Variance	انحراف التقويم
Committed Cost	التكلفة الملزمة
Contribution Margin	العائد الحدي
Conversion Cost	تكاليف التشكيل (التحويل)
Cost Accounting	محاسبة التكاليف
Cost Center	مركز التكلفة
Cost Elements	عناصر التكاليف
Differential Cost	التكاليف التفاضلية
Direct Material Cost	تكلفة المواد المباشرة
Distribution Cost	تكلفة التوزيع
Economic Lot Size	الكمية أو الحجم الاقتصادي
Efficiency Ratio	نسبة الكفاية
Expense Analysis Sheet	القائمة التحليلية للمصروفات
Expenses	مصروفات
Financial Cost	تكاليف الخدمات التحويلية
Fixed Cost	تكاليف ثابتة

المصطلح	الترجمة
Full Costing Method	طريقة التكاليف الكلية
Group Rate of Depreciation	المعدل الجماعي للاستهلاك
Historical Costs (Actual)	تكاليف تاريخية (فعلية)
Indirect Cost	التكاليف غير المباشرة
Inflated Price	السعر المتضخم
Integrated Accounting System	نظام محاسبي متكامل
Joint Variance	الانحراف المختلط
Labor (Wages) Cost	تكلفة الاجور
Lead Time	فترة الانتظار
Maintenance Cost	تكاليف الصيانة
Market Cost Rate	معدل تكلفة السوق
Normal Cost	التكاليف العادية
Operation Cost Center	مركز تكلفة عمليات
Policy Execution Cost	تكاليف تنفيذ السياسة
Prime Cost	التكلفة الاولية
Profit Variance	انحراف الربح
Replacement Price	سعر الاحلال
Research Cost	تكاليف البحوث
Semi-Variable Cost	تكاليف شبه متغيرة
Setting-Up Cost	تكاليف التجهيز للانتاج
Standard Allowance	مسموح معياري
Standard Hour	ساعة عمل معيارية
Standard Margin	هامش الربح المعياري
Responsibility Accounting	محاسبة المسئولية
Transfer Price	سعر التحويل



طريقة دراسة نسق الرعاية الاجتماعية
على المستوى المفاهيمي

د . جلال الغزاوي

يحاول هذا البحث تحديد نسق او جهاز الرعاية الاجتماعية على المستوى النظري بواسطة استخدام طريقة تحليل النسق . كما يهدف الى تسهيل ادراكنا لمفهوم الرعاية الاجتماعية الذي يعرف بأنه جهاز يتكون من المؤسسات الاجتماعية المترابطة والتي تتميز باتحادها مع بعضها البعض بواسطة مجموعة من القيم الشائعة والاهداف والمبادىء التي تعبر عن النواحي المعترف بهـــا كجزء اساسي من حضارة وثقافة المجتمع المتمثله فى الاهتمام الجماعـــي للمجتمع برفاهية اعضائه على مستوى الافراد والاسر والجماعات .

ويفترض البحث ان جهاز الرعاية الاجتماعية يتميز بسلوك وانشطـــة خاصة يمكن من خلالها اقامة الحدود التي تفصله عن باقي الاجهزة الرئيسية التي توجد في اي مجتمع مثل الجهاز الاقتصادي ، الجهاز السياسى التشريعي والجهاز الديني . وكنسق فان للرعاية الاجتماعية من مدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها وتغذيتها المرتدة مما يساعد على تحديد كيانها في المجتمع وذلك عن طريق فصلها — نظريات — عن باقي الاجهزة الاجتماعية الرئيسية ، يصبح من السهل الاجابة عن الاسئلة التي تتعلق بأين تبدأ واين تنتهـــي الرعاية الاجتماعية .

وفيما يختص بالمدخلات فانها تتمثل فى الحاجات والموارد الخاصـــة بالرعاية الاجتماعية . والحاجات تعبر عن الفرق ما بين الرفاهية الاجتماعية والشقاء الاجتماعي وهي تنحصر فى ذلك النوع من الحاجات التي لا يمكن اشباعها عن طريق التعامل في السوق الاقتصادي الحر — اما الموارد فانها تتمثل في الوسائل التي بها تعبر المجموعات عن مدى اهتمامها باشبـــاع حاجات الرعاية الاجتماعية للافراد والاسر والجماعات . وتنطلق فكرة الحاجات والموارد من المسلمة التي تؤكد بأن الاصل الحقيقي للحاجات والموارد ينبثق من الانسان نفسه .

اما العمليات فالمقصود من هذه الدراسة تلك الانشطة وانواع السلوك

التى من خلالها تتمكن الموارد ـ الممثلة فى الانسان اصلا ـ من اشباع حاجات الرعاية الاجتماعية بهدف تحويل .. من يمكن معالجته من الافراد والجماعات من حالة العول الى حالة الاستقلال بحيث يصلوا الى المستوى الذي يتساوى فيه ـ اخذهم بعطائهم ـ . واهم ما تركز عليه الدراسة في هذه الناحية بالذات هو محاولة تفهم حقيقة العوامل التي تتحكم في نوعية النتاج الاخير العمليات الرعاية الاجتماعية ـ هذه العوامل تعبر عنها مفاهيم ذات طابع سوسيولوجي مثل : البيروقراطية ، المهنية القيم ، البناء الذي يمثله اصحاب الجاه فى المجتمع القيادات ، المعرفة ، وتفترض الـــــدراسة ان هذه المفاهيم السابقة لا بد وان يكون لها صلة وثيقة ـ سواء اكانت مباشرة أو غير مباشرة ـ بزيادة او نقصان حالات العول في المجتمع .

اما المخرجات فالمفروض فيها ان تعكس اهداف نسق الرعاية الاجتماعية نفسه ، وذلك مثل تحسين الوضع الاقتصادي والصحي والتعليمي والاسكاني بحيث يرفع من مستوى الاداء الوظيفي في الحياة الاجتماعية للافراد والاسر والجماعـــات .

وتمثل التغذية المرتدة المعلومات التي يتطلبها جهاز الرعاية الاجتماعية لتوضيح حقيقة الوضع الذي يعيشه النسق سواء اكان على المستـــوى الداخلي له او على المستوى الخاص بعلاقة بباقي النسق الاخرى . ومـــن هنا يمكن ادراك اهمية التغذية المرتدة فى ضوء علاقتها بمستوى الاداء الكلي للرعاية الاجتماعية وذلك من حيث انجازاتها ومقدار كفاءتها في قيامها باداء واجباتها . وعلى اساس التغذية المرتدة يتمكن جهاز الرعاية الاجتماعية من اعادة تنظيم بنائه ، او تعديل وظائفه فتصان المعرفة الجديدة وتتغير الادوار . وعادة ما يتطلب مثل هذا التغيير اكتشاف موارد جديدة وانفساح المجال لاشباع ما يستمر من حاجات .

ظهور زعيم حضري : تحليل اجتماعي

د ٠ ا ٠ ايرلي

تتناول هذه الدراسة العلاقة بين انماط النظم الاجتماعية التي نتجت عن الهجرة والظروف المحيطة بظهور القادة الحصريين . وتشير الدراسة الى امثلة لتلك القيادات فى الشرق الاوسط خاصة ما تعلق منها بالجماعات الدينية ، ومنها الطائفة الشيعية فى لبنان كمثال .

وقد فرزت تلك القيادات مجتمعامتطورا قد قام على اسس دينية ، متضمنة ايضا سلوك تلك القيادات في المجتمع . وفيما يتعلق بتلك ،لقيادات في لبنان خاصة يردد البحث سؤالين رئيسيين :

١ ـ ما هو هيكل القيادانت .

٢ ـ ما دورها فى المجتمع اللبناني ، هل كاه دورا تقليديا ثابتا ، ام انها مثلت اداة تحضير مفرزة الكثير من القيم الحضارية الجديدة بـ

كما تناول البحث بالتحليل تاريخ وظيفة بعض الجمعيا تـوالروابط الاجتماعية الدينية منها مبرزا دور كل منها فى المجتمع ومحللا تطور بعض القيم التي او جديتها .

اعادة تقييم دراسات التغير الاجتماعي
في الشرق الاوسط

د. هاني فارس
جين جافني

يقيم الباحثان في هذه الدراسةثلاثة مؤلفات عالجت موضوع التغيير الاجتماعي فى الشرق الاوسط وهي :

افكار القومية العربية لحازم زكي نسيبة ، **وسياسات لتغيير الاجتماعي فى الشرق الاوسط وشمال افريقيا** ما ضريدها لبرن ، **وارتحال المجتمع التقليدي** لدانيال يرنـــــر .

وتعتبر هذه المؤلفات من اهم الاعمال التي ظهرت خلال القرنين الماضيين حول هذا الموضوع ، والتي ارست تقاليد في البحث العلمي اتبق العديـــــد ومـــن بعدهـــم .

تستعرض المقالة النتائج الاساسية التى توصل اليها كل من هؤلاء المؤلفين وتقييمها من حيث المنهج والمحتوى . ثم تقارن المقالة بين المؤلفات الثلاثة بالاحكام الى اربعة معايير : ١ ــ هدف الدراسة ، ٢ ــ الاطـــار التحليلي ، ٣ ــ الوسائل المستعملة في جميع المعلومات ، ٤ ــ الوسائــل المستعملة فى تصنيف وتحليل المعلومات .

وتنتهي المقالة الى الحكم على القيمة العلمية للمؤلفات الثلاثة .

قواعد وأسس النشر في
مجلة العلوم الاجتماعية

تطمح « مجلة العلوم الاجتماعية » الصادرة عن كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الكويت ، لأن تكون منبرا بارزا من منابر الأكاديميين العرب ، وترغب في أن تتخصص في الأبحاث (باللغتين العربية والانجليزية) المهتمة بالصروح النظرية في كافة حقول العلوم الاجتماعية (ابتكارا وعرضا ونقدا) . وهي مهتمة ، في الوقت ذاته ، في مقالات النظرية متوسطة المدى – التي تبحث شؤون المناطق الاقليمية – على أساس معاملة المناطق هذه –كوحدات مستقلة وبخاصة في الدول النامية في آسيا ، وافريقيا ، وأميركا اللاتينية. وأخيرا ، فان المجلة مستعدة النشر الدراسات الخاصة ببلد معين طالما أن هذه الدراسات تتحرك ضمن اطار الانسجام أو النقد أو التعديل لواحدة ، أو أكثر ، من النظريات الفاعلة في الحقول المختلفة للعلوم الاجتماعية.

١ – الأبحاث والدراسات :

ترحب المجلة بنشر الأبحاث الجيدة المبتكرة ذات الصلة بأي من حقول العلوم الاجتماعية التي تهدف الى احداث اضافات جديدة في هذه الفروع المختلفة .

وتقبل الأبحاث باللغتين العربية والانجليزية على أن يكون حجم البحث بحدود (٢٠) صفحة مطبوعة من الحجم العادي أو (٤٠٠٠) كلمة ، وذلك عدا الحواش اللازمة . أما الأبحاث التي تعد لالقائها ضمن المواسم الثقافية للجامعات ومراكز البحث المختلفة ، داخل الكويت أو خارجها ، فيجب ألا ترسل للنشر الا بعد أن تتم مناقشتها ، وبالتالي بعد أن تعاد عملية كتابتها لتتناسب طريقة عرضها مع الاطار العام للبحوث العلمية التي تقوم المجلة بنشرها .

أ – ملاحظات وقواعد محددة :

وكي يمكن للمجلة أن تعتبر البحث المقدم اليها مرشحا للنشر ، يؤمل أن يراعي واضع البحث الملاحظات التالية : – (١) اعتماد الأصول العلمية في اعداد وكتابة البحث . (٢) ألا يكون قد سبق نشره . (٣) أن تزود المجلة بثلاث نسخ من الدراسة المراد نشرها . (٤) تضمين غطاء عنوان البحث بأقل عدد ممكن من الكيات اضافة الى اسم المؤلف واسم المعهد العلمي الذي ينتمي اليه . ويرجى أن يكتب في صفحة منفصلة المزيد من المعلومات عن المؤلف ، خاصة درجة تحصيله العلمي وتخصصه الدقيق ، وانتاجه المنشور ، وعنوانه الكامل . (٥) ترسل الأبحاث معنونة الى سكرتير التحرير ، مجلة العلوم الاجتماعية ، كلية التجارة ، جامعة الكويت ؛ الكويت ، ص.ب : ٥٤٨٦ .

وبعد أن تصل الأبحاث الى سكرتارية التحرير يتم عرضها ، في العادة ، على واحد أو أكثر من المختصين الذين ترى هيئة التحرير أن بامكانهم اعطاء رأي محدد ى صلاحيتها للنشر في المجلة . وفي خطوة لاحقة ، تقوم سكرتارية الت ريـر بتبليغ أصحاب الأبحاث المقدمة بالرأي النهائي لهيئة التحريـر بخصوص تلك الدراسات ، وذلك ضمن الترتيبات التالية : (أ) يبلغ أصحاب الأبحاث التي تقبل عن موعد النشر ، كما ترسل اليهم نسخة من العدد الذي يحوي أبحاثهم مجانا . (ب) أما الأبحاث التي ترى هيئة التحرير أو مستشار التحرير وجوب اجراء بعض التعديلات أو الاضافات اليها قبل نشرها ، فستعاد الى أصحابها مع ملاحظات هيئة التحرير كي يعمل على اعدادها نهائيا للنشر . (جـ) وفي حالة استحالة نشر بعض الأبحاث في المجلة بسبب بعدها عن المواضيع التي تعالجها المجلة ، أو بسبب عدم صلاحيتها للنشر من النواحي الفنية ، أو غير ذلك من الأسباب ، فان سكرتارية المجلة ستقوم بتبليغ أصحابها بذلك .

بسبب بعدها عن المواضيع التي تعالجها المجلة ، أو بسبب عدم صلاحيتها للنشر من النواحي الفنية ، أو غير ذلك من الأسباب ، فان سكرتارية المجلة ستقوم بتبليغ أصحابها بذلك .

ب – ملاحظات وقواعد عامة :

(١) الأبحاث التي تصل الى المجلة لا ترد الى أصحابها . (٢) تبلغ سكرتارية التحرير مقدمي الأبحاث عن استلامها لأبحاثهم خلال أسبوع من تاريخ الاستلام ، وتبلغهم عن قرارها فيا يختص بامكانية النشر خلال مدة لا تتجاوز الثمانية أسابيع . (٣) يتوجب على صاحب البحث ، في حالة قيامه بعرض دراسته المعينة على مجلات علمية أخرى للنشر ، أن يقوم بتبليغ سكرتارية تحرير المجلة بذلك . وفي حالة حصول جهة أخرى على حق النشر ، دون علم « مجلة العلوم الاجتماعية » ، فان المجلة سوف تعتذر عن قبول أية أبحاث أخرى في المستقبل من صاحب البحث . (٤) تزول كافة الحقوق المترتبة على النشر الى ملكية المجلة . (٥) تدفع المجلة لأصحاب الأبحاث التي تقبل للنشر مكافأة مالية مقدارها (٦٠) ستين دينارا كويتيا . علاوة على هدية مجانية تتكون من (١٠) مستخرجات عن المقالة ونسخة مجانية من العدد ذاته .

٢ – مراجعات الكتب :

وبالاضافة الى نشر الأبحاث العلمية المختلفة ، تقوم « مجلة العلوم الاجتماعية » بنشر مراجعات ونقد لبعض الكتب التي تعالج مواضيع علمية تقع ضمن اهتماماتها . ويراعى في هذا المجال الالتزام بالقواعد التالية : (١) أن تكون الكتب المنوي مراجعتها حديثة النشر . (٢) أن لا تنشر المراجعة في أية مجلة أخرى . (٣) أن يكون حجم النقد والمراجعة بحدود ٤ صفحات من الحجم العادي والا يتجاوز (١٠٠٠) كلمة وفي هذا المجال ، يفضل تقسيم العرض والنقد ، بشكل مباشر أو ضمني ، الى ثلاثة أقسام تشتمل على مقدمة ومتن واستنتاج . (٤) أن يرسل منها ثلاث نسخ . (٥) أن تحوي الصفحة الأولى عنوان الكتاب الدقيق واسم المؤلف ودار النشر وتاريخه مع ذكر عدد صفحات الكتاب وثمنه ان أمكن . وفي حال نشر الكتب في الأصل بلغة غير العربية ، يكتب عنوان واسم المؤلف ودار النشر وعنوانها والتاريخ بلغة النشر الأصلية ذاتها . (٦) ولما كانت سياسة المجلة تقضي بأن تراجع الكتب التي تقرها هيئة التحرير ، فلن تقبل المراجعات التي لا يحصل أصحابها على موافقة مسبقة حولها من هيئة التحرير . وعلى أية حال ، ستقوم سكرتارية المجلة باقتراح قائمة كتب ودراسات ترغب في عرضها ونقدها . (٧) تدفع « مجلة العلوم الاجتماعية » لكل باحث يقوم بعرض ونقد أحد الكتب التي تقرها المجلة مكافأة مالية مقدارها (٢٠) دينارا كويتيا ، علاوة على نسختين مجانيتين عن العدد الذي نشرت فيه المراجعة .

٣ – الندوات العلمية :

وايمانا من هيئة تحرير المجلة بأن ثمة مواضيع ، هي في صلب العلوم الاجتماعية ، لا يمكن معالجتها على نحو فعال الا عبر التحاور وتعارض الآراء والاجتهادات ، وادراكا منها لضرورة زيادة التفاعل بين الزملاء الأكاديميين العرب الذين حال دون تفاعلهم في الماضي عوامل وظروف عديدة ، ستفتح المجلة صفحاتها لنشر محاضر حوار ندوات علمية ضيقة (بحدود ٥ أشخاص) تعالج مواضيع حساسة في العلوم الاجتماعية ، على أن تكون هذه الندوات معقودة بناء على تنظيم ودعوة سكرتارية التحرير . وفي هذا المجال ، ترحب هيئة التحرير بأية اقتراحات شبه تفصيلية حول مواضيع مناسبة للحوار . ومما يجدر ذكره أن المجلة ستدفع مكافأة تشجيعية لكل مساهم في الندوة قدرها (٣٠) دينارا كويتيا ، عدا مصاريف السفر والاقامة اذا ما استضافت

أحدا ، أو دعتها احدى المؤسسات .

٤ - **تقارير خاصة :**

ومتابعة منها للمنتديات والحلقات الدراسية العلمية في الوطن العربي وخارجه ، تقدم المجلة مكافأة مالية قدرها (٢٠) دينـارا كويتيـا لكل تقرير علمي خاص يغطي بشكل شامل ومنظم أخبار وتنظيم وأبحـاث واستخلاصات المؤتمرات العلمية وغيرها من مجالات النشاطات الأكاديمية دون أن يتجاوز ذلك (١٥٠٠) كلمة . وأخيرا ، تقوم المجلة بنشر ما يرد اليها من أخبار علمية تتعلق بالجامعات ومعاهد البحث العربية وما تقوم به ذلك المؤسسات العلمية من استحداث تغييرات في نظم التدريس أو شؤون البحث العلمي أو فروع التخصص المختلفـة . .

name of the university or institute with which the reviewer is currently associated.

4– The reviewer will be notified as soon as possible of the suitability of his article.

5– The renumeration for a book review is 20 KD. ($ 60 U.S.)

III. SPECIAL REPORTS:

Organizations and individuals are encouraged to inform the Journal of the Social Sciences of relevant conferences or seminars to be held in or out of Kuwait Reports on such conferences may later be requested.

All articles, book reviews, and special reports should be addressed to:

Managing Editor
Journal of the Social Sciences
P.O.Box 5486.
Kuwait University
Kuwait.

KUWAIT UNIVERSITY
JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES
Regulations Governing Contributions

1. ARTICLES:

The Journal of the Social Sciences welcomes original articles of quality in any of the following fields: Anthropology, Economics, History, Linguistics, Political Science, Psychology, Public Administration, and Sociology. Articles submitted should be related to the stated specialization of the journal, namely, general systems and middle-range theories. Case studies will only be accepted if they are relevant to the development of theory. Articles may be submitted in either Arabic or English to be presented in the original or in translation. The following guide lines should be of help in submitting articles for publication:

1) Articles should not exceed 4,000 words (or twenty standard typed pages) excluding footnotes.
2) Two copies of the article should be submitted with a cover-page containing the following information: exact title of the article, full name of the author, and name of the university or institute with which the author is associated.
3) A separate sheet should be attached listing the following information: academic achievements, previous publications, exact current address.
4) Scholars are requested not to submit articles that have been published previously. Studies to be included in upcoming seminars or conferences in or out of Kuwait are not to be submitted for publication before presentation and subsequent discussion and modification.
5) Publication procedures are as follows:
   - a– An article submitted to the managing editor will be forwarded to specialists in the appropriate field of specialization for consideration. The author will be notified within one week that it has been received and advised of its suitability for publication within eight weeks (Copies of an article submitted for publication but not accepted will not be returned)
   - b– If modifications are needed, a copy of the article, with editorial suggestions, will be returned to the author for final revision.
   - c– Renumeration for an article accepted for publication will be 60 K.D. (approx. 180$ US). In addition, the author will receive one copy of the issue and 10 extracts of his article.
   - d– Upon notification of the acceptance of an article, all rights of publications rest with the journal,

II. REVIEWS:

The Journal of the Social Sciences will also accept book reviews, with the provision that the titles be submitted for approval in advance The following should be of assistance:

1– The book to be reviewed should be recent (not published earlier than 1970)
2– The review should not exceed 4 standard typed pages (1.000 words).
3– Two copies of the review should be submitted with a cover-page including the following information: exact title of the book, author's full name, date and place of publication, price, number of pages, reviewer's full name,

Toronto, 1960), also Marshall McLuhan; E. S. Carpenter (eds.). Explorations In Communication (Boston : Beacon Press, 1966).

7 — Nuseibeh notes that " ... The Arab world need take from the West only those mechanical and scientific techniques which would enable it to operate the economy upon a higher level of energy. Its cultural values need not be unduly disturbed in the process. The proponents of this approach have a valid case when they distinguish between culture and civilization." Hazem Zaki Nuseibeh, op. cit., P. 181.

8 — Carl Hempel, "The Logic of Functional Analysis" in May Brodbeck (ed.), Readings In The Philosophy Of The Social Sciences (The McMillan Company, 1969), P. 184.

9 — Ibid., P. 195.

10 — Ibid., P. 197.

11 — Max Weber, "Ideal Types and Theory Construction," in Ibid., P. 497.

12 — Ibid., P. 506.

reality."[11] If the ideal-type is to be a useful one, the features or traits presented must be essential ones. Lerner, however, tends to use these types as categories of, rather than abstractions from, reality and has thus developed them as models of predictable behavior. In doing this, Lerner has by-passed the most essential contribution that such a construct could offer. According to Weber, an ideal type, such as a system of developmental sequences, is useful to reveal how underlying things do not conform to it [12], thus illuminating the alternative variables involved in the exploration of historical phenomena.. This accounts for the weakness in Lerner's model.

FOOTNOTES

1 —David E. Apter, Charles Andrain, "Comparative Government : Developing New Nations", Journal of Politics (May, 1968), pp. 380-382.

2 —Hazem Zaki Nuseibeh. The Ideas of Arab Nationalism (New York : Cornell Univresity Press, 1959).

3 —Manfred Halpern. The Politics Of Social Change In The Middle East And North Africa (Princeton: Princeton University Press, 1970).

4 —Daniel Lerner. The Passing of Traditional Society : Modernizing The Middle East (New York: The Free Press of Glencoe, 1962).

5 —For a particularly relevant study, see Eric Davis, "Political Development or Political Economy? : Political Theory And The Study of Social Change In Egypt And The Third World" In Review Of Middle East Studies (London : Ithaca Press, 1975).

6 —See among others, Marshall McLuhan, Gutenberg Galaxy : The Making Of Typograpnic Man, (Toronto : University of

failure of the inexact sciences, such as political science, to provide a deductively related set of laws, and is willing to relax stringent demands for scientific exactitudeness in favor of theories with limited ability for explanation, partial capacity to predict and utility for suggesting what is significant. An obsolute emphasis on prediction, in a field impregnated with imperfection is an anachronism, and there is no alternative in the present stage of the development of the social sciences to the instrumentalist viewpoint.

Each of the three works under consideration brings forth some insight to the understanding of political phenomena, as explained in the text. They differ, however, in their susceptibility for scientific validation.

Nuseibeh's is evidently the most interpretive and, therefore, the least amenable to such validation. Values abstracted from a review of "considered opinions" could only suggest possible guides to future events, but they are not formulated in terms of testable hypotheses.

Halpern's functional methodology has the analytic structure of a scientific schemata with very little explanatory or predictive import. Its only explanatory value consists of an inventory of the range of instruments for political modernization that exist. Its logic takes the form : "Some one of the items included in a class of empirically sufficient conditions that satisfy the normal functioning of a system is present in the system at a time t".[9] Its utility for prediction lies in drawing the possible future contours of a tranformed Middle East. It's logic takes the form : "If a system functions adequately in a setting of kind c at time t, then some one of the items in the class of empirically sufficient conditions that satisfy the normal functioning of the system is present in the system at time t".[10]

The scientific status of Lerner's work is linked to the value of his factorial theories, or character typologies. The Modern, Transitional, and Traditional ideal-types were abstracted from responses to sample surveys and assumedly allow prediction. It must be remembered, however, that the three types are themselves but analytic constructs with no empirical referents. Ideal-types do not exist in reality. As Max Weber has noted, they are developed from "the analytic accentuation of certain elements of

seeks to analyze the ideational system of the area as it manifests itself in contemporary nationalist literature. Halpern, seemingly the most inclusive, explores the functional interrelatedness of contemporary social institutions to understand how they contribute to the maintenance of social equilibrium. Lerner, on the other hand, tries to measure behavior patterns within these changing societies in order to discern the progress being made toward a specified goal.

Each of these has quite naturally resulted in a very different method of data collection. Hazem Zaki Nuseibeh's is an interpretive analysis of the nationalist literature. Halpern's is the most speculative of the three, as he proclaims the great gap in information available on the area and states his task as one of abstracting specific examples or illustrations from this incomplete data to support his hypotheses. Thus, his material is randomly selected from a wide bibliographical inventory of primary and secondary sources on the Middle East, rather than on any intensive field research. Finally, Lerner's work is the most specific because of the attempt to correlate quantified data from questionnaires with other statistical input.

As for the forms of reasoning employed by the three authors, or the manner in which they process and analyze data, it would be more meaningful to compare them by reference to their scientific value. In this regard, two conceptions of the scientific method will be utilized : the positivist and the instrumentalist. With respect to the former, Carl Hempel, in his article on the "Logic of Functional Analysis," outlines what he conceives the explanatory method of empirical science to be. Primarily, Hempel argues that explanation of a given phenomenon is performed by "subsuming it under laws". These laws are either straightforward and universal of the form "If A then B" or probability laws. Because of their structure, they enable us to make predictions.[8] If judged by such standards, the three authors fail to explain the phenomenon of social change.

The value of systems analysis would be better appreciated, however, were it to be judged by reference to an instrumentalist conception of the scientific method. This conception recognizes the

great deal of light on the problems of developing societies, namely, macro - economic analyses of the countries concerned, and traditional participant observation, of an anthropological nature, at the micro-level.

CONCLUSION

It should be pointed out that while the three works treat the same core system, the Islamic Middle East, each of the authors limits the scope of his particular study to a set of specific geographic boundaries. Nuseibeh concerns himself exclusively with the Arab World. Halpern opts to treat nations imbued with the Islamic culture, extending from Morocco to Pakistan, but, interesting enough, he choses to exclude the Gulf States from his study. Lerner focuses his study on six states; Turkey, Iran, Egypt, Syria, Jordan and Lebanon. We can assume that Lerner considers these to be representative of a larger universe, the Middle East, which he does not define.

It is interesting to note that while all three writers set out to study the same analytic problem, i.e. social change in the Middle East, they do not perceive the direction of that change as the same. Nuseibeh believes that the societies of the Middle East can absorb the technology of the West and yet maintain the essence of their own social organization, along with their unique moral and philosophical heritage. He defends this position by an analytic distinction between culture and civilization.[7]

Halpern, on the other hand, clearly assumes a total change in both values as well as socio-economic and political institutions, and poses these in terms of mutually exclusive alternatives, ranging from Western style democracy to totalitarianism. He sees the force of these changes to rest with indigenous nationalist elements.

Lerner's view of the direction of change is the most clear cut. He equates the process of "modernization" with the acquisition of what he considers to be the characteristic elements of Western society.

As to the framework of analysis used by each of the authors concerned, each seeks to find an understanding of the same process of social change by exploring a different level of reality. Nuseibeh

modernization. (P. 45) This picture hardly accounts for the growing religious fervor that seems to be accompanying rapid socio-economic development in the Middle East. Nor, for that matter, does it take into account the role of religion in the modern "secular" nations of the West.

This points up a fundamental weakness of the book, namely, its extremely simplistic treatment of the meaning of modernity and modernization. The result is an extremely stereo-typed picture of the modernized West and an a priori assumption that the processes which nations in the Middle East are now undergoing are necessarily leading them in the direction of this Western model. For this reason, the book fails to explore the alternative patterns of modernization that may indeed emerge in these countries.

The Passing of Traditional Society is an attempt to answer a set of empirical questions : "Who was changing ? From what to what ? How fast ? With what effects ?". To quote the author, "We focus on ... The transformations worked into the daily lifeways of individuals by these large historical forces". (P. 83) As such, it is essentially a behavioral study. But, a look at Lerner's combination of census data, media statistics, and attitudinal surveys, reveals a strong eclecticism. Furthermore, though the data from these various indices are correlated, a causal relationship between them is implied, but again without logical justification. This, we can clearly see, is not a purely behavioral study, and results in some particularly "subjective" statements, such as "modern in Syria tends to be an active and articulate young man, whereas in Jordan he is usually a disgruntled refugee from Palestine. Whereas transitionals in modernizing Turkey are generally productive, optimistic and self-confident, opposite numbers in Egypt are more often frustrated, dysphoric and ambivalent." (P. 45) It is rather hard, in fact, to see how statements of this order can be deduced from a correlation of the data presented.

Indeed, while Lerner's data are not without value, they would have been better presented within the scope of a more comprehensive approach, and one that is more logically defined in terms of both model and application. As it stands, the work suffers from the absence of two rather basic elements that would have shed a

characterizations of the modern world, including such phenomena as : industrialization, urbanization, literacy, media and political participation. Traditional society is seen as possessing the opposite characteristics (P. 46) These manifestations are, in turn, taken as indices of the modernization process, along with other phenomena, such as shifting modes of communication. (P. 57)

Lerner uses these ideal-types as categories in an a priori manner. Thus, the fact that this relationship between the existence and development of mass media and his presumed stages of modernization is not logically justified in his theoretical chapter is a very serious omission. This is particularly true since it seems to be the quantitative presence of media, not the content of the media message that is the object of Lerner's investigation.

This is not to say that communications media, as such, are not without significance. On the contrary, as Marshall McLuhan has shown, it is a worthy phenomenon indeed.[6] But a review of Lerner's questionnaire and statistical data would indicate that he has hardly delved into any sophisticated study of communications patterns and their impact on the individual psyche. The role of communications media is an intriguing issue as the media are being used, both in the "modernized West" and in the "modernizing" Third World to disseminate a full range of messages, from the most "modern" to the most "traditional", regarding all aspects of man's life, from religious beliefs to health practices. Nowhere has Lerner demonstrated how exposure to the media and its messages leads to changes in behavior patterns or adaptation to modernity. This seems to be assumed. One might ask, for instance, how a radio knowledge of the government apparatus and its functionaries would help a member of the society under study manipulate the bureaucratic system.

Beyond the rather general contrasts between literate and illiterate, agrarian and industrial societies, that are used to characterize his three stages of development, there is an underlying assumption that "modernization" brings with it a new "rationalist and positivist" spirit. This, in turn, implies (again without any stated evidence) that thought characterized by Lerner as pre-modern is somehow lacking. Because of this, Lerner agrees with those authors that consider Islam as absolutely defenseless against this onslaught of

remains one of the very few comparative studies of the area that employs a behavioral approach. Though the book examines the institutional changes that have occured, its interest is primarily directed to an examination of the "prevailing personal style" or the "characterological transformation" typical of the level of modernization that society has reached. (P. 69) Lerner tries to illuminate the processes affecting and shaping the attitudes, motivations and perceptions of the individual. Using the sample survey for collecting data, Lerner makes the assumption that the responses of individuals correlated with statistical data on media consumption and general census data would allow prediction of future behavior. (P. 439) Because of the susceptibility of such a technique to quantification, Lerner has attempted to empirically demonstrate the variances between traditional, transitional and modern types by reference to the personality type representative of each. His basic hypothesis is that a measurement of the functional level of empathy would identify the degree of modernization reached. Moreover, his proposition that communication systems reveal the level of modernization equipped him with indicators to study the direction and degree of social change.

To Daniel Lerner, modernization offers a unifying principle for the study of an extensive geographical area, the Middle East. This phenomenon poses a challenge and causes a change in both style of communication and in attitudes. (P. 45) According to Lerner, modernization is composed of several interrelated conditions, which form a system. These conditions either grow mutually or are conjointly arrested. (P. 55)

This study raises several conceptual and methodological problems that are crucial to contemporary social and political studies, especially where these concern the concept of "modernization" as it has been used by Lerner and others. This model, abstracted from the Western historical experience, has been applied to the study of developing societies in other parts of the world. The appropriateness of this attempt, of course, has been widely discussed.[5]

Particularly troublesome with Lerner's use of the model is that neither modernization as a process, nor modernity as an end result are clearly defined. What is put forth is a set of highly idealized

ing class of unfortunate workers. What is striking about this analysis is that it does not present anything unique about Middle East societies, and that these are features common to all developing countries. This is a further cause to question the validity of Halpern's Islamic model.

Two final observations need to be made. The first concerns the range of political choices that the author assumes to be available in the Middle East. It is highly questionable, in view of the experiences of the past two decades, whether some of them had ever been a possiblity. Also, whether these choices are individually exclusive and mutually inclusive. For example, has communism, either as a movement or as a model, ever been a viable functional alternative in the Middle East ? Does nationalism preclude reformist Islam or the establishment of democracy ? There is no reason to believe that this has been the case. The second observation relates to the limitation in the author's treatment of the instruments of political modernization. This treatment remains descriptive, supplying useful information, but is totally lacking in predictive value. Each of these instruments, the author ascertains, may or may not be a modernizer, i.e., it is capable of performing positive or negative functions in the modernizing process. For example, the trade unions, the author explains, can be dependent, mediating or independent forces. "They can remain impotent ... they can allow themselves to be subverted ... they can acquiesce in dependency ... they can choose to ally themselves ..." (P. 336) With such a universe of alternatives, little can then be said with certainty about the future prospects of labor unions in the Middle East. If labor unions can be everything and anything, and the same applies to the other instruments of modernization Halpern lists, such as the armies, political parties and bureaucracies, then little practical use can be made of the analysis. Clearly, Halpern's study may be said to have limited explanatory or predictive import. The reason for this lies perhaps in the very methodology of the study and its application, as will be shown in our conclusion.

III. Daniel Lerner : The Passing of Traditional Society[4]

Lerner's study of the transitional societies of the Middle East

and economic diversities and pluralism of the region should not excuse the pronouncement of such broad and unsubstantiated generalizations. Moreover, Halpern's analysis of past Islamic societies is primarily directed to a description of the discrepancies existing between the "model community"prescribed in religious doctrine and actual rivalries, antagonisms, wars ... etc. One is then continuously reminded of the contrast between vision and reality, which Halpern explains to be the cause of both continuous turmoil as well as resiliency and permanance. Halpern, obviously, does not give sufficient attention to two things : 1) the many intellectual streams within Islam, especially among the Shi'a, and 2) the many dramatic changes within the socio-economic structure of Moslem countries during the past 1300 years. The permanance Halpern alludes to derives, therefore, from the rhetoric of Islamic writings rather than from the actual pattern of Islamic history. The roles and functions of institutions and structures that persisted over long periods such as those of the Caliphate, qadi, 'alim, shaykh al-Islam, taxation, land-tenure, commercial practices and others, differed significantly from one period to the other, and between one country and the other. It might, therefore, be more valid to treat the historic Middle East analytically as constituting several systems. To illustrate, the Caliphate during the Fatimids and Mamluk eras was a radically different institution than it was under the Umayyads and Abbasids, the land-tenure system in Lebanon differed from that of the Nile Valley, the authority of the qadi in the eighteenth century Ottoman Empire was radically altered in the nineteenth century, and the nature of political authority in nomadic societies cannot possibly be seen as equivalent to that of urban centers. Is it not reasonable, therefore, to question the efficacy of interpreting Middle East history in terms of a single model?

Halpern's outline of the present state of the Middle East system derives from his earlier conception. Since their inherited norms and institutions are similar, and they presently face the same challenges, Halpern assumes that their societies are experiencing similar transformations in social structure. These, he enumerates, as a declining traditional elite, a rising new middle class, a large peasantry that is starting to take part in national life and a grow-

traditional kingship, feudalism and bourgeoisie are declining while, at the same time, a new middle class is in the process of forming the leadership in the Middle East. Third, Halpern examines the range of political choices : reformist Islam, neo-Islamic authoritarianism, communism, nationalism, and democracy. Fourth, Halpern reviews the instruments of political modernization: army, bureaucracy, political parties and trade unions. Fifth, and last, he reviews the consequences of each of these choices to the Middle East : domestically, regionally, and internationally.

As can be surmised from this exposition, Halpern employs the concept of system and treats it from a structural - functional point of view. He makes use of such concepts as system maintainance and development, structural differentiation and integration and allocation of power and responsibility.

As seen from the above review, Halpern's study attempts to deal with the issue of social change by providing an answer to two questions : 1) From what to what ?, and 2) what are the future prospects ? To answer the first question, the author sets to delineate his conception of what the traditional system in the Middle East was like, and what it is turning into. This is done in parts I & II of the study. The remaining parts contain his answer to the second question. Since the soundness of his second accomplishment, i.e., the analysis of future prospects, must either be logically or empirically dependent on his first accomplishment, i.e., characterization of the past and present state of Middle East societies, it would be appropriate to begin by examining the latter.

The most striking observation is Halpern's stereo-type characterization of the network of structures and functions in past Middle East societies. The Islamic past of the region extending from Pakistan to Morocco is held to be a sufficient basis for assuming the prevalence of a common system. Halpern's own observations that the volume of literature on the social history of the region is scanty, (p x) and that there is an ignorance of facts, (P. xii) do not deter him from issuing statements such as "a way of life that endured nearly 1300 years" (P. vii), or "traditional Islam ... survived over large areas as a single political system and always as an interrelated pattern of faith and action for nearly 1300 years". (P. 4) The absence of serious scholarly studies dealing with the social

order to define the character and scope of the forces of change as well as single out relevant policies, Halpern discusses the present social transformation in Middle Eastern and North African societies in terms of their Islamic past and present. He starts with a description of the Islamic community and its inheritance as one infected with disunity and lawlessness. It was marked, he states, by constant paradox : by isolation and conquest, by acquiescence and rebellion, by the quest for unity and the fact of factionalism. Its continued existence was due to its success in balancing tensions and conflicts. Within the system, the roles, values, orientations, and actions of the various groups were set in rigidly defined patterns. Though the combinations in the system may vary, the system as a whole remains stereotype and unchanged. Faced with a corrupt reality, folk Islam developed an attitude of acquiescence which discouraged innovation and explained both Islam's continued existence and its inability to meet the challenges posed by the modern age.

Halpern believes that the introduction and growth of ideas, modes of production and bases of power which were alien in origin to the Islamic system have, in the modern age, penetrated the system and undermined its foundations. The transformation taking place, therefore, is fundamental and the change is qualitatively different from any previous one. Among the institutions which Halpern enumerates as having either collapsed entirely, i.e., withered away, or are in the process of fundamental change are the Caliphate, the Islamic Empire, the class of the ulema and the code of the Sharia, the guilds and religious brotherhoods, and finally, the patriarchal family and its offshoots. In addition to the upsetting of the institutions, Halpern argues, social relationships in the Islamic community have also been fundamentally altered. The latter include a growing gap between the old and the new generation, rich and poor, urban and rural residents ... To Halpern, therefore, the above changes necessitate a reconstruction of the existential foundations of Moslem life. They ushered a period of decisive choice and innovation. The latter comprise the parameters of the revolution taking place in the Middle East and North Africa. (PP. 3-27).

Second, Halpern outlines recent changes among both categories of social classes :the traditional and the new. He explains that

isms, the study allows only a statement of what is conceived by the articulate political community to be the elements that are shared by its members, and those that distinguish it from others. It is not a substitute for an indepth field survey of the prevalence of such ideas among the populace as a whole. Finally, the level of receptivity to modern values and the specification of what is desirable can only be vaguely surmised from a study of nationalist literature. There are serious limitations to classifying attitudes into three ideal - types, i.e., zealotry, discrete and comprehensive. Through generalization and reductionism, it oversimplifies rather than clarifies reality. Thus, the most serious flaw in the study is the author's inability to specify how he correlates thought-patterns with behavior.

II. Manfred Halpern: The Politics Of Social Change in The Middle East And North Africa[3]

Halpern's work follows in the tradition of the structural-functional approach. Among other things, it surveys the analytic and informal structures within society, specifies the relationships between the various parts or subsystems, and defines the functions these parts perform in the actual maintenance of society. The study lists the political choices or functional equivalents available to the leadership and estimates their costs and consequences. The study is guided by a two-fold objective : the analysis of the process of social change taking place in the area extending from Morocco to Pakistan and the estimation of future trends in the politics of this region. (P. vii)

The study relies upon two modes of analysis which, in turn, present certain underlying methodological assumptions. First, that in addition to examining the facts of a situation, the structural and functional requirements of that situation should also be explored. This, he believes, would allow discussion of the "potentials" of the situation. Second, that institutions, groups, behavior and ideas performing functionally equivalent roles in a similar context lend themselves to a useful comparison. This second mode of analysis, the author explains, is used in order to draw broad generalizations from insufficient data. (PP. xi-xiii)

Halpern imposes a five-fold pattern on his subject. First, in

manifest themselves in observable patterns which could be evaluated with a high degree of precision, the latter, such as "attitudes of mind and spirit," are not amenable to the same kind of investigation and require other techniques. (P. 200) A second, though not as explicit an assumption, is that the Arab world is presently undergoing a process of integration in which its interrelated component parts (spiritual, material, political, economic and social), are in a state of disequilibrium. (PP. 179, 206). The notion of "system" is inherent in the author's conceptual framework and Nuseibeh maintains that nationalism is the principal movement by which a restored equilibrium in this system is sought. (P. 207)

The author makes three claims supporting his approach. First, he is convinced that a study of Arab nationalism introduces him to the thought-system with which nationals are equipped to face the transformation that their country is undergoing. Ideology is seen as the instrument for cohesion in a society experiencing radical changes. It serves this function while societal attitudes and values consonant with modernization are established (P. 206). Second, this study allows the researcher to identify that which is unique in the phenomenon of Arab nationalism, as well as its similarities with others (P. 207). Finally, the third claim made by the author in favor of his approach is that a study of nationalist thought would indicate the level of acceptance of modern values in Arab societies. (PP. 160 - 179)

While the above claims are not without merit, they need to be qualified. Nationalism has admittedly been a potent force in the Arab world, but only as one of several competing ideologies. Emerging local nationalisms, as well as various radical and conservative ideologies, are among the most important of the latter. The study makes no mention of how these are related or the circumstances under which a choice between one or the other is made. The continued state of disunity, despite the elapse of two decades since the publication of Nuseibeh's book, cannot be understood without proper recognition of this fact. The study of nationalism, therefore, allows only partial insight into what motivates people to act and does not, as the author claims, provide "a theory of human life". (P. 211) As to the success of the approach in delimiting comparative national-

political studies, three prominent books dealing with the Middle East, each representative of one of the above analytic approaches, have been selected. These are reviewed, and the contribution of each to the understanding of social change in the Middle East is reassessed. The three works are discussed in terms of the four elements cited above and their methodologies examined.

I. Hazem Zaki Nuseibeh : The Ideas of Arab Nationalism[2]

To Nuseibeh, the analysis of ideas and beliefs, as they are discernible in contemporary nationalist thought, is the most appropriate method for gaining insight into the dynamic forces directing change in Arab societies. These ideas and beliefs, comprising "their hopes and aspirations" for a "new order", or what Arab society ought to be, makes this study representative of the normative approach. (P. v)

The author starts by investigating the historical roots of Arab nationalism. To him, the pre-Islamic, Islamic and modern periods are represented by different ideologies, and contemporary Arab nationalist thought is considered a product of all three. (P.1) Nuseibeh, then, explores the sources of contemporary Arab nationalism and concludes that they comprise, on the one hand, language, tradition and historical experience, and those formulations borrowed from the West and blended with indigineous traditional values, on the other. (PP. 66-67) Nuseibeh proceeds to depict the current political theories, attitudes and tendencies in the Arab world from the study of ideological and programmatic statements. (P. 99) In the final chapters of his book, the author discusses attitudes toward social change as they are discerned in the literature on Arab nationalism, and identifies the following three : an attitude of zealotry or the opposition to all change, a discrete atomistic and selective attitude which accepts only the mechanical and scientific techniques of Western civilization, and the comprehensive attitude which is manifested in the willingness to assimilate the material and nonmaterial aspects of Western civilization and culture. (PP. 180-182)

Nuseibeh's study is premised on two assumptions. The first is that the dynamic factors involved in social change have tangible and intangible aspects. Whereas the former, such as industrialization,

THREE STUDIES OF SOCIAL CHANGE IN THE MIDDLE EAST : A RE-EVALUATION

H. Faris *
and
J. Gaffney **

INTRODUCTION :

The past two decades have witnessed the development of a significant body of literature on the political and social system of the Middle East focusing in particular on the rapid social change that the area has been undergoing. It is at this point that it would be a value to review and reassess some of the earlier standard works that have set the framework and trend for most of the studies made subsequent to them.

In their review of the literature in the field of Comparative Government, David Apter and Charles Andrain note three trends in the study of the developing world. Viewing political systems as systems of choice, this division is based on whatever particular aspect of choice the author is concerned with; i.e., the norms and values involved in what ought to be chosen, the pattern observed in what is chosen, or the choices that are actually made by the citizen. Each of these concerns distinguishes a certain approach; either a normative, structural or behavioral one. The three approaches can be assessed in terms of four common elements : the analytic problem that they pose, their framework of analysis, the techniques they use in collecting information and, finally, the techniques employed by each method to process and analyze the information obtained.[1]

Based on the above characterization of recent comparative

* Hani Faris is Assistant Professor of Political Science at Kuwait University.

** Jane Gaffney is Instructor at the Language Center, Kuwait University.

7 - Parsons and Shils, op. cit, p. 190.
8 - Edmund Arthur Smith, Social Welfare : Principles and Concepts (New York : Association Press, 1965) p. 30.
9 - Parsons and Shils, op. cit p. 53.
10 - Melvin Warren Redes, Studies in the Theory of Welfare Economics : (New York : Columbia University Press, 1963). p. 15.
11 - Ibid, p. 14.
12 - Talcot Parsons, "An Outline of the Social System", In Parsons, Shils, Naegela and Pitts (ed.) Theories of Society, (New York : The Free Press of Glencoe, 1961). p. 37.
13 - William Mitchell, Sociological Analysis and Politics: The Theories of Talcott Parsons. (Englewood cliffs, N. J. Preventice Hall Inc., 1967), p. 51.
14 - The writer has been confronted with a sizable amount of confusion when he made a tentative content analysis of the papers presented at the UN International Conference of Ministers Responsible for Social Welfare (New York 3-12 September 1968). More than seventy countries participated in this conference. In no one of these papers was an attempt to define social welfare made As a matter of fact the conception of "social welfare" was confused with "welfare", with "Community development", and with "social work".
15 - Talcott Parsons, "An Outline of the Social System", op. cit. p. 36.
16 - David Eason, op. cit, p. 66.
17 - Smith, op. cit, p. 75.
18 - Ibid., p. 66.
19 - For a complete analysis of the concepts of primary and secondary needs, see Smith, op. cit, chapter 5.
20 - Erik from, The Art of Loving, (New York : Harper Colophen Books, Harper and Row Publishers, 1962) p. 12.
21 - For a sound discussion of this view point see, Albion Small, General Sociology (1905), p. 209.
22 - Lowell Guilliard Carr, Analytical Sociology : Social Situations and Social Problems, (New York : Harper and Brothers, 1955) pp. 33, 244.

degree of objectivity with which this information is perceived and analyzed by the decision makers in the system.

CONCLUSION :

As stated at the outset of this paper, facts for themselves do not enable us to explain and/or understand events. Facts about social welfare must be ordered in some way so that we can see their connections, The higher the level of generality in ordering such facts and, clarifying their relations, the broader will be the range of explanation and understanding. It is for this reason that the search for reliable knowledge about empirical social welfare phenomena requires ultimately the construction of a systematic framework.

In following this direction, I hope to construct a conceptual model that can mirror with minimum distortion certain aspects of relationships that prevail in different societies and are known as social welfare. This kind of strategy will allow for a selection and organization of a useful set of interrelated concepts and principles with which we can work to provide a theoretical significance to social welfare as a social discipline.

FOOTNOTES

1 - By a constructed image I mean abstracted or synthesized formulations which have no counterpart in observable reality such as force, status, power, etc ...

2 - David Easton, A Framework for Political Analysis. (Englewood Cliffs, N.J. Prentice Hall, Inc. 1965) p. 134.

3 - In spite of the fact that Parsons continually distinguishes between "concrete system" and "analytical systems", I will follow in this paper the idea that system analysis is simply an analytical device to explain things.

4 - D. Easton, op. cit, p. 67

5 - Social work activities which are based on the money price-market system e.g. private practice - are excluded from our conception of social welfare.

6 - Edward C. Tolman, "A Psychological Model" in Talcott Parsons and Edward Shils (ed.) Toward a General Theory of Action (New York and Evanston, Harper and Row, 1962) p. 283.

tion, we may be able to discover the impact of "power" on the practioner's helping process. In this case, we may be able to identify the role played by the concept of power in terms of how it may positively or negatively shape the actual process of help or the outcome of the the services rendered to the clients.

FEEDBACK :

We have indicated previously that our primary concern is with conceptualizing social welfare as a social system. In order to persist, the system has to use measures and means through which it can cope with stress flowing from environmental as well as internal sources. To achieve this functional role, the system must seek to acquire the kind of information which may reveal the state of affairs inside and outside its structure. Once the information is obtained, the system, then, should be in a positio.. to adjust its future activities in the light of its past experience.

The flow back of information to the system is referred to here as the feedback process. However, the objectives of this process should not be viewed as limited to the system under investigation; in many instances, the feedback information is transmitted to the authorities in society through the quality and quantity of system output. More precisely, when the inflow of needs is so heavy as to require more resources or excessive time for processing as for example in the case of programs for dependent children and juvenile delinquancy ,this situation would undoubtedly affect the relationship between inputs and outputs. In other words, this relationship may be so far out of balance as to stimulate either criticism and opposition or active support to the system. In the latter case, other system smay be quite responsive to the extent that a new subsystem may emerge to cope with the stressfull situation.

In the meantime, it is important to view feedback in terms of its relationship to the total level of performance on which the system operates. On the basis of feedback, the social welfare system can reorganize its structure, or modify its function. Roles may be altered, new knowledge may be added, resources may be discovered and emerging needs may be admitted. However, these changes within the system are supposed to be determined not only by the validity and reliability of the received information, but also, by the

as a focalized pattern of human relationships and circumstances which an observer or one involved reacts to as an adjustment challenge, something to be met or dealt with ... At the same time, any of these situations is made up of : a setting, i.e. objects and forces of an external nature in a particular location, two or more persons and, specific culture traits and complexes, material traits, cultural objects, adjustment patterns, ideas, values and beliefs, and social interdependencies, interaction, communication, adjustment and readjustment. 22.

Within this frame of reference,and as an empirical system of action, the social welfare agent is assumed to intervene in a related situation for the purpose of providing it with stability and help the actors maintain their state of equilibrium, or the state of satisfaction or the state of indeoendence.

In the study of social welfare as a social system, I will not be concerned with the social welfare process per se, but rather I will be interested in the factors which have a great influence on the process itself or the provision of social welfare services. These factors were referred to previously as the basic elements which constitute the social structure of the social welfare system.
As we may notice, these concepts represent variables of several types, and each type could be identified by a set of elements. For example, what are the elements of "community power structure"? And what are the elements of "bureaucracy"? As students of social welfare our primary emphasis should be directed towards improving our ability to examine, assess and understand the nature of each of these factors in terms of their functional and/or dysfunctional role within the system.

To illustrate, in order to understand the concept of "community power structure" and its role within social welfare, we, as students of this discipline, when we treat this concept, should understand its internal structure : "What is it like"? And its external connections"? For example, one might ask : How does "power" affect a concept such as "professionalism" which has been established - in social work terms - on the premises of the two value assumptions of "acceptance" and "self-determination"? In answering this ques-

the various social units which act within the social welfare situation would ultimately shape the social welfare policy that emerges for all those who are expressing demands through political processes in order to meet their social welfare primary and secondary needs.

From the preceding, it appears that the social welfare process is a special term that could be used to denote the importance of the interaction that will take place between groups of primary and secondary social welfare needs. This form of conceptualization may leave us with the impression that the social welfare process is, above all, a group process. However, one of the important aspects which needs to be developed in this study is the idea of the importance of groups as a foundation for any social process in general, and for the social welfare process in particular.

In my opinion, the traditional classification of social work levels of interaction namely; individual, group, and community should be substituted by using the level of small group, as an identified unit for our focus. In other words, in this study I will not be perceiving of the individual human being as the fundamental reality in society.

From an analytical point of view, this is a deceptive approach, because we have been confronted by scientific evidence derived from the fields of psychology, sociology, social psychology and anthropology, that the individual human being in his reality as a social being represents a bundle of interests, desires, and needs conditioned by geographic culture and other social considerations. Because of the nature of social life, the individual who seeks to satisfy his needs, is compelled to unite himself with groups which represent these interests. According to these assumptions which may be entertained to the level of a scientific fact, the true datum of our focus in this study will be the group life and the forms of its interactions rather than the individual person per se. [21].

It is highly important to what follows to indicate that any group process does not exist in a vacuum. This notion leads us to the idea that social welfare processes are usually achieved from the stand point of a social welfare situation. Any situation, according to Carr, is referred to :

SOCIAL WELFARE PROCESSES :

Now we will be taking the first and most general steps in exploring the idea of social welfare processes which seem to have an important part to play in the function of the social welfare system. At this stage of our presentation, it appears that the processes of transforming the input into output should be analyzed in terms of the conceptual elements which compose the social structure within which social welfare cases are processed.

All or some of these conceptual elements of the social structure are assumed to be present as basic ingredients in the social structure of any type of social welfare organization. Concepts, such as community power structure, values, leaderships, professionalism, knowledge, bureaucracy and institutionalization, all should be considered in the study of the social welfare system as important variables in terms of their direct or indirect impact on the overall outcome of the social welfare process.

The assumption here is that this part of the social welfare system - where processes take place - consists of interdependent variables, and the hypothesis is that these variables are so interrelated in this manner that if the values of one or more of the previously mentioned constituent variables are altered, the values of the remaining variables will thereby be predictably affected.

Here it might be useful for our purposes to shed some light on the idea of social welfare process. In social welfare and social work literature, it is customary today to speak of social work or social welfare activities as a social process. By "activity" in the modern usage of the word, is usually meant an action which brings about a change in an existing situation by means of an expenditure of energy.[20]

In its essence, the term "process" refers to a method or methods used in transforming dependence into independence, or needs into satisfactions. This interpretation of the concept of social process suggests that it is an integral part of the total pattern of interaction among social groups and individuals, and that one aspect of this interaction relates specifically to social welfare activities. Its orientation is towards the activity taking place in a social welfare situation, this is its substantive implication. It may also suggest that

ing competence, the person with the secondary need is capable of the linear social welfare exchange, giving here and now to this primary - need person, and taking elsewhere at another time from "secondary-need" persons who can meet his own primary needs.[19]

In my study of social welfare I have been interested in developing the notion of primary and secondary needs in terms of the state of interdependence that ties them together - to another direction related to the idea of social welfare movements, and their leaders whose ideas have brought these movements into being. In this regard, when we talk about the needs that are supposed to be met through the social welfare institutions, we will discover that societies are rich with their social welfare innovators who perceive the primary needs of people, devise programs and match appropriate secondary needs with the perceived primary needs. These leaders try to stimulate people to associate in order to meet specific needs, either on a voluntary basis or in support of a government program.

As an example of the so called social welfare innovators we have the following four types :

1 - Persons who actively worked on problems of individual need and personal adjustment, e.g. Mary Richmond and Florence Hollis.
2 - Persons who worked on problems of group adaptation and of the use of group process as means to individual development, e.g. Kurt Lewis and Gisela Konopka.
3 - Persons who worked on problems of society and structural adaptation affecting the individual, e.g. Grace Abbott and Jane Addams.
4 - Scientific, political and social theorists whose ideas have notably effected the direction of social welfare programs, e.g. Karl Marx and Adam Smith.

In my judgement, there is no doubt that the discovery of not only the state of interdependence between primary and secondary needs, but also the state of interaction between these two vital elements in our study would virtually lead us to the origins of social welfare movements.

fic research tasks, in this connection, would be not only to identify the inputs, but also to discover the forces that may shape and change them, to trace the processes through which they are transformed into outputs, to describe the general conditions under which such processes can be maintained, and to establish the relationship between outputs and succeeding inputs.

The inputs in our analysis will be representing both social welfare needs, and social welfare resources. The first is defined "as those differences between the ill-being and the well-being of the members of a society as individuals and in family and community groups for which some surplus, some social welfare resources, exists or can be brought into being".[17] A social welfare resource is defined as "something deriving from the collective : it is the means for the expression of the collective concern".[18]

According to Smith, social welfare needs are conceptualized in two different ways, primary needs and secondary needs. A primary need is a direct need for a good, a service or a human relationship, such as the need for food or educational council or approval. It is primary, not in any sense of being primitive or simple but rather in its priority and in the consideration due to it as compared with the needs of the helping person who helps in the meeting of the primary need. It is primary in degree of necessity. The primary need is seen as a difference in social potential which exists between the person in need and others in position to help. Persons who fall within the category of the primary need are those who are in a state of acknowledged dependency. In other words, those who take wholly or give less than they take.

A secondary need is defined as an indirect or non-egocentric need to help another person obtain or attain a good, a service or a relationship to meet a primary need; to match the examples of the primary need given above, we might have the need to provide food, to teach or to council, or to encourage with approval. The person with the secondary need is a giving person. For this reason we find that the person exercising a secondary need is in a state of acknowledged superior inequality and authority, of relative independence.

Smith holds also that there is no necessary implication of superiority of the whole person, of being wholly independent, or of not being himself a taking person. In respect of some area of help-

sion, we can point to a line or a container, we know immediately that what is inside is part of the system and what is outside may belong to other systems.[16]

Along these lines, and according to the definition of social welfare, we find that it implies that the selected institutions of social welfare must constitute a system and must share at least some common values, goals and operational principles not shared by other institutional systems such as the politico-legal, religious and economic systems. Also this definition implies that the selected social welfare institutions must express the concern of social wholes for their members as individuals and in family and community groups - not concern for an unspecified membership, but for specific individuals, alone or in specific groups.

INPUTS AND OUTPUTS OF THE SOCIAL WELFARE SYSTEM:

Presumably, if we select the social welfare system for special study, we do so because we believe that it has characteristically important consequences for society; namely, the reduction of the number of dependents in society and the conversion of the state of dissatisfaction into a state of satisfaction. These consequences we shall call outputs.

In our conceptual approach to the social welfare system, the out-puts are supposed to be identical with the objectives of the system such as : improved economic status, improved health, improved social functioning and strengthened family life. In many instances, the output could be used as an input for another system or subsystem. For example, some of the employable poor (assuming that they become employable after a period of training invested in them by the social welfare system) may become a new input in the labour force system. Here, we can visualize the relationship of interdependence among the social welfare system and other social systems or subsystems in society.

Unless a system is approaching a state of entropy, and here, we can assume that this is not true of the social welfare system, it must have continuing inputs to keep it going. Without inputs, the system cannot claim any functional role, and without outputs we cannot identify the kind of work done by the system. The speci-

in which a system works will be in part a function of its response to the total environment, included in that the social, physical and biological aspects of that environment.

It would seem to me that the special problem with which we are confronted is how to distinguish systematically between a social welfare system and other social systems in a given society. And what do we actually mean by attaching the term "social" to welfare ? What makes it social ? Is there any significant difference between "welfare" and "social welfare" ? In my opinion, the inclusion of the word "social" in welfare should be seen as far from accidental.

Does it even make sense to say that a social welfare system has a boundary dividing it from its environment ? If so, how are we going to draw these lines of demarcation? According to Parsons a boundary is defined as :

> A theoretical and emprically significant difference between structures and processes internal to the system and those external to it exists and tends to be maintained. In so far as boundaries in this sense do not exist, it is not possible to identify a set of interdependent phenomena as a system.[15]

In our study of the conceptual approach to the social welfare system, a "boundary" will be referred to as the specific roles played by the social welfare institutions within its environment. These boundaries could be defined as all the behavior more or less directly related to the social welfare activities; namely, meeting people's needs and solving their problems that cannot be met and/or solved through the money price - market-system. In this regard, David Easton states :

> Conceptually, a boundary is something quite different from its possible physical representation. A boundary line stands rather as a symbol or spatial embodiment of the criteria of exclusion with respect to a system. It is a summary way of referring phenomenally to what we have included in or left out of a system. If, for systems in which space is a significant dimen-

and legally supported in a given society; and on the other hand how social welfare resources could be developed and allocated to meet social welfare needs. This part of the study should be established within the context of the basic assumption that the ultimate origin of both needs and resources is found in the individual human being.

Once we begin to think of social welfare as a related system of social institutions, certain consequences follow for the way in which we can undertake to analyse the working of the system. The very idea of a social system, as suggested by Mitchell, could be identified by the following characteristics :

1 - It has a set of interrelated units engaged in some types of action.
2 - It is definable in terms of certain boundaries that distinguish it from other systems or from its environment.
3 - It has certain specific interactions with that environment and tends to maintain itself, through some kind of equilibrating processes.
4 - It has an internal structure and a set of processes which enable it to meet stresses and perform whatever tasks are required by the members and its external environment.[13]

According to these four general criteria, we can conceptually isolate the social welfare system from the rest of the social systems in a given society, at least for analytical purposes, and examine it as though for the moment it is a self contained entity surrounded by, but clearly distinguishable from, the other systems which may share with it some of its own activities and/or characteristics. This approach, as I see it, should be guided by a conviction of the enormous significance of the element of "system" for purposes of defining the subject matter of social welfare.[14]

BOUNDARIES OF THE SOCIAL WELFARE SYSTEM :

Some of the most significant questions with regard to the operation of the social welfare system can be answered only if we bear in mind the obvious fact that a system does not exist in a vacuum. It is always immersed in a specific setting or environment. The way

tive concern. In other words, this definition encompasses abstract operations by which social welfare behavior and activities could be identified or distinguished from other kinds of activities that are found in the politico-legal, economic and religious systems. At any rate, it seems to me that the ideas expressed in the definition are structurally related so that they may limit one another,

Within this framework ,it follows that when we conceive of the social welfare system as a system of action, that is, a system of "behavior oriented to the attainment of ends in situations by means of the normatively regulated expenditure of energy"[9] we must stipulate then, that in order to maximize the social welfare of a given community, "its productive resources should be utilized in such a way that it is impossible to make any one person more satisfied without making at least one other person less satisfied".[10] In other words, as a system of action there should be an indication that social "welfare increases whenever one or more individuals becomes more satisfied without any other individual becoming less satisfied."[11]

What seems most apparent about the above quotations is the implicit notion of the concept of equilibrium. For Parsons, this concept is considered as :

> A fundamental reference point for analyzing the processes by which a system either comes to terms with the exigencies imposed by a changing environment, without essential change in its own structure, or fails to come to terms and undergoes other processes, such as structural change, dissolution as a boundary - maintaining system, or consolidation of some impairment leading to the establishment of secondary structures of a "pathological" character.[12]

In this theoretical framework, great attention has to be given to the systematic fit of the terms, "equilibrium" and "equilibrating processes," because of their pure analytical and empirical significance. The problem of equilibrium here is a problem of values and allocation. For this reason the study of social welfare as a social system should concern itself on one hand, with understanding how social welfare needs are socially preceived, politically recognized,

tion that may result in better understanding of the roles played by each of these parts. In this connection it is vital to realize that if social welfare literature continues to provide us with studies on public and private social welfare institutions, their policies, programs and services, no "discipline" as distinct as social welfare will emerge.

PROPERTIES USED FOR IDENTIFYING SOCIAL WELFARE AS A SOCIAL SYSTEM :

In order to distinguish the social welfare system from other social systems, we must be able to identify it by describing its fundamental units and establishing the boundaries that demarcate it from units outside the system. Parsons and Shils have indicated that 'for most purposes, the conceptual unit of the social system is the role". They defined "role" as "a sector of the individual actor's total system of action".[7] In our case, the units could be conceived of as the elements which we can say a system is composed of. They are the social welfare actions. Normally, it is useful to look at them as being structured in social welfare policies, programs. and services, and carried out through the conscious activities of various kinds of collectivities concerning themselves with one or more areas of social welfare.

If we accept the above approach in establishing a framework for a wide range of ideas centered around the undelineated field of social welfare, we are further committed to define, in the first place, social welfare as a concept. For this reason, and throughout this study, social welfare will be defined as :

> A related system of social institutions in any society, a system unified by common values, goals, and operational principles : those institutional aspects of social life which express the collective concern of the society for the well-being of its members as individuals and in family and community groups.[8]

As we may notice, this definition deals with the theoretical constructs of social welfare as a concept : that is, in terms of its constituent elements which have theoretical significance (not ordinarily observable) such as : system, values, principles and collec-

social welfare activity, certain elements of behavior seem to be more prominently associated with it than others. But the most important thing which needs to be mentioned in this regard is that the interaction between these elements does represent a unique type of significantly independent sets of social behavior. This behavior is distinguished by a marked social welfare relevance to an extent that in no way could be preceived as accidental.

In my judgement, if this type of behavior is randomly performed, therefore, there would be no justification for making any effort to systematize social welfare as an independent discipline. In this respect however, I should emphasize that there is evidence which suggests that the elements of social work activities and other helping professions represent, in part and under specific circumstances a close enough interaction that could represent a sizeable proportion of the total social welfare structure.[5] In other words, while the social welfare system designs its policies, programs and services to focus on helping people with identifiable needs and problems, we find that the task of social work as a profession is designed to help people solve their problems and satisfy their needs through social work and social welfare institutions.

THE PROBLEM :

Of the many categories of questions that can legitimately be asked about the social welfare system, one of the most pertinent is the need for a "general framework" that can delineate the structure and analyze the function of that system. In other words, what seems to be the major problem of social welfare is the failure to clarify its role as a discipline in social life. This means that the processes of converting needs into satisfactions, and transforming dependency into independency should be analyzed. In addition, the interaction between the social welfare system and its environment needs to be put in perspective. Tolman describes the use of this approach as wholly 'pragmatic". It can, he says, "be defended only as far as it proves helpful in explaining and making understandable already observed behavior and in so far as it also suggests new behavior to be looked for".[6] Moreover, Tolman's approach seems to lend itself to an economy of thought and effort in organizing presently disconnected parts and promises a systematic presenta-

needs. Thus, the conceptual model I am refering to represents a device which serves to guide the formulation, and solution, of social welfare problems. The proposed conceptual scheme, regardless of the defects it might have, can operate on a tentative level as a reliable device mirroring the process through which the collective expresses its concern for the welfare and well-being of the individual, in families, groups and communities. For me, a social system approach provides the light for the search for truth while scattering my steps in to the narrow paths of empiricism.

THE IDEA OF A SOCIAL SYSTEM :

As an instrument with distinguishable parts; input, process, output and feedback the social system approach should help us to conceptualize social welfare as a social discipline in regard to where it begins and where it ends; and as social behavior, in terms of how it might be distinguished from other established behavior. Here, we ought to keep in mind that none of the broad social systems stand completely independent of each other. Each of these systems is coupled with another in some way, however slight it may be. But for our purposes we have to conceive of a social welfare system as analytically separable from all other social systems, and frequently empirically differentiated as well, through an independent social welfare structure.[3] However, in terms of its functional aspects, it must be understood that the social welfare system functions as a network of complicated relationships and interchanges with other social systems including the so called "client system" which encompasses those who depend for their living and/or for their survival on the provision of programs and services established by the system.

In addition, the idea of conceiving of social welfare behavior and activities as a social system serves as "a device of help us to understand a defined and redefinable area of human behavior, not as a strait jacket to imprison analysis permanently within a preconceived mold or model[4] For this reason, it seems to fit harmoniously into the present orientation toward theory construction as a relatively new intellectual trend in the fields of social welfare and social work. In our world of reality, it is quite obvious that not everything is significantly or closely related to what we can call

aspects piecemeal. We can examine the operations and the results of such institutions as Social Security programs; we can study the nature and consequences of such practices within other social welfare programs such as child welfare services; and we can seek to reveal the structural and functional roles of organizations in which these practices occur.

In combining these results, however, there is already implicit the notion that each part of the larger social welfare canvas does not stand alone, but is related - in one way or another - to each other part; or, to put it positively,that the operation of no one part can be fully understood without reference to the way in which the whole itself operates. Here, I am suggesting that it may be important to adopt this implicit assumption as an articulate premise for theoretical research by viewing social welfare behavior and actions as a social system of interrelated activities which derive their relatedness or systemic ties from the fact that they all more or less influence the way in which social welfare resources are developed to meet social welfare needs.

Much of what we have said is supported by David Easton's ideas which indicate in part that :

> Empirical knowledge is not enough, yet in one sense it threatens to become more than enough. The headlong pace at which empirical data can now be accumulated threatens to inundate the scientific enterprise with an overwhelming and virtually irresistable flood. Some powerful counterforce is required to spare the "discipline" from being buried under an avalanche of knowledge that can only gain momentum through the decades if it thunders on unchecked.[2]

The above quotation should make it amply clear that we should concern ourselves with the synthesizing of the materials we collect from the field of social welfare as well as illustrating the usefulness of a conceptual model. Such a scheme may help in identifying the social welfare system from other major social systems as a set of interactions abstracted from the totality of social behavior and distinguished by behavioral attributes through which social welfare resources are systematically allocated to meet social welfare

THE SOCIAL WELFARE SYSTEM: A CONCEPTUAL APPROACH

G. Elghazzawy *

INTRODUCTION :

The purpose of this paper is to introduce a theoretical framework based on system analysis in order to provide the grounds for understanding social welfare behavior and actions as an integral part of the major social systems in society; namely, the politico-legal, the economic and the religious systems. The ultimate goal behind this statement is to establish a conceptual framework for social welfare activities. This model is supposed to represent a constructed [1] image through the expression of an orderly arrangement of concepts and principles into a single whole about the real world of social welfare.

JUSTIFICATION FOR THE STUDY :

Knowing about social welfare does not necessarily imply that we can prove what we know. This is why I believe that we ought to develop a broad theoretical orientation to enable us to confirm or invalidate our conceptions. In other words, it seems to me, that we should not limit ourselves to the area of interpreting social welfare activities, but rather, we need to expand beyond the narrowly dynamic notion of social welfare policy and service through which we usually try to discover who shares in the meeting of social welfare needs, and how social welfare resources are developed and allocated.

As students of social welfare, we have usually tended to limit ourselves to the study of the variables which play an important part in implementing various presumed functions that sustain social welfare activities. However, there is no doubt that we can attempt to comprehend social welfare institutions by viewing each of its

*G. Elghazzawy is lecturer in Social Work at Kuwait University

28. Rashid Baydoun. Ila Ibna' al-Janub. (1947, Beirut, Matba at al-Naimat.) pp. 6, 8.
29. Fuad Khuri, work cited, p. 183.
30. Marshall Sahlins. "Poor Man, Rich Man, Big Man, Chief : Political Types in Melanesia and Polynesia," Comparative Studies in Society and History, V (April 1963), pp. 289, 292.
31. Society Report, 1947, p. 51.
32. Speech at Ashura : 12 Noevmber 1948. From the files of the Amiliyya.
33. See, for example, Kemper's "Social Factors in Migration : The Case of Tzintzuntzenos in Mexico City," paper of the IXth International Congress of Anthropological and Ethnological Sciences, (1973 : Chicago), p. 10.
34. Larry Rosen. "Rural Political Process and National Political Structure in Morocco," in Antoun-Harik, eds., Rural Politics and Social Change in the Middle East. (1973 : Bloomington, Indiana Univ. Press.) p. 229. Rosen discusses Berber avoidance of partisan politics, in order to remain free to cross such boundaries.

paper asking all Shi'a with a primary school diploma to come meet him. It is reported that no one came.

15. The mujtahid is one who interpretes the Quran and Hadith through reasoning or analogy (the principle of ijtihād).
16. Amin's stance was opposed by some of the south Lebanese — most notably Sheikh Abdu Hussain Taqi Sadaq. The controversey probabıy stemmed more from poıtical sources, and the economic benefit of holding the festivities on the tenth day. The split of those opposing and supporting followed local factional lines.
17. Lloyd Fallers. "The Predicament of the Modern African Chief," American Anthropologist, LVII (April 1955), p. 290.
18. A.L. Epstein. Politics in an Urban African Community. (1958: Manchester, Manchester Univ. Press) Chapter VII.
19. Fuad Khuri. From Village to Suburb. (1974 Univ. of Chicago Press.) pp. 178-9.
20. Michael Meeker. The Black Sea Turks : A Study ur Honor, Descent, and Marriage, doctoral dissertation, 1970: Univ. of Chicago). Chapter II.
21. Peter Worsley. The Trumpet Shall Sound : A Study of 'Cargo' Cults in Melanesia. (1970 : New York, Schocken Books.) pp. xii-xiii.
22. M. Kenny. A Spanish Hapestry : Town and Country in Castile. (1961 : London, Cohen and West.) pp. 19-20.
23. See, for example, Kamal Malikiyya's Al Jama'at wa-Quiyyadat fi Qariyya Arabiyya. (1963 : Sirsiliiyyan. Egvpt.) Chapter IV.
24. Raymond Firth. "Introduction to Factions in Indian and Overseas Indian Societies, "British Journal of Sociology, VIII (1957) p. 292.
25. Hussain Maki. Rashid Baydoun : Qu'un wa Fe'lun. (1967 /: Beirut, Matāba'al Musri.) p. 52.
26. Linda Zecher. The Men of Inuence and The Exercise of Inuence in Nabatiyyeh, Lebanon, unpublished master's thesis, (1967 : American University of Beirut). p. 36.
27. Paul Friedrich. "The Legitimacy of a Cacique," in Marc Swartz, ed., Local-Level Politics. (1968 : Chicago, Aldine Press.) . p. 266.

5. Philip Hitti. Lebanon in History. (1963: Macmillan, London) p. 277, quoting al-Maqdisi.
6. Muhsin Al-Amin. Khitat Jabal ʿAmil. 1961: Matba'at al- Insaf, Beirut.) p. 150.
7. Ahmad Rida. "Al-Matawli au as-Shi'a fi Jabal 'Amil," Al-'Urfan, II (9 June, 1910), p. 287.
8. Muhammad Ali Maki. "Tarikh as-Shi'a fii Lubnan," unpub-paper, (1970: Beirut), p. 10.
9. Non-Christian groups, most notably the Sunnis, were also active. The latter, more urbanized than the Shi'a, opened schools in Beirut, Sidon, and Tripoli soon after the founding of the Sunni Maqased Society in 1878.
   For further details on this society see Linda Schatkowski's The Islamic Maqased of Beirut : A Case Study of Modernization in Lebanon, unpublished master's thesis, (1969 : American University of Beirut). See also Samir Khalaf's "Adaptive Modernization : The Case for Lebanon," in Charles Cooper and Sidney Alexander (editors) Economic Development and Population Growth in the Middle East (New York : 1972), pp. 567-98.
10. David Urkhart. The Lebanon : Mt. Souria. A History and a Diary. (1860 : London, Thomas Cautley Newby.) p. 318. Note that Kizzilbash is the name of a later-developing Shi'a sect found in eastern Anatolia, and distinct from the Matwali.
11. Cristina Barbino di Belgiogoso. Asie Mineure et Syria : Souvenirs de Voyages. (1858 : Paris, Michel Levy Freres.)
12. The events of the Arab revolt of 1916 offer an indication of the initial Shi'i participation in the Lebanese community. Among those hanged in Beirut by the Ottomans in 1916 were Abdul Karem Khalil of Sidon and Salih Haidar of Baalbeck. The former founded a Literary Club in Sidon in 1913 with the aim of 'raising the social, literary, and intellectual levels as a service to the Arab nationalist ideal."
13. The Ottomans had founded only one school in the southern interior, in Nabatiyya.
14. For example, government appointments almost completely ignored the Shi'i sect during this period. Baydoun, in an effort to pressure for change, put an advertisement in the news-

activate links with various clusters of social actors to form alliances as needed. His authority was achieved by his ability to bring mutual interests together.

D. The overlapping of Rashid Baydoun's networks increased as the Shi'a became more integrated into the Lebanese confessional system.

In the beginning, Baydoun's major task was information conveyance between a cloistered community and national powers. But with time, his clients became less dependent on his mediation, and were more likely to know members of his other networks.

E. There was a close correlation between the expansion and contraction of Rashid Baydoun's networks and the Society's activities.

In the beginning the Society's main concern was education. As Baydoun's interest in the political expediency of ceremonially heading the Shi'a community grew, new activities such as the Sports Rallies and the Scout troup were initiated under Society aegis. As Baydoun aged, such activities waned, and in 1971 the Society was once again providing only educational services.

V. FOOTNOTES

1. For a discussion of the dynamic nature of social organization, see Raymond Firth's Essays on Social Organization and Values. (1964: London, Athlone Press.)
2. J.C. Mitchell. Social Networks in Urban Situations. (1969: Manchester, Manchester Univ. Press.) p. 49.
3. It is assumed that a social network can be characterized both by morphological criteria (anchorage, reachability, density) and interactional criteria (content, directedness, frequency). For a discussion of the characteristics of a network, see the Introduction in Mitchell.
4. For a discussion of action sets, see A.C. Mayer. "The Significance of Quasi-Groups in the Study of Complex Societies." (1966: A.S.A. Monographs No. 4, Tavistock, London.) pp. 97-122.

   He describes them as "inter-active quasi groups." (p. 97)

quire more data on specific individuals and the positions they occupied in Baydoun's social networks. This would allow evaluation of networks he was involved in, the intensity of interaction, the incidence of multiplex bonds. and the extent of overlapping networks. One could then judge such issues as the degree to which the bases of interaction suggested above complement one another; and Baydoun's centrality in the networks, and the relation of this to his authority. (Centrality is a measure of the degree to which a given ego connects individuals without direct lateral links in a network.) Lacking such complete information, the paper will be concluded with a few generalizations about Baydoun's networks, which also summarize his style as a new kind of urban za'im.

A. Rashid Baydoun responded to the changing organizational needs of migrants by offering specific patron-client ties.

His political platform was a program of specific benevolent services, based on his power as redistributor and patron — derived from a strategic position in several social networks.

Studies of urban migrants have emphasized that while initial adjustment of new arrivals may be a matter of settling in an area buffered by fellow villagers, the subsequent adaptation to urban culture is dependent on allying one's self with an 'outside patron' who is perceived to have more access to power.[33] Rashid Baydoun fit that description.

B. Rashid Baydoun activated both traditional and modern ties in forging his social contacts.

Adapting to the situation at hand, Baydoun recruited action sets, or joined those of others, based on a wide range of ties. He acted on village and sectarian ties when collecting Society funds; he acted on parliamentary ties when joining with Sunnis in a coalition to oppose a teacher bill injurious to the Sunni's Maqased schools and his Amiliyya schools. These examples only suggest the range of his actions. He avoided a permanent alliance with a given group, and thus retained the ability to "contract various relationships across any social boundary."[34]

C. Rashid Baydoun's location bridging networks was a crucial factor in his ability to lead.

His was not an institutionalized position, but one carved out in the niches of Beirut/Lebanese social structure. Baydoun could

cementing personal and spiritual bonds.

Baydoun was regarded as an emissary to a dispersed community. Bishara al-Khuri described him as "the best link between the country of Lebanon and the people in the countries of emigration, and a loyal missionary in bringing to you (emigrants) what our hearts hold dear."[31] Baydoun recounted hardships such as walking "long distances visiting distant villages, looking for emigrants . . . through jungles full of lions and poisonous insects, crossing rivers with dangerous crocidiles . . .'"[32] to underline his predication.

Baydoun was not only a spiritual link to the homeland, but also a distinguished courier for the personal business of African emigrants. His family bank handled many of the emigrants' accounts. His honesty was proverbial. This, coupled with the fear that their Lebanese relatives might dip into their reserves, led some of the emigrants with children in the Amiliyya schools to entrust Baydoun with their funds.

These trips were valuable not only for solidifying an international network, but also for granting specific personal favors that were potential levers for Baydoun's interests as a redistributor. For example, he chose his travel companions for more than compatability in the jungle; in 1938, an Amiliyya teacher Kamal Merùweh went with him and made valuable contacts for Meruweh's subsequent establishment of Al-Hiyāt newspaper.

Baydoun's ties with emigrants supported his claim to be the spokesperson of the Shi'i community. But they also marked him as someone with relations stretching 'beyond' his immediate constituency. As an "international spokesperson" he connected more than one geographical group. This structural position of 'mediator to the outside' also supported his ability to act as a broker linking more than one pólitical culture, and a redistributor linking resources and exigencies.

IV. CONCLUDING COMMENTS

The above describes how Rashid Baydoun's style of leadership was sustained by various kinds of networks. It is suggestive of the possibilities of using social network analysis to understand such organizational patterns in third world urban areas as migrant adjustment and leadership formation. A complete analysis would re-

campaigns; here his African trips were the most prominent. The range of individual contributions in such drives was broad, and that some were token in amount did not detract from their symbolic linking of donor and organization, and thereby the organization's president.

In other instances, Baydoun occupied a more peripheral point in a network of ties, but from that vantage point he still controlled a range of resources. Parliamentary and commercial ties were indispensable, as were private friendships with leaders such as Bishara al-Khuri, Riad Solih, and Henry Faron (all non-Shi'i). Baydoun also sustained lucrative relations with the Persian government, and later when the Amiliyya became interested in technical education, with the German government.

A striking example of Baydoun's alliances was his friendship with Bishara al-Khuri, president of the Republic from 1943 to 1952. The latter attended many of the Amiliyya programs, and facilitated several Society activities. Khuri's intervention allowed Baydoun to purchase government land for the Society without a public auction — which might have tripled the price of the land. Khuri lifted wartime rations so that the Amiliyya could get needed building materials for its high school; when the government rented a Society building (the present Ministry of Finance), it paid rent three years in advance.

The network through which Baydoun channeled general benevolence, and specific favors was an important aspect of his leadership. His new style was couched in terms of a new form of association — the voluntary society. The symbiotic relation between the two has been mentioned. Baydoun's compelling presence and the Amiliyya's success in furthering Shi'i welfare and sense of identity combined to induce a loyalty previously reserved for patrimonial zu'ama'.

6. WORLD SPOKESPERSON.

Rashid expanded his sectarian contacts by becoming an "international spokesperson" for Shi'a abroad. His Society's solicitations of funds from emigrants was not uncommon in a country whose GNP was annually boosted by money sent home. But Baydoun's three personal trips to West Africa, initiated in 1938 before jet-setting business was in vogue, were fairly dramatic settings for

government officials or financiers, and the Shi'a ʿulama'. His structural position as broker is crucial to a paradigm of his leadership style.

Within his field of broker activity, Baydoun initiated an assortment of ties, rather than depending on one crucial attribute, such as land ownership. Khuri's model of a leader in a Beirut suburb describes him as holding a 'variety of assets' including family background, family associations, a sports club, faction-client relationships, connection with community leaders living outside the suburbs, and a series of personal services rendered. "The political significance of these assets lies precisely in their concentration in the hands of one leader, and not in the individual quality of each." [29]. Baydoun, like the leader Khuri describes, drew his power from the diversity of his ties.

5. **REDISTRIBUTOR.**

The archetypical redistributor is the chief in a basic subsistence society who derives prestige and power from his skill at redistributing within a system of refined reciprocities. In this paper the term refers to someone who makes resources — goods, services, governmental concessions, knowledge, influence — more readily available.

Much of Rashid Baydoun's power was used in his adeptness at spreading others' resources. A helpful model is the Melanesian 'Big Man' presented by Sahlins as a leader who can

> create and use social relations which give him leverage on others' production and the ability to siphon off an excess product . . . (The 'Big Man' combines with) an ostensible interest in the general welfare a more profound measure of self-interested cunning and economic calculation . . . His every public action is designed to . . show a standing above the masses.[30]

Like the 'Big Man', Baydoun gained his authority through a series of acts within a redistributive network. Structurally, his position was similar to that described for the broker — at the intersection of several networks (which can be thought of as partial networks within his redistributive network). One where he was in the center was that of the Amiliyya financial

also a critical resource.

A broker is a middleman who can convincingly mix more than one political culture.

> The political middleman is a leader largely by virtue of presenting and representing the communications of his multiple publics to each other . . . Since the middleman's publics are often structurally complex, and since the ideologies which he links — particularly the ideas on legitimacy — are often even more complicated, the legitimacy of the middleman will of necessity include conflicts, and contradictions of interest[27].

Baydoun's most common task as broker was to present the communications of the Shi'i community to the national institutions and representatives, and vice versa. He worked behind the scenes, visiting the French representatives and Lebanese officials, and in Parliament, to state the grievances of the Shi'a. His stands in Parliament included the following :

1. request for more national employees from the Shi'a
2. opposition to a rent control bill favoring Sunnis who were more established urban land owners
3. support of a bill for national schools which would have increased the number of schools in south Lebanon
4. call for a watchdog over government finances — which were rarely expended on Shi'i regions of Lebanon

He constantly reminded his constituency of his endeavors :

> I have been for you like the sword that is prepared to overcome any difficulty and fight any deviation. . . I raised my voice many times in Parliament in defense of the sons of the South . . .we succeeded in paving some of the roads of the area, and in reclaiming some of the water springs . . . and I mediated with the government to send a medical delegation to the South . . . and I have offered individual service both in aiding the mistreated and in employing people in the government.[28].

As a broker, Rashid Baydoun was at the node of several intersecting networks. He held a central position in some — most notably that of his Shi'i clients. He was more on the periphery of others, but he retained enough leverage to mediate between parties. He functioned as a bridge among various sets of actors, such as

3. **SECTARIANISM.**

Rashid Baydoun constantly invoked the Shi'i idiom in cultivating his following. Sectarian identity provided reference to an enduring social category, and helped solidify other ties. It also strengthened Baydoun's hand in his negotiations as the head of the Shi'a. In the beginning, he was unprecedented among the Shi'a, and could claim to be their spokesperson by virtue of the lack of competition by similarly oriented leaders. Later, however, he was challenged by other new zu'ama' and most recently by Imam Mousa Sadar, who formed the Shi'i High Council in 1969.

Baydoun's position as a sect spokesperson was dramatically underlined when his community was presented to the nation at Amiliyya Sports Rallies, attended by members of all the sects. After a large parade at one of them, officials in government circles grew uneasy about the extent of his influence, and reportedly asked As'ad to found An-Nahda.

In addition to these generalized sectarian ties were the specific bonds which Baydoun sought with the 'ulama'. He desired religious validation, with an eye to obtaining general blessings and specific fatwas proclaiming that contributions to the Amiliyya were a religious duty. Unaligned 'ulama' saw Baydoun as an earnest, honest man who was offering the only modern Shi'i education in Lebanon, and would provide them a position in the changing situation. Certain of them expected favors in return. (See number five below for the details of Baydoun's role as a redistributor.)For example, one of the theologians issuing a fatwa was Muhsin al-Amin, a mujtahid in Damascus who had been assisted by Baydoun's father in establishing two schools there.

4. **BROKER**

A broker is someone who can mediate between a person in an action set, which is a set of network linkages temporarily mobilized by the broker to achieve desired ends, and some other person with whom he has contact. Baydoun's position as broker was assured by his competency over a political junction within the social field of Lebanese confessional politics. His financial contacts as businessman and the brother of a banker; political liaisons as deputy and occasional minister; social-religious links as Society president all complemented this role. Baydoun was privy to specialized information,

by two wheat stalks, was more suggestive of agriculture and patrimonialism.

An indication that Southerners perceived the two as different kinds of leaders is their present-day memory of them as society president and party president, respectively.

People were moved to ally with Baydoun for reasons other than the appeal of his party. For example, his Society had been instrumental in bringing schools to the southern villages. It acquired a permit for schools in the South in 1937. Sixteen were initially opened, including one at Habbouch, a few kilometers from the village of another southern za'im, Youssef az-Zein. By 1944 the village schools were closed — at least partially due to the pressure of southern zu'ama', who found the project a threat and applied pressure on the Lebanese government.

> Several efforts were made by Shi'ites living in Beirut to open schools in the South. It was related that their work was always thwarted and defeated by the opposition of the zu'a-ma.' [26]

Rashid Baydoun was first elected deputy from the South. It is not insignificant that with the schools' closing, and the banning of his youth party, Baydoun's political efforts became more centralized in Beirut. In 1947, he switched to a Beirut seat in the Parliamentary elections.

One could speculate that a large measure of Baydoun's success in simulating a traditional faction was his place outside of the system. He used its form to provide recognizable accoutrements for those accustomed to it, and yet appealed to their desire to be rid of it. His faction was guided by a traditional conception of leadership — e.g. in its emphasis on personalism and public gatherings; followers responded to him because he offered a convincing cultural form of leadership.

But the content of Baydoun's leadership was new. He in effect turned the traditional za'im duty of providing security and shielding a community from the outside world, on its head. He helped mobilize a community through a specific commitment to provide the very services that would spell the death of the traditional zu'ama'. Baydoun was a leader with no vested interest in isolating his community from the affairs of a modernizing society.

Baydoun's response to this situation was to cultivate his own faction, that is, a temporary group recruited by a leader using structurally diverse bases.

> (these bases) . . may rest upon kin ties, patron-client relations, religious or politico-economic ties or any combination of these; they are mobilized and made effective through an authority structure of leader and henchman . . . [24].

Baydoun's faction was based on created ties, in contrast to that of the most powerful southern za'im Al-As'ad. The latter's was less a faction than a traditional group inherited from his family.

The catalytic event which coalesced Baydoun's faction was his founding of a youth party Al-Talai'i[c] (The Vanguard) in 1944, in an effort to further his southern following .In form it was not unlike the Kataeb and Najjadah paramilitary parties of the 1930's. Al-Tala'i' was, at its height, a well-organized youth movement with dues, drills, and a special khaki uniform with a party button. On the latter was a drawing of the two-bladed sword of Ali, the first Shi'i Imam, with the name of the party and the phrase thū al-faqār ("belonging to the sword of Ali"). Its members participated in festivals, parades, and receptions for dignitaries.

The party was the cause of Ahmad As'ad's creation of An-Nahda ("The Renaissance") in the following year. Upon establishment of his party, As'ad intimidated many of the Al-Tala'i[c] members in the South into discarding their buttons, orders for their harrassment were executed through his long standing retinue of zilm (followers).

The difference between the two factions was evident in their activities. Baydoun's was run by an ordered hierarchy of community and regional leaders. It published a Constitution with the stated aims of uniting the youth fighting illiteracy, raising the peasants' cultural and social standards, and establishing close relations with other Arab governments. [25]. As'ad's party, on the other hand, had no special organization, dues, meetings, uniform, or platform. He depended on its traditional network of zilm to produce crowds for his rallies. The symbols of the two parties also emphasized different appeals. Baydoun's use of Ali's sword identified his movement with the religious community. As'ad's use of a cedar tree surrounded

1. PATRONISM.

This network is marked by the patron-client tie, defined here as a specific relation between two people with differing abilities to offer goods and services; the patron provides commodities in exchange for the client's support (political and other). Patronism links the rural inhabitants to urban society; as we shall see, Baydoun was at one time a patron representing south Lebanese interests in the capital city. Patronism also cuts through the maize of officialdom which faces the villager once he arrives in the city.

> The diversity of urban life and regulation by specialized agencies whose equivalent functions in the village would be on an informal level throw up complicated strata of power and authority which can only be dealt with by cultivated friendship and patronage. [22]

Studies of Middle Eastern society have concluded that the most important attribute of power is the ability to provide personal services. [23]

The social field of patronism was Beirut and southern Shi'a responses to a changing national society. The former had left their tradition <u>za'im</u> but, like the latter, were still accustomed to his services. Baydoun mediated on their behalf to help them find jobs and to increase their educational qualifications. He asserted their rights as Shi'a — whether to hold a percentage of government jobs, or to enter the mosques in Beirut. Shi'a clients participated in his network because he could cope with the exigencies of their situation, and he offered them an escape from more restrictive alliances with southern <u>zu'ama'</u> (leaders).

2. FACTIONALISM.

Factional ties were not new to the Middle East, but, as in the above case, Rashid Baydoun invoked them in a non-traditional, specific way. The social field of his factional network was southern Lebanese politics. In the early twentieth century it was factionalized, with no encompassing framework such as the dual clan structure of the Druze. Until 1969, Lebanese Shi'a did not even have an official religious leader, or assembly.

of rulers. whose leadership may repose on quite different bases — patronage, force, constitutional authority, traditional right to rule, etc. is singularly dependent upon being accepted by his followers. [21].

We turn now to a closer look at the ties which allowed Baydoun to attain such a position. My perspective has changed since initiating the study, and the model, while generated from questions raised in the course of research, was not actually utilized at that time. As presented here, it generally describes the components of Baydoun's social networks.

B. The Model : Social Networks Sustained by an Urban Za'im.

Rashid Baydoun's efficacy as za'im was based on his participation in a large number of social networks. The following describes the six most recurrent types; the networks are classified by the social field defining them. The first three social fields (patronism, factionalism, and sectarianism) are quite general, whereas the second three (broker, redistributor, world spokesperson) describe the activity of a leader performing a specific function. The former, then, discuss general bases of interaction, with which the latter may intersect.

In presenting these networks, and their ties and social fields, two major questions will be kept in mind.

1. How did they link Rashid Baydoun to strategic institutions, groups, and the larger society ?

Social networks are one way of describing the linkages between microcosms, such as the Amiliyya or the Shi'i quarter in the Beirut of the 1920's, and the larger society. Baydoun's connections were to important institutions of that microcosm — e.g., Parliament; the financial world.

2. What were Rashid Baydoun's motives in participating in various networks, as well as the motives and orientations of other participants ?

Some of the networks clearly centered around Baydoun, like the 'ego-centric' network sometimes used in research; one case was the faction he sponsored, based on a youth movement. But in other networks, Baydoun was only a participant; one instance is that of national leaders, where each member had distinct motives and strategies based on his constituency.

There was a symbiotic relation between Rashid Baydoun and the Amiliyya Society which made the distinction between his actions and the Society's insignificant for those involved in it, and ambigious for the researcher trying to sort them out. It is quite certain that nothing went on in the Society without his consent. It is also undeniable that his personal political gains benefited the Amiliyya.

The above two groups served as operative bases, providing initial social ties for Bayodun. Had he restricted his actions to these two microcosms, he would have failed to become an urban za'im. But he forged new constellations of relations, assuring himself of positions in social networks supporting his leadership. Had Baydoun been the son of a landlord he might have depended on his family's networks and become a traditional za'im. But he utilized a wide spectrum of ties ranging from kin and sectarian to parliamentary and business. Such a use of traditional ties within a modern framework is not uncommon. For example, Meeker's study of the Black Sea aghas, cites an agha who adopted the ideas of the reformers, even to the extent of dropping the name of his patronymic group; once he attained power, he once again surrounded himself with members of his kin group, whose name he also took back.[20]

Baydoun's credibility as a leader was strengthened by a series of well-planned moves establishing him as a benefactor. The southern landlords did not find it in their self interest to educate their clients. The most powerful one, from th As'ad family mentioned above, is reported to have warned a follower that if he allowed his son to attend an Amiliyya school in the South, his son would not return to work the farm. Baydoun was the first Shi'i leader to reject that philosophy.

Baydoun was a successful social entrepreneur whose ability to meet social needs and expectations produced a large following. The common interests shared by him and his followers was based — not on traditional supports — but on Baydoun's new bases of power. It was this shared interest which fostered the profound respect shown to Bayodun at Amiliyya rallies.

> Charisma . . . is a legitimation grounded in a relationship of loyalty and identification, in which the leader is followed because he embodies values in which the followers have an 'interest.' . . . The charismatic leader, more than other kinds

negotiating across boundaries that he facilitated the transformation of the Society's financial base (as will become clear in Section III.). It was by continuing an active personalistic participation within them that he encouraged a centralized administration; the retention of direct loyalty to him immensely enhanced his status."

III. RASHID BAYDOUN : A NEW STYLE OF URBAN LEADER

A. His New Style

It is inevitable that Rashid Baydoun exhibited some non-traditional characteristics, for he himself lacked the traditional patrimonial base of power of the classic za'im (leader). This kind of leader flourished in south Lebanon during the Ottoman period; he inherited his position from his family, who were landlords, and was allowed an iron hand over his clients as long as he paid sufficient tribute. Baydoun's family were merchants from Damascus, and were originally involved in the Society because of their financial connections.

It is equally noteworthy that Rashid Baydoun did not hesitate to take on attributes of a classic za'im when he deemed it appropriate. He ultimately adopted a leadership style mediating between behavior of the patrimonial landlord and the urban bureaucrat. His choice reflects an important force of social change : namely, the individual caught between different frames of reference. This phenomenon has received much attention by theorists. Fallers points out the difficulty of analyzing the modern African chief's role, which is played out in a matrix of diverse, often conflicting institutions.[17] Epstein suggests the efficacy of the principle of 'situational selection' for resolving inconsistent spheres of social interaction in an urban social system.[18]

It should be noted that Baydoun was an integral part of two social groups : his family and the Society. One brother was connected with a bank which often handled the accounts of migrants in West Africa. The other was in the construction business. They and their contacts were involved in Amiliyya projects; the latter is presently director of a technical school associated with the Amiliyya. Khuri has noted a similar phenomenon in a Beirut suburb where three kinsmen perform "complementary, orchestra-like roles" of a proprietor and professional politician, an entrepreneur on whom leadership has been conferred, and a founder of a municipal club.[19]

personalistic charity. Twentv years after its founding it adopted more regularized forms, such as health clinics.

Considering the role of the Society and its president in providing the above services offers a valuable insight into the extent of continuity between the southern patrimonial and Beirut urban Shi'i communities. Since this will be done from the perspective of the President in Section III, a few comments about the structure of the Society itself are in order.

Over the years, the Amiliyya's operations have been marked by two major trends.

1. The conversion of its financial base from private contributions to more regularized, predictable sources.

In the first year of operation, the Amiliyya Society's budget was derived entirely from private donations; by the 40th year of operation, that source had dropped to 7.5%. Over the years, financial support of basically 3 types has been cultivated: a) education grants from the French mandate and Lebanese government b) contributions from abroad — for example Iran c) revenue from investments in real estate (awqaf). The financial base of the Society has been tranformed to make it more capable of utilizing available resources.

2. The retention of a centralized administration which adapted informally in order to cope with expanding facilities.

As the Amiliyya's activities grew, it added positions such as directors of the new schools; however, there was not a concomitant increase in the delegation of authority. The President and Administrative Board retained control. One informant expressed it : "The President is the Constitution." (The original constitution of the organization has been revised once — in 1936; at that time a few positions were added, resulting in a horizontal expansion of the Society.) The organization has become more complicated, with a proliferation of subunits, but not more bureaucratic — in the sense of rational division of labor and specific delegation of authority.

Both of these structural features are the very underpinnings of Rashid Baydoun's ability to forge personal networks within and beyond institutional, sectarian, and national boundaries. It was by

nificant contribution to villages previously neglected by the Ottomans and French. During this period, President Baydoun made two of his three money-raising missions to the African migrant community. The Society channeled the contributions of these trips into the building of a high school, which opened in 1948. In 1954 the Society started a girls' school which has recently added intermediate and high school levels. That same year a boys' school was opened in a converted, once elegant old house; this was the first time the Society offered free tuition. Recently, a technical high school was founded by a society connected with the Amiliyya.

2. Religion

The main religious observance of the Society has been that of the Imam Hussain's martyrdom on the plain of Karbala in the month of Muharram. Before the school was built, the reading of the battle story during the first ten days of Muharram was held in private homes, and the speakers were from Damascus. The Society followed the trend of that city's mujtahid[15] Muhsin al-Amin, of omitting the battle re-enactment and limiting the speeches to accounts found in hadith.[16]

The Society has seen the tenth day of Muharram (ʿAshura') as a chance not only to bolster Shi'i consciousness, but also to foster intersectarian dialogue. Believing that Hussain's death is a humanistic event, the Society invites Sunni and Christian speakers to speak. Hussain and Christ are frequently compared. The Society has also used this traditional rite for secular, financial ends; it solicits most personal contributions for the year at this time.

3. Youth

Youth activities, understandably, have been emphasized by the Society since its first years when it sent youth groups to Jabal 'Amil to study geology, botany, and geography. A striking statement to the nation were the five Amiliya sports rallies held between 1946 and 1955. A paramilitary youth club founded by Rashid Baydoun in 1944, al-Tala'iʿ (The Vanguard), participated in these rallies; more will be said about it later.

4. Welfare

In the beginning the Society provided individual assistance to the indigent on an ad hoc basis; burial and medical expenses were dispersed by council action. Eventually the Society abandoned such

madrasat ad-din) there. The various zu'ama' with whom they were allied had different demands and the split ultimately blocked the effort. The extreme decentralization was reflected in the religious institutions. The 'awqaf (religious endowments) remained unorganized. The madāris ad-din usually lasted only the lifetime of their founders.

The Lebanese Shi'a situation altered considerably with migration during the 1920's and 1930's, and the creation of a confessional, participant democracy in Lebanon.[12] No longer confined to subsistence farming by an environment of sterile limestone marked by arable gorges, its people became involved in the wartime economy of Beirut, trading in Latin America, and gold and diamond dealings in Africa.

The first major migration from southern Lebanon to Beirut took place in the 1920's (although Shi'a expelled from Bsharri and Kiserwan areas had been living in Beirut since the nineteenth century). Migrants escaping the austere life of the village met stern circumstances in the city. They lacked necessary education for participation in an urban job market[13]; there were no zu'ama (leaders) to provide the traditional buffer between them and government institutions. They remained on the periphery of society.

It was painfully obvious in the 1920's that education was a prerequisite for Shi'i participation in government and business.[14] The Amiliyya Society's provision of educational programs came at a critical time. Its activities buoyed community standards and also offered a source of Shi'a identity. The four kinds of Society activity are summarized below.

B. The Society's Activities

1. Education

The primary purpose of the Amiliyya, "to provide education for the sons of Jabal 'Amil," was met in 1929, 6 years after the Society's founding, with the establishment of a primary school in central Beirut. The most impressive expansion of Society activities occured between 1937 and 1948. In December of 1937, permits for 37 schools in the South were obtained. Most villages had had only the kuttab (Quranic school) up to that time. Although less than that number were actually opened because of financial and political innuendoes (to be discussed below), residents recall these as a sig-

wali) announced their independence from Lebanon. The Prince opposed this move and in 1665, attacked Nabatiyyeh . . . The fire kindled between the Ma'nis and the Matwali leaders . . . The people had reached such a high point of solidarity, that even firing by a farmer shooting an animal brought response.[7]

In the eighteenth century, Jabal 'Amil was organized in a confederacy under Sheikh Nassif an-Nasser; it had frequent skirmishes with the Shihabis, the successors to the Ma'ni. The area was also attacked by the infamous Jazzar Ahmad Pasha of Acre; he is reported to have taken the books of 'Amil libraries with him. One writer claims that "the bakeries of Acre burned seven days on the fuel of the books of Jabal 'Amil."[8]

The area, far from strategic coastal towns, was largely ignored by the Ottomans, whose policy supported traditional leaders, who in turn collected taxes and gave allegiance to the Ottomans. The Ottomans favored the main ruling the household of the South, the As'ads, The latter descendants of Ali Saghir tribe, will be dealt with in the discussion of leadership below. Jabal 'Amil was among the last areas to be exposed to western influences, such as the cultural awakening sparked by missionaries in the late nineteenth century.[9] Outsiders' perception of it is reflected in nineteenth century travelers' accounts :

> I had been much dissuaded from venturing among the the Metuali (sic), or Kizzilbash, as they were ferocious and fanatic they would not eat with Christians or Mussulmans, nor use the dishes out of which they had eaten; that I risked being stoned as well as maltreated in a country where there was absolutely nothing of interest either in the way of scenery, antiquities, or people.[10]

Another traveler relates how the Matwali of Baalbeck were accused by their neighbors of "practicing debauchery . . . and participating in impious rites and human sacrifice."[11]

In addition to being isolated, the South was also decentralized. It was marked by factions, with 'ulamā' (theologians) and zu'amā' (leaders) joining to oppose other theologians and leaders. The lack of a consensus mechanism was demonstrated by the fate of an effort initiated in 1910 by a group of 'ulama' from the South, who wanted to found a Kulliyah (a college with a broader curriculum than a

by such kingdoms as the Banu Ammar in Tripoli. With the rise of the Seljuks from the east and the Mamlukes from the west, the community became more isolated — at times ignored and at others uncomprehended by the outside world. Its spatial and social seclusion was exacerbated by the practice of Taqiyyah (dissimulation), or profession of the ruler's faith; and by the Shi'i retreat to the geographically remote areas of Jabal 'Amil in times of stress.

For many centuries, Jabal 'Amil sustained its religious heritage through a succession of learned men, with little notice from the outside world. Al-Maqdisi characterized them in the tenth century as follows :

> By the small springs, men have come to devote their lives to prayer and have built for themselves houses of rushes. Here they live on edible fruits and derive an income, albeit small, from the Persian reeds, myrtles and other shrubs, which they carry and sell in the neighboring towns.[5]

By the sixteenth century there were several Shi'i madaris ad-din (religious schools) in the area; they had a curriculum with more theological and literary studies than the time-honored kuttab, or Quranic school. An interregnum in the community's cloistered existence came in that century when Shah Ismail requested Shi'i theologians to staff the administration of his Safavid dynasty. According to a Damascus sayyid, the brilliance of 'Amil learning at that point was due to the calibre of the 'ulama, "who see schools were never empty . . . although they had no 'awkaf support as did schools in Syria, Iran, India, Iraq, and Morocco."[6]

In recent centuries, Lebanese Shi'a began to refer to themselves as Matäwilah, from wala "to take someone as a protector" — in this case the Imam Ali. The term Matäwilah, or Matwali, served to distinguish them as Ja'fariyyah (who accept the first twelve Shi'i Imams) as opposed to the Isma'iliyyah Shi'a, whom they consider heretics.

On the political scene, the Mamlukes gave way to the Ottomans, under whom there were a series of confrontations between Jabal 'Amil and the Druze of Jabal Lubnan to the north. A Shi'i historian recounts a clash with the Ma'ni, who ruled Jabal Lubnan in the seventeenth century.

During the rule of Prince Ahmad al-Ma'ni, they (the Mat-

the notion of multiplexity allows the behaviour in terms of one normative framework to be related directly to that in another.[2]

Network analysis is predicated on a model of urban anthropology recognizing fields of interaction determined by social activity. A field encompasses both social networks, and institutions such as kinship or government). Social network is defined as social linkages or channels among individuals involved in social transactions.[3] There are of course myriad kinds of networks — for information conveyance, political influence, and economic assistance, to name a few.

In this case study the author considers six paradigmatic networks in which Rashid Baydoun participated. This will, by elucidating the links among the President, Society, and larger community, complement an institutional approach to the Society. It will also provide the core of the new leadership model utilized by Baydoun."

Network analysis is especially productive in situations where individuals are not already in solidary social groups whose norms inform social action. At such a time, people may ally to achieve ends not provided for by formal structure. This was the situation among Beirut migrant Shi'a in the 1920's and 30's when Rashid Baydoun fostered alliances among people from a plethora of reference groups. These are described by network theory as action sets — that is, sets of network linkages temporarily mobilized by an ego for certain ends.[4]

II. THE AMILIYYA SOCIETY

Before presenting the model of social networks, the author will depict the southern Lebanese Shi'i community and outline the Amiliyya's programs.

A. The Southern Lebanese Community

At the beginning of the twentieth century the Lebanese Shi'i community was concentrated in the northern Biqa' valley at Baalbeck, and the Jabal 'Amil area of southern Lebanon. According to legend, 'Amil is a Yemenite tribe that migrated to the Levant in pre-Islamic times. Jabal 'Amil has served as the focal point of Shi'i continuity since the waning of the Fatimid Empire at the end of the eleventh century. This had been the golden age of the Shi'a marked

B. NETWORK ANALYSIS

First, some summary statements on network theory will be given. The theoretical backdrop to social network analysis can be viewed as the convergence of three, at points mutually supportive, trends.

1. Modification of the primary/secondary relations model.

In classical sociological theory, a correlation was drawn between decrease in amount of physical space (urbanization) and increase in secondary (non-affective) relations; more recently theorists have become aware that relations of affective solidarity (primary relations) are not restricted to folk and kin settings. It has even been suggested that the closely-knit social network is a new version of the primary group.

2. Introduction of the social field concept.

Some anthropologists have felt a model in which social interaction is neither geographically or institutionally bound, to be most informative. They have utilized the concept of social field, defined by activity, to account for far-reaching effects of groups and institutions, and to avoid segregating rural and urban institutions.

3. Development of more dynamic models.

The core problem in devising a model which can account for change has been described as refining the concept of social organization — particularly the exercising of choice and the mobilization of resources. [1] Social network analysis allows for this purposive element.

These three trends raise the same questions as network theory; how to revise anthropological theory to account for the experience of an individual caught between folk society and complex society — where, unlike folk society, relations tend to be single-stranded and institutions incongruent with each other. Network theory is still being refined, but promises to be of theoretical importance in describing a rapidly urbanizing area with its medley of life styles, where patterns of organization and authority are being transformed.

> Because social networks ramify across and between institutions they provide a means of examining the interrelationships of the behaviour of people in different contexts, a feature which the very abstraction necessary in institutional analysis precludes . . . an analysis using social networks . . . through

Al-Jami'iyyah al-Kheriyyah al-Islamiyyah al-'Amiliyyah (the Amiliyya Islamic Benevolent Society) was founded in 1923 by Shi'i Muslims living in Beirut, Lebanon. Rashid Baydoun, the son of a Damascus merchant family, served as its president from 1925 until his death in 1971. The Society's fundamental aim has been to provide education and social services for the Beirut Shi'i community, composed largely of recent migrants from eastern Lebanon and from Jabal ᶜĀmil (Mount Amil) — a mountainous area of south Lebanon populated mainly by Shi'a. It is from this area that the Society took its name.

The research revealed the most interesting aspect of the association to be its role in both furthering and justifying the wide-ranging social contacts of its president, Rashid Baydoun. Both his leadership and the Society's activities were seminal in the development of the Lebanese Shi'i community in the early part of this century. Baydoun was a leader with a style unprecedented in that subsociety; the association proved to be an agent of mobilization for the isolated Shi'i.

The research initially followed the conventional lines of an institutional analysis. But it became clear that a study confined to the Society's functioning would neglect crucial issues—for example, its role as a political platform for its president, or its relation to changes taking place in the larger society. Therefore, the author began to acquaint herself with the links between the president and/or association and other individuals, groups and institutions. Although she did not utilize formal network-analysis techniques, the course of research prompted her to ask question raised by its theorists. For instance, it proved enlightening to examine the recruitment of individuals to social networks, and the ramification of social contacts between and across institutions.

In this paper, the author investigates the efficacy of network analysis in the problem area outlined. A model of the Society president's leadership, based on a description of his social networks, is suggested. These networks facilitated his rise in a milieu of traditional, patrimonial leaders, as did his adoption of a style compatible with this heritage. The paradigm of six kinds of networks should clarify the points of articulation among the president, the association, and the larger society.

THE EMERGENCE OF AN URBAN ZA^{c}IM: A SOCIAL NETWORK ANALYSIS

E. A. Early *

I. INTRODUCTORY COMMENTS

A. THE PROBLEM AREA

Organizational patterns in urban areas of the third world have been the subject of many recent anthropological studies. Some have concentrated on the villager who 'goes urban' but, encapsulated by fellow migrants from the effects of urban society, retains his rural habits. Others, eschewing this 'urban village' approach, have focused on an administrative (or other territorial) unit to determine the categories of interaction utilized (e.g. tribal, village, professional). Some, especially in tribal Africa, have found that the unit of interacting relations does not coincide with tribal or governmental units. They have dealt with social fields of interaction; urban areas consist of a number of microfields, which overlap with rural microfields, since they are not geographically bounded. Such studies have often asked how recent migrants deal with their new surroundings, and have suggested such mechanisms as kin assistance, voluntary associations, and patron-client ties.

This paper addresses itself to the issue of the relation between changing organizational patterns experienced by migrants, and the dynamics of the emergence of urban leaders.

The underlying issue of these urban studies is the shifting bases of interaction in a dense population environment. Do, for example, categories such as religion or tribe become irrelevant as more urban/rational referents such as employment take their place?

The following case study of a voluntary association of the Shi'i community in Beirut, Lebanon, was initiated to evaluate the role of religious institutions and behaviour in a developing society. The author asked two basic questions about the association : 1) What was its structure 2) What was its role in Lebanese society —i.e. was it a traditional agency blocking modernization, or did it exhibit adaptive, catalytic qualities.

---

* E. A. Early is currently a Fullbright scholar in Cairo and is associated with the University of Chicago.

CONTENTS

VOL. V APRIL 1977 NO. 1

* Opinions expressed in this journal are solely those of their authors and do not reflect those of the Editorial Board or the consultants or publisher.

***Subscriptions:**

- For individuals – KD 1.000 per year in Kuwait: KD 2.000 or equivalent in the Arab world (Air Mail); $ U.S 10 or £ 4 for all other countries (Air Mail). Student rate is half the normal prices.
- For public and private institutions – $ U.S. 25 or £ 12 (Air Mail).
- Sale price in Kuwait and the Arab world KD (0.250) or equivalent.

KUWAIT UNIVERSITY
JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES
Abbreviated: JSS

*An academic quarterly with articles in Arabic and English, published by the Faculty of Commerce, Economics and Political Science at Kuwait University, concerned with issues pertaining to theories and /or application of theories in the various fields of the social sciences.

* Forward all correspondence and subscriptions to:
THE EDITOR
Journal of the Social Sciences
Kuwait University
P. O. Box – 5486
Kuwait.

ادارة مطبعة الجامعة

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

VOL. V NO. 1 APRIL 1977

The Emergence of an urban Za'im: A Social Network Analysis

E. Early

The Social Welfare System: A Conceptual Approach

G. Elghazzawy

Three Studies of Social Change in the Middle East. A Re-evaluation

H. Faris

J. Gaffney

Kuwait University Press